النزاع البريطاني العثماني
على الحدود في جنوب اليمن
(النواحي التسع) 1872 - 1905م

أ. د. محمود علي محسن السالمي

مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر
Aden Centre for Historical Studies, Research and Publishing

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

النزاع البريطاني العثماني على الحدود في جنوب اليمن (النواحي التسع) 1872 – 1905م

الدكتور
محمود علي محسن السالمي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر/ جامعة عدن

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

حقوق الطبع محفوظة

لمركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر

رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية بعدن: (1292) لعام 2023م

الطبعة الأولى

1444هـ/ 2023م

دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع - مصر

هاتـف وواتس آب: 00201008170225

بريدً إلكتروني: daralwefaqnet@gmail.com

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المقدمة

ظل اليمن في معظم تاريخية يخضع لكيانات ودول محلية عديدة، بعضها كانت صغيرة ومحدودة المساحة والنفوذ، وبعضها كانت تمتلك من القوة والنفوذ ما يمكنها من بسط سيطرتها على معظم نواحيه، وتنوعت الدول المحلية التي ظهرت في اليمن لاسيما في عهده الإسلامي، ليس فقط من حيث درجة القوة وحجم المساحة، بل ومن حيث الفكر الديني والمذهبي، الذي كان يعكس في حقيقته التنافس والنزاع الفكري الدائر في الدولة المركزية الإسلامية ذاتها، فأسهم التنوع المذهبي الذي رافق قيام العديد من الدول المحلية في اليمن في مضاعفة تعقيدات الأوضاع الاجتماعية والطبيعية التي ظل يعاني منها اليمن، فكل فكر ديني ومذهبي أخذ يستقر وينشط في جهة معينة من جهات اليمن، وفي الوقت الذين كان يسهل فيه تتبع خط الحدود الذي كان يفصل بين المذاهب الدينية في اليمن في كل مرحلة، فقد كان يصعب فيه تتبع الحدود التي تفصل بين جهاته، بفعل تداخل التضاريس من جهة، وعدم ثبات الخريطة السياسية للقوى التي كانت تظهر في بعض جهاته من الجهة الأخرى، فكثير من الدول التي ظهرت في جهة معينة ولاسيما في الوسط كان نفوذها يتوسع عند ذروة نشاطها وحيويتها إلى كثير من الجهات الأخرى.

وفضلًا عن الظروف الطبيعية الصعبة الخاصة باليمن، فقد أدَّت البيئة القبلية المتعصبة دورها في الحد من نفوذ الدول التي ظهرت في جهاته المختلفة،

وحاولت أن تسيطر على أكبر مساحة منه، ففي حين كان من السهل على الكثير من تلك الدول السيطرة على مناطقه الساحلية والسهلية في جنوبه وشرقه ومرتفعاته الوسطى، فقد كان من الصعب عليها السيطرة على المناطق الجبلية الوعرة في شماله، أو على المناطق الصحراوية في شرقه، ومع أن بعض الـدول القوية التي عرفها اليمن في عهده الإسلامي مثل: الصليحية، والرسولية، والطاهرية، والقاسمية، قد تمكنت إلى حدود كبيرة من تجاوز تلك الظروف الطبيعية الصعبة وتطويعها، وفرض سيطرتها على معظم جهات اليمن؛ إلا أن مثل تلك السيطرة كانت لا تدوم طويلًا، ومن ثم تعود كل جهة من جهاته إلى ظروفها وطبيعتها الاجتماعية الخاصة بها، وفي الأخير فقد أسهم التدخل العثماني البريطاني في اليمن من حيث لا يقصد في تكريس الفوارق بين جهاته لاسيما بين شماله وجنوبه.

والكتاب الذي بين أيدينا يركز على الاهتمام بالظروف التاريخية والسياسية التي أسهمت في الفصل بين شمال اليمن وجنوبه، ومن ثم يستعرض النزاع البريطاني العثماني على مناطق النفوذ في جنوب اليمن، أو ما عرف حينها بمناطق النواحي التسع، والذي انتهي بتشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الطرفين، من ركن باب المندب في أقصى الجنوب الغربي، وحتى صحراء الربع الخالي في أقصى الشمال الشرقي، مستندين في ذلك على عدد كبير من وثائق الأرشيف البريطاني، ومنها تلك التي لم تدرس أو تنشر من قبل.

وقد قسمنا الكتاب إلى خمسة فصول: الفصل الأول عرضنا فيه لمحة تاريخية تمهيدية لأوضاع اليمن شماله وجنوبه في عهد الحكم العثماني الأول وحكم الدولة القاسمية، وكيف أخذت الحدود السياسية لكل منهما تستقر لعقود عديدة على جهات الشمال، وكيف ظهرت في تلك المدة معظم السلطنات والكيانات

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الجنوبية المستقلة، وكيف كانت الأوضاع العامة في اليمن قبيل التدخل البريطاني والعثماني الثاني.

والفصل الثاني خصصناه للأوضاع العامة في اليمن في بداية مرحلة السيطرة البريطانية على عدن، ومد نفوذها وعلاقاتها ومعاهداتها مع زعماء كيانات الجنوب، وعودة العثمانيين إلى الشمال، وعرضنا بصورة سريعة طبيعة حكمهم والظروف التي وأجهوها.

والفصل الثالث للنزاع الذي دار بين البريطانيين في عدن والعثمانيين في صنعاء على السيادة على مناطق الجنوب، والحجج التي استند إليها كل طرف، وموقف زعماء قبائل وكيانات تلك المناطق من ذلك النزاع، والتدخل العسكري العثماني الذي حدث في بعض مناطق الجنوب، والضغوط السياسية والدبلوماسية البريطانية التي تعرضت لها الحكومة العثمانية خلال ذلك النزاع.

والفصل الرابع استعرضنا فيه عملية ترسيم الحدود بين العثمانيين الذين كانوا يسيطرون على الشمال، والبريطانيين الذي كانوا يفرضون نفوذهم على الجنوب، وطبيعة الظروف والصعوبات التي اعترضت أعمال لجنة ترسيم الحدود، التي بدأت عملها على الأرض من الضالع ثم الشعيب ثم الحواشب ثم الصبيحة، ورسمت بقية الحدود في اتجاه الشرق وصحراء الربع الخالي على الخارطة.

والفصل الأخير خصصناه لاتفاقية ترسيم الحدود وبروتكولاتها، وصور الخرائط التي أعدها فريق المسح، والتي وضحت المواقع التي مر بها الخط، والعلامات والأرقام التي تم وضعها على تلك المواقع الحدودية.

أ.د. محمود علي السالمي

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الفصل الأول

أوضاع اليمن قبل السيطرة البريطانية على الجنوب والعثمانية على الشمال

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

شمال اليمن وجنوبه في عهد الحكم العثماني الأول لليمن:

بعد سقوط الدولة الطاهرية التي كان مركزها في وسط اليمن، وسبق لها أن سيطرت على معظم جهاته، وخضوع الكثير من مناطق اليمن في سنة 1538م، للحكم العثماني، أخذ الوضع السياسي في اليمن يرسم ملامح الحدود بين شمال اليمن وجنوبه، فالعثمانيون لم يهتموا خلال مدة حكمهم الأولى لليمن التي استمرت قرابة مائة عام، اهتمامًا كافيًا بشؤون مناطقه الشرقية والجنوبية. فعلى الرغم من أن اليمن خضع بكامله لهم من الناحية الاسمية، إلا أن نفوذهم الفعلي والمباشر اقتصر على الجهات الغربية والشمالية منه، وبالتحديد على المناطق التي تقع إلى شمال الخط الذي امتد من المخا وتعز باتجاه الشمال الشرقي إلى قعطبة ورداع.

وعلى الرغم من أن ميناء عدن الذي يقع في جنوب اليمن قد خضع للسيطرة العثمانية المباشرة في معظم مرحلة الحكم العثماني الأول لليمن؛ إلا أنهم لم يفرضوا سيطرة مباشرة على المناطق الداخلية الكثيرة التي تقع بين عدن ومناطق سيطرتهم في الشمال، مثل مناطق الصبيحة والحواشب وغيرها، ومعظم اتصالهم بعدن كان عبر البحر أكثر مما كان عبر الطريق البري.

وفيما يبدو، فقد كانت لدى العثمانيين في عدم الاهتمام بالسيطرة المباشرة على المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن مبررات كثيرة، أبرزها أن تلك الجهات، على الرغم من اتساع مساحتها إلا أنها أراضٍ قاحلة وصحراوية، قليلة الخصوبة ومحدودة السكان، مقارنة بالمناطق الشمالية والغربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، ونسبة الأمطار والإنتاج الزراعي المرتفع. كما أن حرص العثمانيين على إحكام سيطرتهم على الملاحة في البحر الأحمر، المهددة حينها بالخطر البرتغالي،

دفعهم أيضًا إلى الاهتمام بسواحل اليمن الغربية المطلة على ذلك البحر، أكثر من اهتمامهم بسواحله الجنوبية التي تقع على المحيط الهندي المفتوح، وفضلًا عن ذلك فقد دفعتهم مقاومة الأئمة الزيدية للحكم العثماني في شمال اليمن، التي كانت شبه دائمة، إلى تركيز ثقلهم العسكري في تلك المناطق المضطربة أكثر من أي مناطق أخرى من اليمن، وربما كان استمرار قبول السلطان الكثيري في حضرموت، الذي تعد بلاده أهم وأوسع مناطق الجنوب، بالسيادة العثمانية من حين عرضوها عليه في 25 أغسطس 1537م[1]؛ من العوامل التي لم تدفعهم إلى محاولة السيطرة العسكرية المباشرة على جهات الجنوب.

وعلى أية حال، فقد حاول العثمانيون – في عهد حسن باشا الذي تميز بالحيوية والقوة – مدّ سيطرتهم الفعلية على بعض مناطق جنوب اليمن وشرقه، ففي سنة 1587م وجهوا حملةً عسكرية كبيرة للسيطرة على بلاد البيضاء ويافع وما إليهما، وعلى الرغم من أن تلك الحملة تمكنت من السيطرة على تلك المناطق دون صعوبات كبيرة[2]؛ إلّا أن قبائل تلك المناطق التي لم تألف الإذعان للدول المركزية، ضاقت بالجنود العثمانيين بعد مرور مدة قصيرة، وقامت بثورة مسلحة ضدها، وحاصرت العامل العثماني في مقره في حصن "الخَلقْة"، وأجبرته في النهاية على الخروج منه في سنة 1597م[3].

(1) سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، معهد الدراسات والبحوث العربية، ط2، 1974م، ص144.

(2) الموزعي: الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان، تحقيق عبد الله الحبشي، منشورات المدينة، ط1، 1986م، ص67 – 68.

(3) يحيى بن الحسين: عقيلة الدمن المختصر "مخطوط" المكتبة الوطنية عدن، ميكروفلم رقم 321، ق 122.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومنذ ذلك الوقت لم يحاول العثمانيون إعادة سيطرتهم على تلك النواحي أو غيرها في جنوب اليمن، إذ ركزوا وجودهم على مناطق الشمال، وانشغلوا في مواجهة ثورة الإمام القاسم التي ظهرت في السنة نفسها في شمال صنعاء، والأكثر من ذلك، فقد اضطروا إلى اعتماد مرتبات وهدايا لعدد من مشايخ قبائل تلك النواحي[1]، لضمان عدم إثارتهم القلاقل والاضطرابات في أطراف المناطق الشمالية المجاورة لهم، التي كانت تحتكم لسلطة العثمانيين المباشرة مثل: رداع، وقعطبة، وغيرها.

وهكذا، فقد كان من نتائج الاحتلال العثماني الأول لليمن، الذي استمر قرابة مائة عام، ظهور تباين كبير بين أوضاع جهات اليمن، ففي حين تأثرت جهاته الغربية والشمالية التي خضعت للحكم العثماني المباشر بكل ما حملته سياسات ذلك الحكم وأساليبه من إدارة، وتنظيم، وثقافة، وفساد، وعيوب، وأخطاء؛ تأثرت جهاته الشرقية والجنوبية التي كانت لا تخضع بصورة مباشرة لذلك الحكم بظروف ومتاعب محلية بحتة، ففي ظل غياب سلطة مركزية قوية، انشغلت قبائل تلك المناطق بمنازعاتها الداخلية وقتال بعضها البعض، ولذلك تعمقت العصبية والتجزئة بين الجماعة العشائرية والقبلية في تلك الجهات إلى أقصى الحدود. وفي ظل ذلك التناحر والنزاع، لم تستطع أي من تلك القبائل أن تفرض سلطتها على القبائل الأخرى، أو أن تكسر حالة التوازن القبلي الذي ظل يغذي تلك المنازعات، ولذلك تكرست النزعة الاستقلالية عند تلك القبائل بصورة أكبر من القبائل التي ظلت تذعن للحكم العثماني.

(1) محمود السالمي: محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول، المركز العربي، دمشق، ط1، 2000م، ص93.

ولم تحاول السلطنة الكثيرية في حضرموت التي كانت أكبر الكيانات السياسية في جنوب اليمن أن تستغل فرصة الوضع المفتت في الجنوب، وأن توسع من سيطرتها حتى على المناطق المجاورة لحضرموت، فاكتفت بما كان تحت يدها، وحاولت ألا تدخل في منازعات أو حروب مع قبائل المناطق المجاورة لحضرموت.

وعلى الرغم من محاولات بعض زعماء قبائل ومناطق الجنوب إظهار أهمية كياناتهم، مثل الرصاص، والعولقي، وابن شعفل، الذين بدلوا ألقابهم في عهد الاحتلال العثماني من "مشايخ" إلى "سلاطين" أو "أمراء" تأكيدًا لاستقلاليتهم؛ إلا أنه في الحقيقة فقد كان كل زعيم محلي من هؤلاء الزعماء، حتى وإن أظهر بعض الحنكة والقيادة خلال مدة حكمه، كل ما يستطيع فعله في أفضل الأحوال، هو السيطرة على جماعته القبلية.

ونتيجة لعدم إحساس المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن بثقل الحكم العثماني، الذي عانت منه المناطق اليمنية في الشمال، فلم تتفاعل قبائلها مع الثورة المسلحة التي قادها الإمام القاسم وأولاده ضد ذلك الحكم، والأكثر من ذلك فقد قبل بعض زعمائها فكرة القتال إلى جانب العثمانيين، بدافع العداء المذهبي للأئمة، أو مقابل حوافز مالية معينة. ففي سنة 1626م وافق شيخ حالمين وبعض مشايخ يافع على الدخول في تعاون عسكري مع العثمانيين، وبتشجيع من أشراف حضرموت الصوفيين؛ لتمكينهم من استعادة عدن التي سقطت بيد زميلهم شيخ "خنفر"، وكاد الأمر أن يتحقق، لولا تدخل الشيخ معوضة بن العفيف الذي نجح في إقناع هؤلاء المشايخ بالتراجع عن ذلك الهجوم[1].

(1) الشرفي: اللآلئ المضيئة في أخبار الأئمة الزيدية "مخطوط"، المكتبة الوطنية عدن، ميكروفلم رقم 34، ق331 أ ب.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وبعد حروب طويلة قادها الإمام القاسم ومن ثم ابنه محمد، استطاعت الدولة القاسمية أن تحل محل العثمانيين في الجهات الغربية والشمالية من اليمن، بعد أن نجحت في طرد القوات العثمانية من آخر معاقلها في تهامة سنة 1635م، وكانت تلك السيطرة التي كان دافعها مقاومة العثمانيين قد مكنت النظام الإمامي الزيدي ولأول مرة في تاريخه الطويل في اليمن من السيطرة الكاملة على شمال اليمن وغربه.

أما في الجهات الجنوبية من اليمن فقد ظلت أوضاعها بعد خروج العثمانيين كما كانت قبل خروجهم، مجزأة إلى عدد كبير من الكيانات القبلية والسياسية أهمها: السلطنة الكثيرية في (حضرموت وظفار)، وإمارة عدن في (عدن ولحج وأبين) التي أسسها شيخ خنفر عقب طرده للعثمانيين من عدن في سنة 1036هـ/ 1627م، وحاول الإمام محمد بن القاسم أن يجر قبائل الجنوب إلى سلطة دولته سلميًا، فأرسل إلى العديد من زعمائها بالرسائل وبالمندوبين عنه، غير أن جميعهم - ولأسباب لا تستعصي على الفهم - لم يتجابوا مع رسائله ورسله بالصورة التي كان يأملها، ولذلك أوقف الاتصالات معها واكتفى بالسيطرة على الشمال.

شمال اليمن وجنوبه في عهد الدولة القاسمية:

اختلف موقف آل القاسم من الجنوب في عهد الإمام إسماعيل بن القاسم الذي سعى عندما كانت الدولة القاسمية في أوج قوتها لمدّ سيطرتها المباشرة إلى المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن، فوجه في أوقات مختلفة، حملات عسكرية كبيرة بقيادة ابن أخيه أحمد بن الحسن، تمكن خلالها من فرض سيطرة دولته

على تلك المناطق[1]. وعلى إثر ذلك أصبحت معظم مناطق الجنوب ومعظم اليمن خاضعة لسلطة الدولة القاسمية وبصورة لم يستطع العثمانيون من قبل أو أي دولة محلية أخرى تحقيقها.

لكن سيطرة الدولة القاسمية على جنوب اليمن لم تدم طويلًا، فقد بدأ حكمها يتململ بسبب اشتداد الصراع والتنافس على السلطة بين مراكز القوى المتعددة التي ظهرت داخل كيان الدولة، فانشغال رموز حكمها في ذلك التنافس دفعهم إلى إهمال واجباتهم العامة، لاسيما في المناطق البعيدة من مركز الحكم، فساعد ذلك على تغذية النزعة الاستقلالية عند عدد من القبائل الجنوبية، التي لم تعتد على الاحتكام للدول المركزية. وزاد من تنامي تلك النزعة عند تلك القبائل، الممارسات الجائرة التي كان يقوم بها عمال الحسين بن الحسن بن القاسم[2]، الذي كان يدير أمور معظم المناطق الجنوبية التي كان يطلق عليها اسم المشرق من مقره في "رداع".

وعلى أية حال، فقد تدهورت سلطة الدولة القاسمية إلى حدود بعيدة، في عهد الإمام المسالم والزاهد محمد بن إسماعيل، الذي خلف أحمد بن الحسن، فمنذ البداية نافسه على حكم الدولة عدد من ولاتها المتنفذين في: رداع، وصعدة، وشهارة، وإب، والحجرية[3]. وعلى الرغم من أنهم بايعوه في وقت لاحق،

(1) كانت الحملة الأولى إلى عدن في سنة 1055هـ/ 1645م، والثانية إلى مأرب والجوف في 1058هـ/ 1648م، والثالثة إلى مناطق الشعيب وما إليها التابعة لابن شعفل في 1061هـ/ 1650م، والرابعة إلى البيضاء ويافع والمناطق المجاورة لها في 1065هـ/ 1655م، والحملة الأخيرة إلى حضرموت وظفار في 1067هـ/ 1657م.

(2) عامر بن محمد عبد الله: بغية المريد وأنس الفريد "مخطوط" ق 74 ب.

(3) محمد إسماعيل الكبسي: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، مصر، 1983م، ص285.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

لأسباب تتعلق بالمخاطر التي كانت تتعرض لها الدولة القاسمية في تلك المدة، إلا أنهم في حقيقة الأمر ظلوا يتجاهلون سلطته.

وعمليًا فقد أدت دوامة النزاع الدموي على حكم الدولة القاسمية، بالإضافة إلى العوامل الخاصة بمعظم المناطق اليمنية، مثل الطبيعة الجبلية الوعرة، والبنية الاجتماعية القبلية المعقدة، إلى ضعف قبضة الحكم الإمامي على العديد من المناطق القبلية، لاسيما البعيدة عن مركز الحكم، ففي العام التالي لحكم الإمام محمد بن إسماعيل أي 1092هـ/ 1682م قاد الشيخ ابن العفيف الذي أطلق على نفسه لقب سلطان، انتفاضة قبائل يافع على سلطة الدولة القاسمية، ونجح في طرد عامل الدولة القاسمية هناك[1]. ثم انضم إليه زميله بن هرهرة. وفي السنة نفسها اتسعت دائرة المتحالفين ضد "الحسين بن الحسن" لتشمل: أحمد بن علي الرصاص سلطان البيضاء، وصالح بن منصور سلطان العوالق، والأمير قاسم بن شعفل[2]، أمير "خَرفة وحالمين" في شرق قعطبة، ومن ثم الفضلي والعديد من زعماء القبائل الجنوبية.

وبسبب عجز الدولة القاسمية عن السيطرة السريعة على الوضع، فقد عمّت الفوضى والاضطرابات معظم المناطق الجنوبية التي تراجعت عنها سلطة الدولة القاسمية، الواحدة بعد الأخرى. فتناوبت قبائل الصبيحة والحواشب على غزو ونهب لحج التي كانت ماتزال تخضع لسلطة الدولة القاسمية، كما هجمت قبائل بن شعفل على قعطبة ونهبتها أيضًا. واتسعت دائرة الخارجين على سلطة

(1) أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن: السحر المبين "مخطوط" ق 7أ 8ب.
(2) العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، ط2، 1980م، ص109.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الحسين بن الحسن لتمتد إلى الأطراف الجنوبية من معقله الرئيس في رداع، حيث أعلن مشايخ "قيفة" عدم امتثالهم لسلطته[1]. ولم تقف المتاعب التي تعرضت لها سلطة الدولة القاسمية عند ذلك الحد، بل امتدت إلى مناطق أخرى، فالسلطان علي بن بدر الكثيري استغل تلك الظروف التي كانت تمر بها الدولة فتوجه إلى ميناء "الشحر" وطرد منه عامل الدولة القاسمية وجنودها[2]. وعمل الشيء نفسه سلطان العوالق في ميناء "أحور"[3].

وحاول الإمام محمد بن إسماعيل إعادة إخضاع تلك المناطق لسلطة الدولة من جديد، من خلال الحملة العسكرية التي أرسلها إليها في سنة1094هـ/ 1683م، لكن لسوء حظه فقد كانت نتيجتها نتيجة عكسية، فالهزيمة التي تعرضت لها تلك الحملة، في معركة "العر" على يد تحالف القبائل الثائرة[4]، عززت جبهة تلك القبائل إلى أبعد الحدود، وشكلت نقطة تحول كبيرة في مسار علاقتها بالدولة القاسمية. فإلحاق أول هزيمة عسكرية بقوات الدولة منذ الثورة على العثمانيين على أيدي تلك القبائل رفع من معنوياتها وعزائمها على مواجهة الدولة، وشجّع في الوقت نفسه القبائل الأخرى داخل الدولة القاسمية حتى في مناطق الشمال لاسيما نواحي تعز على الخروج عنها[5].

وفي كل الأحوال فقد مثلت تلك الهزيمة نكسة كبيرة للدولة القاسمية، التي ظلت لمدة طويلة، القوة الوحيدة المتحكمة بأوضاع اليمن شماله وجنوبه. ومع

(1) يحيى بن الحسين: بهجة الزمن، الجزء الثالث، "مخطوط"، ق 52ب.
(2) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، مطبعة مصطفى الحلبي، 1949م، ص138.
(3) يحيى بن الحسين: المرجع السابق، ق 57 أ.
(4) أبو طالب: المرجع السابق، ق 12 أ 13 ب.
(5) يحيى بن الحسين: المرجع السابق، ق 2أ ب.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

أن تلك الهزيمة قد دفعت بآل القاسم الذين كانوا يتنافسون على السلطة إلى التصالح مع الإمام محمد بن إسماعيل لكنهم رغم ذلك لم يتمكوا من تجديد سلطتهم على المناطق الجنوبية التي خرجت عن طوعهم باستثناء المناطق القريبة من رداع مثل "قيفة"، ومناطق "الحجرية" في تعز.

وفي عهد الإمام محمد بن أحمد بن الحسن، الذي استمر قرابة ثلاثة وثلاثين عامًا[1]، شنّ منذ بدايته سلسلة من الحروب العسكرية على المناطق الجنوبية التي خرجت عن دولة آل القاسم[2]، بهدف إعادتها من جديد إلى حظيرة الدولة، بيد أن جميع تلك الهجمات العديدة والمتتالية لم تسفر إلا عن مزيد من التلاحم والتحالف بين تلك القبائل من جهة، وعن مزيد من الهزائم والخسائر المتكررة للدولة القاسمية، وإنهاك إمكاناتها المالية والعسكرية، وتعميق الخلاف والتناحر في صفوف آل القاسم من جهة أخرى. فالإمام محمد بن أحمد بن الحسن الذي اشتهر بالبطش، والغدر بمعارضيه، وبالشك حتى برجاله، كان يتهم قادة تلك الحملات، بعد كل هزيمة تتعرض لها قواته بالخيانة والتآمر، وغالبًا كان يصل خلافه معهم إلى القتال.

وفي نهاية المطاف لم يكن أمام الإمام محمد بن أحمد، من خيار في ظل اشتداد قوة القبائل الجنوبية، واستمرار المشاكل الداخلية للدولة، غير مهادنة

(1) من عام 1097هـ/ 1685م إلى 1130هـ/ 1717م.

(2) كانت أولى تلك الهجمات على شمال يافع في عام 1101هـ/ 1689م، وأخرى على يتم في عام 1103هـ/ 1691م، وأخرى على الزاهر في 1105هـ / 1693م، ودارت مواجهات في المعسال بين الطرفين خلال: 1106هـ/ 1694م، 1109هـ/ 1697م، 1114هـ/ 1702م، 1120هـ/ 1708م. أبو طالب. تاريخ اليمن، تحقيق عبد الله الحبشي، الصفحات الآتية: 227، 250،237، 263، 307، 324.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

تلك القبائل، ومحاولة جرها إلى سلطته عبر السبل الودية، فعمل على إرسال الهدايا والإكراميات لعدد من زعمائها، وحاول الدخول في علاقة مصاهرة مع البارزين منهم: العفيفي، والرصاص، والعولقي[1]. غير أن تلك السياسة لم تكن هي الأخرى فعالة، بل كانت لها نتائج عكسية، إذ جعلت هؤلاء الزعماء يشعرون بضعف موقف الإمام، ويتجرؤون أكثر على دولته. فخلال تلك المدة التي عمد فيها الإمام محمد بن أحمد إلى سياسة الملاينة، انتقلت تلك القبائل، في نزاعها مع الدولة القاسمية، من مرحلة الدفاع عن مناطقها، إلى مرحلة غزو بعض مدن أطراف الدولة ونهبها لاسيما "رداع"، و"قعطبة". وبلغت ذروة تلك الغزوات في الهجوم الكبير الذي شنته تلك القبائل بزعامة السلطان بن هرهرة في سنة 1120هـ/ 1708م على مدينة "إب" في عمق أراضي الدولة القاسمية، والذي أسفر عن أعمال سلب ونهب واسعة للمدينة، قبل الانسحاب السريع لتلك القبائل منها[2].

وبالرغم من المحاولات التي كانت تبديها الدولة القاسمية، للحفاظ على ما تبقي لها من سلطة على عدن ولحج وحضرموت، مثل الحملة العسكري السريعة التي وجهتها في سنة 1114هـ/ 1702م لاستعادة السيطرة على عدن، عندما سقطت بيد بن عفيف[3]؛ إلا أن مسلسل انكماش سلطتها على مناطق الجنوب لم يتوقف، ففي سنة 1116هـ/ 1704م استعان السلطان بدر بن محمد

(1) أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن. تاريخ اليمن، تحقيق عبدالله الحبشي، ص256. العبدلي. ملوك لحج وعدن، ص110.

(2) عبد الله عبد الكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، 1984م، ط2، ص188.

(3) أبو طالب: تاريخ اليمن، ص305.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الكثيري، ورجال الدين في "عينات" بسلاطين يافع للتخلص من جنود الدولة القاسمية وحليفهم السلطان عمر بن جعفر الكثيري[1]. ولم تعان المجاميع القبلية التي وصلت إلى حضرموت لذلك الغرض صعوبات كبيرة في مهمتها، إذ تمكنت في سنة 1118هـ/ 1706م من السيطرة على أوضاع حضرموت[2]، بفعل المساعدة التي قدمها لها السلطان بدر ومشايخ الدين في عينات من جهة، ومحدودية جنود الدولة المرابطين هناك من جهة أخرى. وأخيرًا فقد نجح تحالف شيوخ "العبادل" في لحج، مع سلطان "القارة" سيف بن قحطان العفيفي في سنة 1145هـ/ 1732م بسحب لحج وعدن من يد آل القاسم[3]. وبذلك أصبحت مناطق الجنوب وبالتحديد المناطق التي تقع إلى جنوب الخط الذي يبدأ بمنطقة ذباب على ساحل البحر الأحمر ومن ثم المقاطرة وماوية وقعطبة ورداع، مناطق مستقلة عن الدولة القاسمية، وتخضع لعدد كبير، وغير ثابت من الكيانات القبلية والسياسية المحلية.

ومجمل القول، فإن ظروف الفوضى والاضطرابات التي غرقت فيها الدولة القاسمية، لم تسمح لها، ليس فقط بعدم محاولة إعادة سلطتها على الجنوب، بل ودفعت ببعض مراكز القوى المتناحرة داخلها إلى الاستعانة ببعض سلاطين

(1) سالم بن محمد سالم الكندي. تاريخ حضرموت "العدة المفيدة"، تحقيق عبد الله الحبشي، ص262 - 263. انجرامس. حضرموت (1934 - 1935م)، تعريب د. سعيد عبد الخير النوبان، جامعة عدن، ط1، 2001م، ص35.

(2) أبو طالب: تاريخ اليمن، ص317.

(3) هارولد يعقوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، دار العودة، بيروت، 1983م، ص23 - 24. حمزة علي لقمان. تاريخ عدن وجنوب الجزيرة، ص163.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الجنوب ومشايخه، الذين انفصلوا عن الدولة لتعزيز مواقفهم أمام خصومهم. ففي عام 1140هـ/ 1727م طلب إبراهيم بن محمد المحصدي، من بن عفيف وبن هرهرة مساعدته في السيطرة على رداع، وفي عام 1158هـ/ 1745م طلب أحمد بن المتوكل منهما أيضًا مساعدته على وقف تدخل أحمد وهيب صاحب الحجرية في ولايته[1].

جنوب اليمن في مرحلة ما قبل الاحتلال البريطاني:

دخل جنوب اليمن في المدة التي أعقبت انحسار الحكم القاسمي عنه، في مرحلة شديدة الصعوبة والتعقيد، فعدم بروز كيان سياسي كبير في الجنوب يستطيع أن يملك قدرة السيطرة على أوضاعه العامة، وأن يسد الفراغ الذي تركته سلطة القاسميين؛ جعله يدخل في دوامة الفوضى وعدم الاستقرار، فلم تكن مشاكل الثأر والحدود والمراعي وسرقة المواشي، وحدها التي شغلت القبائل في نزاعها المستمر مع بعضها البعض، بل كانت هناك أسباب أخرى لتلك المنازعات، فقد طمعت القبائل القوية في ممتلكات القبائل الضعيفة، وغزت القبائل الفقيرة أراضي القبائل الغنية، وفضلًا عن ذلك كله فقد كانت المنافسات بين زعماء تلك القبائل، على إثبات الأحقية في المكانة – من حيث الفضل والقوة – على الآخرين، من العوامل التي غذت تلك النزاعات المحلية.

وفي كل الأحوال فقد كانت العلاقات القبلية، في زحمة تلك الفوضى، تتغير بسرعة من حال إلى حال، فالصداقات والعداوات بين الجماعات القبلية المتجاورة كانت غير ثابتة، وتتحكم فيها عوامل كثيرة، ففي أوقات معينة اضطرت

(1) أبو طالب: تاريخ اليمن، ص448، 496.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

القبائل الصغيرة إلى الانضمام إلى القبائل الكبيرة لتحمي نفسها من طمع أعدائها، وللهدف نفسه تجمعت أكثر من قبيلة في اتحاد قبلي كبير، وفي حالات أخرى كان يحدث العكس، إذ تسببت المنازعات الداخلية، في انقسام القبيلة الواحدة إلى وحدات اجتماعية مستقلة.

وظهرت أسماء مختلفة لتلك التجمعات القبلية الكبيرة، فبعضها تسمَّت بالسلطنات، والأخرى بالإمارات أو المشيخات. أما المناطق التي لم تكن عشائرها تتمتع بأي شكل من أشكال الروابط القبلية أو المناطقية؛ فقد كانت ممزقة إلى عدد كبير من الوحدات الاجتماعية المتناهية الصغر. وعمومًا فقد اختلف دور كل سلطنة أو مشيخة من وحدة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، بحسب الظروف الطبيعية أو الاجتماعية الخاصة لكل منها، فالمنازعات القبلية أو الأسرية داخل كل كيان، فضلًا عن قسوة العوامل الطبيعية مثل ظروف الجفاف، وانتشار موجات الجراد؛ كانت سببًا في مزيد من الضعف والمتاعب لتلك الكيانات، التي كانت - في حالات كثيرة - لا تجد أمامها من مخرج لتجاوز تلك المحن، غير الاعتداء على مناطق الغير، أو على الطرقات العامة. ولم تكن تلك التشكيلات السياسية والاجتماعية التي ظهرت في الجنوب ثابتة؛ إذ كانت بعضها تختفي أو تضعف أو تنقسم، وبعضها تظهر ككيانات جديدة.

حضرموت:

بلغت التفرقة في حضرموت حدًا مفرطًا بعد رحيل جنود الدولة القاسمية، وكذلك بعد انهيار سلطة آل كثير التي ظلت تحكم حضرموت منذ ظهورها في سنة 816هـ/ 1413م، بسبب احتدام النزاع بين أفراد عائلتها المالكة على الحكم. ومع أن ذلك الوضع سمح لقبائل يافع التي وصلت إلى حضرموت لمحاربة

جنود الدولة القاسمية وحلفائهم من آل كثير، بالسيطرة على معظم أنحائها؛ غير أن تلك السيطرة لم تقد حضرموت إلى الاستقرار، إذ استقر رجال كل قبيلة من تلك القبائل، التي لم يكن لديها مشروع سياسي لحكم حضرموت، في مدينة أو منطقة حضرمية معينة. ونتيجة لذلك ظهر في حضرموت عدد كبير من الكيانات المستقلة التي عرفت بـ (دويلات وأمارات المدن)[1]. فدخلت تلك الدويلات في دوامة من المنافسات والحروب، واستمرت أوضاع حضرموت على هذا النحو، ولم تتغير إلا في وقت متأخر، عندما اقتسمت السيادة عليها كل من: السلطنة القعيطية التي تأسست في 1844م[2]، والتي امتدت سلطتها على بعض مدن حضرموت الداخل ومناطقها، وتوسعت في وقت لاحق لتشمل ساحل حضرموت، بعد السيطرة على السلطنة الكسادية التي كانت عاصمتها المكلا في سنة 1881م، وسلطنة الكثيري الثانية التي قامت في سنة 1845م[3]، والتي اقتصر نفوذها على وسط وادي حضرموت.

وفي بلاد الواحدي:

التي تنسب إلى "عبد الواحد"، مؤسس سلطنتها، والتي تقع أراضيها في المساحة الواقعة بين ساحل البحر العربي جنوبًا، وحضرموت شرقًا وشمالًا، والعوالق غربًا، كانت تخضع للسلطنة الواحدية، وهي من السلطنات الجنوبية القديمة العهد، فتذكر المصادر أن حاكمها استعان في 1541م بجاره القوي

(1) د. محمد عبد الكريم عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (1839 – 1918م)، دار ابن رشد، عمان الأردن، ط1، 1985م، ص36.

(2) عكاشة: المرجع السابق، ص58.

(3) ثابت صالح اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت (1845 – 1919م)، دار جامعة عدن، دار الثقافة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002م، ص21.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

السلطان الكثيري أبو طويرق، ضد خصمه حاكم "يشبم"[1]، وخضعت للدولة القاسمية في أثناء أوج قوتها ثم انسلخت عنها في المدة التي شهدت انتفاضة معظم مناطق الجنوب، ومع مرور الزمن انقسمت تلك السلطنة إلى سلطنتين، أهم مناطقها حبّـان، وبلحاف، وبئر علي[2].

وتشكلت في بلاد العوالق:

سلطنة أيضًا وهي من السلطنات القديمة في الجنوب، وربما تزامن ظهورها مع ظهور سلطنة الرصاص، وتحالف زعيمها صالح منصر مع بن عفيف والرصاص وبن هرهرة؛ للتخلص من حكم الدولة القاسمية في عهد الإمام محمد بن إسماعيل. ومنطقة العوالق منطقة واسعة جدًا، فهي تمتد من ساحل البحر العربي جنوبًا، وحتى حدود بيحان شمالًا، وتمتد شرقًا إلى حدود الواحدي، وغربًا إلى حدود سلطنة الفضلي ودثينة والعواذل، وعلى الرغم من اتساع مساحتها، إلا أن أكثرها جرداء وغير مأهولة، ويعتمد سكانها بدرجة رئيسة على الرعي، ثم على الزراعة. وقد انقسمت العوالق على ثلاث وحدات قبلية:

- سلطنة في شمال غرب بلاد العوالق، مركزها نصاب، عرفت في عهد البريطانيين (سلطنة العوالق العليا).
- سلطنة في جنوب بلاد العوالق، مركزها أحور(سلطنة العوالق السفلى).
- مشيخة في شمال شرق بلاد العوالق، مركزها يشبم، (مشيخة العوالق العليا)[3].

(1) سعيد عوض باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1957م، ص115.

(2) أمين الريحاني: ملوك العرب، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، ط8، ص452.

(3) ميروثر: سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، 1909م، مترجم باللغة العربية، ومطبوع بالإستنسل، ص60.

وفي البيضاء:

تشكلت سلطنة الرصاص، ويرجع ظهورها إلى نهاية عهد الاحتلال العثماني الأول لليمن، خضعت في عهد الإمام إسماعيل بن القاسم، للدولة القاسمية ثم انفصلت عنها في 1094هـ/ 1683م، عاصمتها البيضاء، وتقع في جنوب شرق رداع، وتمتد حتى حدود يافع وبلاد العواذل جنوبًا، وسطحها يعدّ هضبة مرتفعة، تتوافر فيه عدد من البقع الزراعية.

وفي يافع:

تشكلت سلطنتان هما: سلطنة العفيفي، التي قاد مؤسسها معوضة بن محمد العفيفي التمرد الذي شهدته معظم المناطق الجنوبية في سنة 1092هـ/ 1681م. وشملت يافع بني قاصد أو بحسب ما عرف في عهد البريطانيين بيافع السفلى، عاصمتها القارة في يافع "بني قاصد" وتقع شمال بلاد قبائل الفضلي والحوشبي، وفي غرب سلطنة العواذل. وطبيعة يافع (السفلى والعليا) جبلية وعرة، وتتميز بكثافة سكانية مقارنة بالمناطق الأخرى، غير أن وعورة سطحها الذي تغطيه سلاسل جبلية حادة، لم يسمح بقيام مساحات زراعية كبيرة.

وسلطنة بن هرهرة: ظهرت هي الأخرى في مرحلة ضعف الدولة القاسمية، وبالتحديد في بداية عهد الإمام محمد بن إسماعيل، دخل زعيمها في تحالف مع جاره بن عفيف، للتخلص من النفوذ القاسمي، وتقع تلك السلطنة في يافع "بني مالك" التي عرفت لاحقًا بيافع العليا، شمال يافع السفلى وجنوب غرب البيضاء.

وسلطنة الفضلي:

ظهرت عقب انسحاب آل القاسم من الجنوب، يحدها من الغرب يافع السفلى، ومن الشمال العواذل ودثينة، ومن الشرق العوالق السفلى، ومن الجنوب البحر

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

العربي، يمتد نفوذها على مساحة جغرافية كبيرة، مقارنة بالسلطنات الأخرى، إلا أن معظم تلك المساحات جرداء غير صالحة للزراعة، باستثناء المنطقة الخصبة الخاصة بالسلطنة في دلتا "بنا". ومعظم سكانها من البدو، وأهم قراها "شقرة"، التي كانت العاصمة، و"يرامس" و"الوضيع"[1].

وسلطنة العواذل:

تقع جنوب البيضاء، وشمال بلاد الفضلي، وينقسم سطحها إلى هضبة عليا مرتبطة بهضبة البيضاء، أهم مراكزها "مكيراس"، وهضبة سفلى تحت الأولى مباشرة، أهم مراكزها "زارة" عاصمة السلطنة، و"لودر"، ويعتمد سكانها على الزراعة وكذلك الرعي.

وسلطنة الحواشب:

تقع منطقة تلك السلطنة على شكل شريط طولي يمتد شمال شرق سلطنة لحج، من محاذاة منطقة أبين شرقًا إلى كرش غربًا، وهي منطقة جرداء في أغلبها وقليلة السكان، وتكمن الأهمية الوحيدة لموقعها في إشرافها على الطريق الرئيسة التي تربط عدن بتعز وبالضالع، أهم مراكزها "المسيمير" عاصمة السلطنة.

وسلطنة العبادل:

عاصمتها "الحوطة" في لحج، تكونت من ائتلاف عدد من القبائل اللحجية أهمها "العزيبة" و"أهل سلَّام"[2]، و"العقارب"، التي انسلخت في وقت لاحق عن

(1) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، مطبوعة بالإستانسل، في نهاية الأربعينيات، ص22.
(2) المرجع السابق، ص3.

ذلك الائتلاف، وكونت مشيخة خاصة بها، في منطقتها الصغيرة في شمال غرب عدن، المعروفة ببير أحمد. وسلطنة لحج تأسست بعد طرد جنود الدولة القاسمية في سنة 1145هـ/ 1733م، وكانت تعد أفضل حالًا من الناحية الاقتصادية مقارنة بغيرها من الكيانات الأخرى، فقد كانت تعتمد من جهة على الأراضي الزراعية في دلتا تُبَن، التي تمتاز بالخصوبة وبوفرة المياه، ومن جهة أخرى كانت تعتمد على الضرائب المفروضة على البضائع التجارية التي تمر بوساطة ميناء عدن. لكن تراجع التجارة العالمية عبر البحر الأحمر حينها، بسبب طريق رأس الرجاء الصالح، فضلًا عن ضعف دور سلطنة لحج على المستوى المحلي والإقليمي؛ أدى إلى تراجع الحركة التجارية لميناء عدن إلى أدنى معدلاتها. وكما سنلاحظ فإن قلة عدد رجال قبائل سلطنة لحج مع ما كانت تتمتع به مناطقها من أهمية جعلها دائمًا عرضة لأطماع القبائل والسلطنات المجاورة.

وسلطنة المهرة:

مركزها الرئيس "قشن"، وتضم منطقتين متباعدتين جغرافيًا **الأولى** هي: منطقة المهرة، بين حضرموت وظفار، و**الثانية**: جزيرة سقطرى. وتلك السلطنة كانت تتكون من اتحاد عدد من القبائل، يحكمها آل عفرير إحدى عشائر المهرة[1]. ويعد الرعي أهم نشاط سكان مناطقها الداخلية، أما سكان مناطق الساحل فيعتمدون أساسًا على صيد الأسماك. وبسبب إهمال معظم الدول القوية التي حكمت اليمن لمنطقة المهرة، فقد ظلت بعيدة عن تأثير الأحداث السياسية التي شهدها اليمن في عهود حكم تلك الدول المركزية مثل: الدولة العثمانية والدولة القاسمية.

(1) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص66.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

إمارة خرفة وحالمين (الضالع حاليًا):

ظهرت في عهد الاحتلال العثماني الأول لليمن، وقاد صالح بن أحمد الذي ربما كان المؤسس لها مقاومة شرسة ضد التمدد العثماني في يافع وفي حالمين، وخضعت بعد ذلك لسلطة الدولة القاسمية في عهد الإمامين إسماعيل وأحمد ابن الحسن، تحالف أميرها قاسم بن شعفل، مع زعماء القبائل الجنوبية في أثناء خروجهم عن سلطة آل القاسم في نهاية القرن الحادي عشر الهجري. يحد تلك الإمارة من الشمال مرتفعات مريس، ومن الغرب قعطبة، ومن الشرق يافع، ومن الجنوب ردفان والعلوي. كان أميرها يسيطر على معظم المناطق المجاورة لحالمين والضالع مثل: مناطق قبائل الأجعود والقطيبي في ردفان، إلا أنها انسلخت فيما بعد عن إمارته.

إمارة بيحان:

وهي عبارة عن اتحاد ضم أكثر من قبيلة، يحدها من الشمال والغرب منطقة "حريب"، ومن الجنوب منطقة العوالق العليا، وهي الكيان الوحيد في جنوب اليمن الذي كان يخضع لسيطرة "الهاشميين". وبسبب موقعها البعيد في طرف الصحراء، لم تنشغل كغيرها من الكيانات الجنوبية والشرقية الأخرى بالأحداث السياسية التي شهدها اليمن في عهود حكم العثمانيين والقاسميين.

وفي عدد آخر من مناطق الجنوب كان يخضع لسلطة المشيخات، والمشيخات كانت عبارة عن وحدات قبلية أكثر مما كانت وحدات سياسية؛ فكل مشيخة تختصر على قبيلة واحدة فقط، وبالإضافة إلى أن المشيخات كانت أقل نفوذًا ومساحة من السلطنات والإمارات السابقة الذكر، فقد كانت أكثر عددًا، وأقل

ثباتًا من غيرها، وبوجه عام فقد تكونت مثل تلك المشيخات العشائرية الصغيرة في بيئات شديدة الصعوبة مثل:

منطقة الصبيحة:

الواقعة في ركن الزاوية الجنوبية الغربية لليمن، التي تمتد من باب المندب غربًا إلى حدود الحواشب والعبادل شرقًا، فتلك المنطقة - على الرغم من اتساعها - لم تساعدها ظروفها الطبيعية القاسية على إقامة كيان اجتماعي أو قبلي كبير، ولذلك ظلت كل قبيلة من قبائلها العديدة والصغيرة، مشيخة مستقلة بذاتها أهمها، العوطف، والمخاديم، والمناصرة، والبراهمة، وأهل الرجاع[1]. وجميع تلك القبائل كانت مشهورة باحتراف الغزو وقطع الطرقات[2].

ومشيخة **الشعيب**: في شمال حالمين، ومشيخة **العلوي** بين الحواشب وإمارة حالمين، ومشيخات **ردفان** مثل: القطيبي والجعدي والصهيبي، ومشيخات **دثينة**، ومشيختا "حورة" و"عرقة" اللتان كانتا تابعتين لسلطنة الواحدي[3].

وهكذا كان حال جنوب اليمن عشية الاحتلال البريطاني لعدن، مفتتًا إلى عدد كبير من المناطق الصغيرة المستقلة، على رأس كل منها حكام قبليون، اختلفت تسمياتهم بين سلطان وأمير وشيخ، ولا يمتلكون سوى سلطة شكلية على مناطقهم التي كانت عشائرها منشغلة وبصورة دائمة، بالحروب الداخلية. وكان لتلك الحروب نتائج محزنة في ظل غياب رادع السلطة القوية التي عجز عن

(1) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص14 - 15.
(2) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص448.
(3) محمد بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، الجزء الأول، 1948م، ص16 - 17.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

توفيرها هؤلاء الحكام، بل إن ما كان يزيد الطين بلة أن هؤلاء الحكام كانوا في معظم الأوقات المحرضين على الصراعات القبلية.

شمال اليمن في مرحلة ما قبل الحكم العثماني الثاني:

استمر الضعف يدب في أوصال الدولة القاسمية بسبب الصراع والتنافس الذي لم يتوقف على كرسي الحكم، وخلال ذلك بدأت تفقد سيطرتها على العديد من المناطق التي أخضعتها لحكمها من قبل، فلم يخرج عن سلطتها الجنوب فقط بل استمر خروج المناطق في الجهات الأخرى، لاسيما في جهات الشمال والغرب مثل مناطق نجران والمخلاف السليماني وساحل تهامة، وزاد من حالة الضعف والتفكك التي كانت تعانيها الدولة القاسمية الزيدية تغلغل الحركة الوهابية السنية في الكثير من مناطقها، بعد أن تمكنت في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ومستهل القرن التاسع عشر من السيطرة على معظم أقاليم الجزيرة العربية، وبلغ تدهور سلطة آل القاسم في شمال اليمن مداه في مدة الإمام المنصور علي بن المهدي عباس الذي خلف والده في سنة 1189هـ/ 1775م، والذي استمر عهده قرابة 35 سنة، فدخلت المناطق الخاضعة لآل القاسم في فوضى واضطرابات وانقسامات وفتن، وسيطر دعاة الوهابية على مناطق الأطراف الشمالية والشرقية، وسيطر الأشراف من آل أبي مسمار على المخلاف السليماني، والشريف حمود بن محمد أبي مسمار على تهامة، ولم يبقَ من سلطة الإمام المنصور في تهامة أي أثر، وفي المناطق الداخلية تراجعت سلطته على نحو كبير، وهاجمت القبائل صنعاء وحاصرتها أكثر من مرة[1].

(1) الكبسي: اللطائف السنية، ص402 – 403.

وتحسنت سلطة آل القاسم قليلًا في عهد أحمد بن المنصور الذي خلف والده في سنة 1224هـ / 1809م، غير أن المناطق التي خرجت عن سلطة آل القاسم ومنها تهامة ظلت مستقلة عنهم، ومع أن التدخل المصري في الجزيرة العربية في عهد محمد علي باشا قد عمل على تراجع خطر الحركة الوهابية في عهد الإمام أحمد بن المنصور بفعل الحملات العديدة التي أرسلت من مصر على آل سعود، إلا أن ذلك التدخل أضر بدولة آل القاسم من الجهة الأخرى، فقد تمكنت قوات محمد علي من الوصول إلى تهامة والسيطرة عليها بعد هزيمتها لقوات أحمد بن الشريف حمود.

وعاد الضعف لسلطة آل القاسم من جديد في زمن المهدي عبدالله بن الإمام أحمد بن علي العباس، الذي تقلد الحكم خلفًا لوالده في سنة 1231هـ/ 1816م، فقد عم التسيب في عهده في نظام الدولة، وأخذ كبار الوزراء والعمال ينشغلون في جمع الثروة[1]، فكثرت الفوضى وأعمال السلب والنهب من القبائل للمدن ومنها صنعاء، وعززت قوات محمد علي ليس من سيطرتها على تهامة فحسب، بل ومدت نفوذها إلى تعز ومعظم اليمن الأسفل، وتمردت على سلطة الإمام معظم المناطق الأخرى، وامتنعت عن تسليم الواجبات للدولة، وبعد وفاته خلفه ابنه علي بن المهدي عبدالله في سنة 1251هـ / 1835م، لكن الأمور كانت قد خرجت عن السيطرة، ولم يستطع حتى من ضبط جنوده الذين هجموا عليه في السنة التالية وعزلوه من الحكم، وولوا بدلًا عنه الإمام الناصر عبدالله بن الحسن الذي حاول أن يستعيد سلطة الأئمة على اليمن الأسفل، وأن يطرد جنود محمد

(1) عبد الواسع بن يحيى الواسعي: (تاريخ اليمن) المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة، 1346هـ، ص61 – 62.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

علي منها، غير أن المعركة التي خاضها هناك انتهت بهزيمته، وعاد بعدها خائبًا إلى صنعاء[1].

وفي عهده ظهر الفقيه سعيد بن صالح بن ياسين من مشائخ الصوفية، وقد التف حوله الناس في اليمن الأسفل، وجمعوا له الزكاة والنذور، وأخذ نفوذه يتوسع حتى شمل معظم اليمن الأسفل والأعلى ووصل إلى يريم، وعظم أمره حتى ضرب العملة باسمه من الفضة الخالصة، وتكنى بالمهدي إمام الشرع، وكان يعتمد في جنوده بصورة رئيسة على يافع[2]، لكن الإمام الهادي محمد بن المتوكل الذي تولى الإمامة بعد قتل قبائل همدان لأخيه الإمام الناصر في 1256هـ/ 1840م قاد هجوم القبائل الزيدية ضده وتمكن من أسره[3].

وبعد أن أجبر اتفاق لندن في سنة 1840م محمد علي على الانسحاب من الجزيرة العربية، استلم السلطة في تهامة والمخلاف السليماني الشريف حسين بن علي بن حيدر، وجعل مقره الحديدة، وظل يعلن تبعيته للسلطان العثماني، لكن تدخله في الصراع الدائر في صنعاء تسبب في هدم سلطته في تهامة، فعندما لجأ إليه الإمام محمد بن يحيى بن المنصور وطلب مساندته ضد الإمام الآخر المنافس له وهو المهدي عبدالله بن المتوكل، وجه معه قواته لنصرة الإمام بن يحيى، ويبدو أن تلبيته لطلب الإمام محمد بن يحيى لم يكن هدفه فقط مناصرته، وإنما حرَّكته أطماع توسعية ورغبة في سلطته ونفوذه في المناطق الجبلية

(1) الكبسي: المرجع السابق، ص408.
(2) عبدالله عبدالوهاب الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، صنعاء، دار الكلمة، الطبعة الثالثة، 1985م، ص171.
(3) الحداد: التاريخ العام لليمن الجزء 3، ص189.

الداخلية، وبعد أن انتصر الإمام محمد بن يحيى على منافسه، وتمكن من دخول صنعاء بمساعدة الحسين اتجهت أطماعه بعد ذلك الى مناطق تهامة التي يسيطر عليها الشريف الحسين الذي أنقذ سلطته، وانتهى الأمر بمحمد بن يحيى بسجن الشريف الحسين بعد هزيمته في تهامة، وبعد ذلك تمكن أخو الحسين من حشد قبائل يام والسيطرة على زبيد وتحرير أخيه الذي كان مسجونًا فيها، وبعد خروجه من الأسر طلب من السلطان العثماني إرسال قوة لحفظ تهامة من الفوضى[1].

وانتهز السلطان عبد المجيد بن محمود فرصة الخلاف في تهامة، ودعوة الشريف فأمر نائبه في جدة توفيق باشا بالتوجه إلى اليمن، ورافقه أمير مكة الشريف محمد بن عون على رأس قوة كبيرة اتجهت إلى تهامة عن طريق البحر، ووصلت إلى الحديدة في سنة 1849م، وعندما بلغ الإمام المتوكل محمد بن يحيى توجه القوات العثمانية إلى الحديدة اتجه إلى هناك لاستقبالها، والطلب منها الوصول إلى صنعاء لتعزيز سلطته على القبائل هناك التي فشل في السيطرة عليها، فواصلت زحفها في السنة نفسها إلى صنعاء دون أن تلقى أية مقاومة، وبعد وصول القوات العثمانية واستقرارها في قصر غمدان استنكر عليه أهل صنعاء ذلك التصرف، وأشعلوها ثورة في الحال، وتمكنوا من إرغام الأتراك على العودة من حيث أتوا، ثم ألقوا القبض على المتوكل وأودعوه الحبس، ونصبوا بدلًا عنه علي بن المهدي إمامًا عليهم، وتلقب بالهادي[2].

(1) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني لليمن 1872 – 1918م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1986م، ص47 – 49.

(2) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، مصر، المطبعة المحمدية، الطبعة الثانية 1964م.ص 264

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وعلى أثر ذلك دخلت صنعاء والشمال كله في فوضى وضعف وصراعات داخلية أشد من تلك التي مضت، وأهمها الصراع الذي نجم بين الإمام علي بن المهدي بصنعاء وبين المنصور أحمد بن هاشم بصعدة، وبين المؤيد العباس بن عبد الرحمن القائم بعد المهدي وبين المنصور، ثم بين الإمام أحمد بن هاشم وبين المتوكل المحسن بن أحمد صاحب الأهنوم، وتفرع من هذا الصراع خلافات وثارات قبلية عديدة، مزقت أوصال البلاد، وفشل الإمام علي بن المهدي في هزيمة خصومه خارج صنعاء. وعندما عاد إليها أمر بقتل سلفه محمد بن يحيى الذي كان في السجن[1]، فزاد ذلك الحادث الدموي من توتر الأوضاع ومن نفور الناس منه، واتجهت كل جماعة وكل منطقة إلى تنصيب إمام خاص بها، ومنها صنعاء التي تنافس فيها أكثر من إمام.

وفي أثناء تلك الفوضى التي كانت تعيشها مناطق شمال اليمن حاول أمير عسير محمد بن عائض مرعي، الذي كانت أوضاع إمارته مستقرة، والذي كان يخضع اسميًا للسلطنة العثمانية مد سلطته على تهامة، ووجه إليها حملة عسكرية، لكنها هزمت عندما وصلت الحديدة، فعاد الأمير إلى بلاده، وعند ذلك أمر السلطان العثماني بتوجيه قوة عسكرية يقودها محمد رديف، فسيطرت على عسير، وقتلت الأمير محمد عائض. وعندما وصلت أخبار الحملة التركية إلى صنعاء، وسيطرتها على عسير، واستقرار الأوضاع في تهامة تحت سلطة الأتراك، وجه العديد من وجاهات صنعاء ومشائخ القبائل المحيطة بها ومنهم مشائخ بكيل رسائل إلى الباشا أحمد مختار الذي خلف محمد رديف، يطلبون منه القدوم

(1) محمد إسماعيل الكبسي: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، مصر، 1983م، ص417.

إلى صنعاء لفرض الأمن فيها وفي المناطق التي حولها، ووعدوه فيها بالمناصرة والمساندة[1].

وانتهزت السلطنة العثمانية تلك الفرصة لتجدد سيطرتها على اليمن وعلى سواحله البحرية التي تضاعفت أهميتها بصورة كبيرة بعد افتتاح قناة السويس في سنة 1869م، فزحف أحمد مختار بجيشه عن طريق الساحل في سنة 1289هـ/ 1872م، وتمكن من الوصول إلى صنعاء وسط ترحيب كبير، وبذلك دخلت مناطق الشمال بسرعة كبيرة تحت سلطة الأتراك.

(1) المرجع السابق، ص421 – 422.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الفصل الثاني

أوضاع اليمن في بداية الاستعمار البريطاني في الجنوب والحكم العثماني في الشمال 1839 - 1890م

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

أولا: أوضاع الجنوب في بداية عهد الاستعمار البريطاني 1839 - 1873م

مع اشتداد التنافس بين الدول الأوربية الاستعمارية، أصبحت سواحل اليمن التي تتميز بأهمية كبيرة في طريق الملاحة الدولية، هدفًا أكبر لمطامع تلك الدول، وساعد على ذلك حالة التفكك والتمزق التي كانت تعيشها اليمن في أوائل القرن الثامن عشر.

فقد سعت السلطات البريطانية التي كانت تفرض سيطرتها على الهند، جاهدة للسيطرة على المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر، حتى تكمل تُحكمها بجميع أنحاء المحيط الهندي، والممرات التجارية الدولية فيه. وظلت شركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست سنة 1600م، تتحين الفرصة الملائمة لتحقيق ذلك الهدف، فقد أرسلت في سنة 1609م سفينة بقيادة الكابتن "شاربي"[1]، في محاولة منها لإقامة علاقاتٍ تجارية مع عدن والمخا، غير أن العثمانيين الذين كانوا حينها يحكمون سيطرتهم على اليمن، أفشلوا تلك المحاولة بسبب شكوكهم من النوايا البريطانية. وعاودت الشركة الكرَّة مرة أخرى في سنة 1612م، فأرسلت إلى سواحل اليمن بعثة أخرى بقيادة القبطان "جون ساريز" وعلى الرغم من أن العثمانيين أظهروا مرونة معها هذه المرة[2]، لكنهم لم يمكنوها من تحقيق أهدافها التجارية.

(1) Ingrams: The Yemen, Imams Rulers and Revolution, John Murray, London, 1963, p.46.

(2) فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002م، ص17.

وتعززت دوافع بريطانيا بالسيطرة على سواحل جنوب اليمن، بعد حملة نابليون على مصر في سنة 1798م، فعلى إثرها احتلت بريطانيا في العام التالي جزيرة "بريم" في مدخل باب المندب، وحاولت حكومة الهند في سنة 1801م أن تدخل في علاقة مع إمام صنعاء، فسعت إلى الحصول على موافقته على تعيين مقيم بريطاني باليمن[1]، وكذلك على عقد معاهدة تجارية، غير أن عدم تجاوب الإمام مع تلك المطالب، في ظل شح المياه في جزيرة "بريم" دفع بحكومة الهند البريطانية إلى توجيه اهتمامها إلى المنطقة الساحلية الجنوبية من اليمن التي كانت لا تخضع لحكم الأئمة، فنجحت في سنة 1802م، في توقيع معاهدة تجارية مع سلطان لحج الذي كان يفرض نفوذه على ميناء عدن[2].

وتعززت حاجة البريطانيين إلى امتلاك قاعدة في السواحل الجنوبية، من أجل خزن الفحم الذي كانت تحتاج إليه السفن التجارية التي تمر عبر البحر العربي، فمسحوا سواحل حضرموت وجزيرة "سقطرى" للبحث عن مكان ملائم لذلك الغرض، واستقر رأيهم في نهاية المطاف على جزيرة سقطرى، وبدأ اتصال الحكومة البريطانية مع سقطرى في عام 1834م، عندما تم إرسال القبطان "روس" من الأسطول الهندي في مهمة إلى سقطرى، وعقد اتفاقية مع السلطان أحمد بن عمر سلطان قشن، وتم بموجبها الموافقة على خزن الفحم في الجزيرة من قبل الحكومة البريطانية. وبعدها قام الكابتن "هينس" بمسح الجزيرة، وفي عام 1835م تم إجراء مفاوضات مع زعيم القبيلة "عَمْر بن توَّاري" من أجل شراء الجزيرة، وعندما رفض بيعها أو التنازل عنها تم إرسال كتيبة من القوات الأوربية

(1) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ص10.

(2) Europa Publications: The Middle East and North Africa, London, 1969 – 1970, P.72.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

والمحلية للسيطرة عليها بالقوة[1]. لكن اضطراب طقسها خلال تلك المدة، أجبر البريطانيين على الانسحاب منها، بعد زمن قصير[2].

ومرة أخرى برزت أهمية السواحل الجنوبية في نظر البريطانيين، عندما أخذت جيوش محمد علي باشا حاكم مصر، تتوغل في جهات الجزيرة العربية[3]، فشعورهم حينئذ بأن مصالحهم، وطرق تجارتهم في الشرق مهددة بالخطر؛ دفعهم إلى عمل كل ما في وسعهم عمله لوقف التقدم المصري في سواحل اليمن. ففي الوقت الذي كانت فيه الحملة المصرية تفرض نفوذها على السواحل الغربية من اليمن، كان فيه الكابتن "هينس" يحاول التقرب من مشايخ القبائل الجنوبية المجاورة لعدن بهدف إبعادهم عن النفوذ المصري[4].

ولا يستبعد أن يكون البريطانيون قد استغلوا حالة الجفوة التي حدثت بين محمد علي وبين السلطان العثماني، في أثناء التسابق بينهم وبين محمد علي للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فبعض المراجع تشير إلى أن رئيس الوزراء البريطاني، عرض على السلطان العثماني أن يوافق على سيطرة البريطانيين على عدن، مقابل دعمهم له في نزاعه مع محمد علي[5]، وبعضها

(1) J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay. p.112 – 113.

(2) حمزة علي لقمان: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة، 1960م، ص184.

(3) فرد هوليداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة جازم صاغية، سعد محيو، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1975م، ص107.

(4) البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص17. Waterfield: Sultans of Aden, London, 1968, p.32 – 35.

(5) عادل رضا: تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، دار الهنا، القاهرة، 1971م، ص58.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الآخر يرجح فكرة تواطؤ الدولة العثمانية مع البريطانيين للسيطرة على عدن[1]. وانفرد المؤرخ أمين الريحاني في تأكيد منح السلطان العثماني (عبد الحميد) شركة الهند الشرقية فرمانًا لكي تؤسس في عدن وكالة تجارية ومستودعًا للفحم[2]. وبصرف النظر عن صحة كل ذلك، فالمهم في الأمر أن البريطانيين اتخذوا من حادث غرق السفينة الهندية التي كانت تحمل العلم البريطاني قبالة سواحل عدن في نهاية ديسمبر 1836م، مبررًا للسيطرة على عدن، التي تعد أفضل ميناء طبيعي في شبه الجزيرة العربية[3]. فعقب ذلك الحادث مباشرة، ضغطوا على سلطان لحج، للحصول على ميناء عدن بمبلغ زهيد، مستغلين في ذلك حجة التعويض عن بضاعة السفينة، التي استولى السلطان على معظمها.

وسعت حكومة بومباي جاهدة إلى تجنب المواجهة العسكرية في احتلال عدن، وذلك لما يترتب عليها من الخسائر، ومن موقف السكان، إذ حرصت على تعاونهم وتفاهمهم؛ ولذلك ظلت تأمل في الحصول على عدن بالطريقة السلمية على الرغم من المماطلة والتسويف التي اتبعها سلطان لحج، في مفاوضاته مع الكابتن "هينس" قائد القوات البريطانية، التي قدمت إلى سواحل عدن تطالبه بالتعويض، وشراء الميناء[4]. وبعد طول انتظار استمر قرابة سنتين، اضطر البريطانيون، بعد أن استنفدوا الوسائل الأخرى، إلى استخدام القوة لاحتلال عدن في 19 يناير 1839م.

(1) د. فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، (1839 – 1967م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م، ص152.

(2) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص353.

(3) فرد هوليداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ص107. د. جاد طه. سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ص73.

(4) د. جاد طه: المرجع السابق، ص94.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ولم يكن احتلال عدن بالأمر الصعب على القوات البريطانية، على الرغم من محدوديتها، إذ لعبت عدة عوامل خاصة بالمنطقة لمصلحتهم، فالقبائل المتناحرة خلف عدن لم تكن مستعدة لتشكيل جبهة واحدة للوقوف في وجه المحتل الأجنبي، كما أن ضعف تأثير سلطان لحج، على القبائل المجاورة، بل وحتى على مستوى قبائله، أضعف موقفه في مواجهة البريطانيين، فبعض قبائل لحج التي تتبع السلطان التزمت الحياد في أثناء ذلك النزاع، والبعض الآخر مثل قبيلة "العزيبة" التي كانت على خلاف مع العبادل، سارعت إلى التقرب من البريطانيين، وعقدت معهم أول معاهدة صداقة وسلام في الجنوب[1]. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الأوضاع السياسية في تلك المدة داخل اليمن كله غير مساعدة على ظهور مقاومة محلية شاملة ضد البريطانيين في عدن، فدولة الأئمة الزيدية كبرى الكيانات اليمنية حينئذ، التي أجبرت على التخلي عن الجنوب منذ عشرات السنين، كانت على درجة كبيرة من الضعف والتفكك، بسبب التناحر على كرسي الحكم، كما أن سلطنات ومشيخات الجنوب المجاورة لعدن كانت منشغلة بأوضاعها وخلافاتها، ولم تتفاعل مع التطورات في عدن، ويمكن القول أيضًا بأن السياسة البريطانية نفسها التي حرصت على كسب ود زعماء قبائل الداخل بالهدايا والأموال، قد قللت من دوافع تلك القبائل ومبرراتها للمقاومة.

علاقة بريطانيا بحكام الجنوب بعد احتلال عدن:

حرص البريطانيون منذ بداية سيطرتهم على عدن، على اتّباع سياسة اللين والمرونة في علاقاتهم مع زعماء القبائل المحيطة بها، فبعد الاحتلال مباشرة

(1) أ.إل. بلاي فير: تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ترجمة: د. سعيد عبد الخير النوبان وعلي محمد باحشوان، منشورات جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1999م، ص163. حمزة علي لقمان. تاريخ عدن وجنوب الجزيرة، ص201.

عملوا على كسب ود سلطان لحج بمختلف السبل، وقرروا له تعويضًا ماليًا دوريًا عن الضرر الذي لحق بسلطنته بسبب ذلك الاحتلال، وحاولوا في الوقت نفسه التقرب، من خلال الهدايا والأموال، إلى بقية الزعماء القبليين الآخرين لاسيما القريبين من عدن، وغاية البريطانيين من وراء تلك السياسة لم تكن صعبة الفهم، فقد كان يهمهم جدًا إقرار الأمن والهدوء في عدن وما حولها، وتشجيع السكان على العودة إليها؛ حتى تنشط فيها حركة الميناء، وتصبح المنفذ التجاري الوحيد لليمن.

وأثبتت تلك السياسة فاعليتها بشكل كبير، فبعد مدة قصيرة من السيطرة البريطانية على عدن، وافق السلطان العبدلي الدخول في معاهدة مع بريطانيا بتاريخ الثاني من فبراير 1839م، وضمن خلالها حمايته للطريق إلى عدن[1]، وخلال الشهر الأول فقط من احتلال عدن، زارها فضلًا عن سلطان لحج، سلاطين ومشايخ قبائل الجنوب القريبة من عدن منهم: شيخ العقارب حيدرة مهدي، والسلطان الحوشبي مانع بن سلَّام، وسلطان يافع السفلى علي بن غالب، والسلطان الفضلي أحمد بن عبدالله، وعدد من مشائخ الصبيحة، وجميعهم وقعوا خلال تلك الزيارات على اتفاقيات تلزمهم بالسلام والصداقة مع بريطانيا[2].

ومن خلال تعهد وقعه العبدلي في شهر يونيو من هذا العام أصبحت الحكومة البريطانية مسؤولة عن دفع المبالغ المالية التي كان يدفعها سلاطين العبادل لزعماء القبائل الجنوبية المجاورة لعدن مثل الفضلي واليافعي والحوشبي والأميري،

(1) J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909.P.8.

(2) أ.إل. بلاي فير: المرجع السابق، ص163.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

لشراء ودهم، ولدفعهم للحفاظ على أمن الطرق التجارية التي تمر في مناطقهم إلى عدن[1]. ووفق ذلك التعهد تم تثبيت الدعم السنوي للسلطان العبدلي بمبلغ 6,500 ربية[2]، وقد أخذت تلك الاتفاقيات ومعاهدات أمن الطرقات تتوسع مع مرور الوقت، لتشمل زعماء القبائل البعيدة من عدن مثل: الضالع والعوالق السفلى، الذين خصصت لهم بريطانيا كذلك منحًا مالية شهرية وسنوية.

وحاول العبدلي في السنتين التاليتين (1840 – 1841م)، وبدعم من بعض القبائل المجاورة مثل الفضلي والعقربي[3] التي كانت لا تكن الود للبريطانيين، على مقاومتهم، إلا أن محاولاته الثلاث لاستعادة عدن خلال تلك المدة تعرضت لانتكاسة كبيرة، وعبرت عن الوضع العام الصعب في سلطنته بشكل خاص وفي الجنوب بشكل عام، والذي كان لا يخدم أعمال المقاومة، وفضلًا عن ذلك فقد شجع فشل تلك المحاولات الضعيفة لطرد البريطانيين من عدن، القبائل الأخرى المجاورة لها على المزيد من التقرب إلى البريطانيين.

وعلى خلاف موقف السلطان الفضلي أحمد بن عبدالله الذي ظل يعادي البريطانيين في عدن[4]، على الرغم من توقيعه لاتفاقية الصداقة معهم، وكذلك شيخ العقارب، فقد رفض سلطان يافع السفلى وسلطان الحواشب لأسباب لها علاقات بالمنافسات الداخلية، ثم لبعدهم عن مدينة عدن، الانخراط في عمليات الهجوم على عدن.

(1) The Boundary of the Aden Protectorate, note by, P. 1.: Colonel R.A Wauhope.
(2) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden.p.8.
(3) فاروق أباظة: المرجع السابق، ص245 – 246.
(4) Ibid. p.35.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومنذ بداية احتلال عدن، حرصت السلطات البريطانية فيها على عدم التدخل في شؤون مناطق الداخل، وعلى عدم توريط نفسها في تلك النزاعات القبلية المزمنة، التي كانت تعيشها تلك المناطق، إلا بالقدر الذي يتفق مع المصالح البريطانية العامة، فتلك النزاعات كانت لا تعنيهم إلا عندما كانت تهدد سلامة الطرقات التي تربط عدن بمناطق الداخل[1]، فالطرقات الآمنة كانت تعني لهم الكثير: استمرار وصول المياه، واستمرار وصول المواد الغذائية اللازمة إلى عدن، وكذلك استمرار التبادل التجاري الذي سعوا إلى تنميته بين ميناء عدن ومناطق الداخل[2].

وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات التي أبرمها البريطانيون مع زعماء القبائل الجنوبية، ساعدتهم بدرجة كبيرة على تجنب المتاعب في عدن، إلا أنهم حرصوا بشدة على عدم الاكتفاء بها في ضمان الأمن في عدن، لاسيما مع نقص عدد قواتهم العسكرية فيها، فعملوا على نسج علاقات خاصة مع رجال تلك القبائل، وجندوا مقابل المال عددًا منهم بصورة سرية مع بعض اليهود، لمدهم بالمعلومات اللازمة عن أي تحرك قد يستهدف وجودهم في عدن[3]، وأثبتت تلك السياسة في مواقف عدة فائدتها للبريطانيين، ويكفي أن نشير في التدليل على ذلك إلى أن المعلومات التي وصلتهم من هؤلاء الأشخاص عن تحركات العبدلي، عندما حاول أن يستعيد عدن، كانت العامل الأساس الذي مكنهم من إحباط محاولاته التي سبق لنا ذكرها.

(1) فاروق أباظة: المرجع السابق، ص25 .Waterfield: Sultans of Aden, P.

(2) Richard H. Sanger: the Arabian Peninsula, New York, 1954, P.214.

(3) Waterfield: op. cit, P. 78 – 79.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وحاول الشريف إسماعيل بن الحسن وهو من أشراف مكة تزعم مقاومة ضد البريطانيين في عدن في سنة 1846م، بعد مدة من هدوء أوضاعها واستقرار علاقات البريطانيين فيها بالقبائل المجاورة، وعندما وصل إلى لحج عمل على استنهاض السلطان محسن العبدلي، وراسل الفضلي والحوشبي والعقربي؛ بغرض تشكيل قوة كبيرة تستطيع أن تخرج البريطانيين من عدن، غير أن الكثير من زعماء تلك القبائل ومنهم السلطان العبدلي نفسه ترددوا في تلبية دعوته[1]، وجمع الشريف من جميع المناطق المحيطة بعدن وأبرزها لحج وأبين والحواشب حوالى ألفي مقاتل، وقبل أن يتوجه الشريف بتلك القوة إلى عدن أرسل إلى المقيم السياسي البريطاني، في أغسطس 1846م، رسالة عرض عليه فيها بثقة تسليم عدن بالسلم أو السيطرة عليها بالقوة، وفي نهاية الشهر توجه الشريف مع تلك القوة التي جمعها إلى عدن، وعندما اقتربت من عدن تعرضت لنيران الجنود البريطانيين وللمدافع من السفن البريطانية في الميناء فسقط على أثرها ستة قتلى وعدد من الجرحى واضطر الشريف إلى الانسحاب بعد أن تشتت القوة التي كانت معه[2].

وعلى الرغم من الخطر الذي شكلته حملة الشريف إسماعيل على عدن، والتي انطلقت من المناطق الداخلية القريبة منها، ومن الانتصار البريطاني السهل عليها، إلا أن البريطانيين في عدن لم يعملوا على التوغل في تلك المناطق لضمان عدم تهديدها لهم مرة أخرى، وفي كل الأحوال فلنا أن نتساءل عن السبب الذي دفع بالسلطات البريطانية في عدن، إلى اعتماد سياسة بذل الأموال لشراء الاستقرار في عدن، ولم تعتمد على السيطرة المباشرة على المناطق الداخلية التي كانت

(1) العبدلي: هدية الزمن، ص146.
(2) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ص245.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

على درجة كبيرة من الضعف والتفكك؟ والحقيقة أن الإجابة على ذلك السؤال، بالنظر إلى الظروف المحيطة بالبريطانيين في عدن، ليست بالغة التعقيد، فهناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي وقفت وراء تلك السياسة نذكر منها:

أولًا: كان يهم حكومة الهند البريطانية – التي كانت تعاني حينها من مشاكل مالية وسياسية – من وراء السيطرة على عدن الأهداف التجارية بالمقام الأول[1]، ولذلك سعت إلى تجنب أي خسائر أو التزامات جديدة تترتب على تلك السيطرة، فشجعت المقيم السياسي في عدن – في إطار اعتمادها على السياسة البريطانية المشهورة (فرق تسد) – على الاستعانة بالقبائل الموالية ضد القبائل المعادية[2]، بدلاً من الاعتماد على طلب التعزيزات العسكرية.

ثانيًا: لم يكن هناك أي تهديد جدي للوجود البريطاني في عدن من مناطق الداخل، فنظام حكم الأئمة الذي كان أكبر كيان سياسي في اليمن، كان حينئذ في حالة شديدة من الضعف والتفكك، ومشغولًا في نزاعه مع حاكم عسير بعد خروج القوات المصرية من جهات اليمن، ولذلك لم يبد الإمام اعتراضه على احتلال البريطانيين لعدن، والأكثر من ذلك فقد حاول بعد سيطرتهم على عدن بقليل، وبالتحديد في سنة 1841م التقرب منهم والحصول على مساعدتهم، لتعزيز موقفه أمام خصمه الإدريسي[3].

ثالثًا: لم يكن في المناطق الداخلية الوعرة والجرداء، ما يثير طمع البريطانيين للسيطرة المباشرة عليها، ولذلك فضلوا التحكم بأوضاعها من بُعد، مستفيدين

(1) د. فاروق أباظة: المرجع السابق، ص231.
(2) د. جاد طه: المرجع السابق، ص352.
(3) Angrams: the Yemen, Imams Rulers and Revolution, P54.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

في ذلك من حالة التجزئة المفرطة التي كانت تعيشها، والتي جعلت التحكم بزعمائها المتناحرين والمتنافسين أمرًا في منتهى السهولة.

رابعًا: وأخيرًا فإن بقاء بريطانيا بعيدًا عن الإدارة المباشرة لشؤون المناطق الداخلية، أمر سيخفف بكل تأكيد من التزاماتها المالية والعسكرية، وسيوفر لها مرونة كبيرة في تعاملها مع تلك القبائل، تمكنها من التدخل حينما تريد، وبالأسلوب الذي تراه مناسبًا.

وهكذا فقد تركت بريطانيا قبائل الجنوب غارقة في نزاعاتها الداخلية، حتى وإن كانت تلك النزاعات على مقربة من عدن، طالما أنها لا تهدد سلامة الطرقات التجارية العامة، فمثلًا لم تتدخل السلطات البريطانية في عدن عندما شن العوالق هجومًا كبيرًا على لحج سنة 1847م[1]. لكنها لم تتهاون مع السلطان الفضلي الذي قاد قبائله للهجوم على لحج سنة 1865م، بسبب قيام رجاله بنهب المسافرين وسلبهم في الطريق العامة قرب لحج، فوجهت إليه قوة عسكرية لم تكتف بإجباره على الانسحاب من أطراف لحج فحسب، بل ولاحقته إلى داخل بلاده ودمرت فيها عدة قرى منها "الكود" و"عمودية" قبل عودتها إلى عدن[2]، وعندما كرر اعتداءه على الطريق العام في السنة التالية، وجه إليه البريطانيون حملة تأديبية أخرى من البحر، فدكت ميناء شقرة وهدمت جميع قلاعه[3].

وتحسنت علاقة السلطات البريطانية في عدن بالسلطنة العبدلية بصورة كبيرة في عهد السلطان أحمد بن محسن بن فضل الذي خلف والده بعد وفاته في

(1) أ.إل. بلاي فير: المرجع السابق، ص166 – 167.
(2) العبدلي: المرجع السابق، ص157.
(3) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص24

الثلاثين من نوفمبر 1847م، لكن لسوء حظ البريطانيين فقد توفي في الثامن عشر من يناير عام 1849م. وتولى الحكم بعده أخوه علي، وهو صورة مطابقة لأبيه في المكر، وسعى بطرق مختلفة من أجل أن يكون الصديق الوحيد للبريطانيين من بين القبائل المحيطة، فنجح في ذلك مدة من الزمن، ووقع على معاهدة أخرى مع البريطانيين في أكتوبر 1849م لتنظيم العلاقة التجارية بين الجانبين.

وبتأثير زعيم قبيلة آل فضل غيَّر العقارب من تعاملهم السابق مع البريطانيين، وأصبحوا معادين لهم بشكل مستمر، وبلغت ذروة مواقفهم العدائية في عام 1850م عندما قتلوا بحارًا من "أوكلاند". فحاصرت القوات البريطانية ميناء بير أحمد لعدة سنوات ولم يتم استئناف العلاقات الودية معها إلا عام 1857م عندما جدد زعيم القبيلة تعهده بالصداقة والسلام وعقد اتفاقية جديدة مع البريطانيين[1].

وفي تلك المدة تراجعت علاقة السلطان العبدلي بالبريطانيين، ففي عام 1857م امتعض السلطان من الزيارة الودية التي قام بها أخوه عبدالله للمقيم السياسي، وأيضًا انزعج من عقد البريطانيين لاتفاقية مع آل فضل، من دون أن يتم الرجوع إليه، فبدأ بافتعال مشاكل وخلافات مع قبيلة العزيبة، وهي قبيلة فرعية من القبائل الخاضعة للعبدلي، إلا إنها كانت مخلصة بولائها للبريطانيين، وتم كذلك فرضه لضريبة إضافية على البضائع المارة في لحج وعلى الآبار في الشيخ عثمان التي تعتمد عليها مدينة عدن بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من حرص السلطات البريطانية على إرضاء السلطان العبدلي وعدم توتير العلاقة معه، إلا أنها اتخذت هذه المرة قرارًا بمعاقبته عندما تعلق الأمر بأمن الطريق والمياه، فأرسلت قوة عسكرية إلى الشيخ عثمان في الثامن عشر من مارس عام 1858م، فهزمت قوات

(1) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden.P.28.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

العبدلي وألحقت بها خسارة كبيرة إذ سقط منها ما بين 30 إلى 40 شخصًا، وفي وقت لاحق إعادة السلطات البريطانية الشيخ عثمان لسلطان العبدلي، ولم يقم بعدها بأي عمل معادي لها حتى توفي في السابع من أبريل عام 1863م، وتولى الحكم من بعده ابنه الأكبر فضل[1].

وبعد أن ظلت السلطات البريطانية في عدن مكتفية في المساحة التي تسيطر عليها في شبة جزيرة عدن القديمة، أخذت أنظارها تتجه إلى شبه جزيرة جبل إحسان أو كما تُدعى عادة عدن الصغرى التابعة للشيخ العقربي، وبدأت معه في عام 1863م مفاوضات من أجل شرائها. لكنه رفض بيعها أو التخلي عنها، وكل ما قبله أنه عقد اتفاقية مع السلطات البريطانية تعهد فيها ألا يبيع أو يرهن أو يسمح بالسيطرة على أي جزء من شبه الجزيرة لأي طرف آخر ما عداء الحكومة البريطانية، ومنحته بريطانيا نظير ذلك التعهد مكافئة مالية قدرها 3,000 ربية، وراتب شهري قدره 30 ربية على التزامه بحماية الرعايا البريطانيين الساكنين في منطقته أو المارين فيها، وحفاظه على السلام والصداقة مع الحكومة. ومع ذلك فلم تقتنع السلطات البريطانية في عدن بتلك الاتفاقية وظلت تلح على شرائها لعدن الصغرى، فدخلت معه من جديد في مفاوضات صعبة وطويلة، انتهت بالاتفاق في الثاني من أبريل عام 1869م على بيعها بمبلغ 30,000 ربية، وفي الوقت نفسه رفعت راتب الشيخ العقربي إلى 40 روبية في الشهر[2]، واعترفت بريطانيا حينها بالعقربي كشيخ منفصل عن سلطنة لحج التي كان يتبعها في مرحلة سابقة.

(1) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden.p.9. أ.إل. بلاي فير. المرجع السابق، ص173 – 174.

(2) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden.P. 28.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وكان البريطانيون قد مارسوا ضغوطًا على زعماء القبائل الخارجين عن طوعهم بطرق مختلفة فبالإضافة على قطع المرتبات التي كانت تمنحها لهم، وتوجيه الضربات العسكرية، حرضوا وفق سياستهم المشهورة (فرق تسد) القبائل الموالية ضد القبائل الخارجة عن سيطرتهم، فمثلًا حرضوا العوالق السفلى، والعوالق العليا، ضد الفضلي عندما كانوا غير راضين عن مواقفه، ومارسوا عليهم ضغطًا لمنعهم من التعاون أو التعامل معه[1]. وعمومًا فقد كان من نتائج الأساليب البريطانية المتعددة فيما يتعلق بتحقيق أمن الطرقات ليس تراجع زعماء القبائل المجاورة لعدن عن التعرض للطرقات فحسب، بل وتنافسهم على إظهار الإخلاص والنوايا الحسنة تجاه البريطانيين.

وكان ذلك التقدم الذي حققته السلطات البريطانية في عدن، في علاقتها مع زعماء تلك القبائل، قد شجعها على الانتقال في تلك العلاقة إلى مرحلة جديدة، فبدلًا من التعامل معهم، الذي كان محصورًا عبر سلطان لحج، أخذت تتعامل معهم بصورة مباشرة، على الرغم من أن ذلك أزعج سلطان لحج كثيرًا[2]، فقد كان دفع المرتبات والاتصالات البريطانية بحكام الجنوب بواسطته، أمرًا له قيمة واعتبار في نظر السلطان من الناحيتين المادية والأدبية.

وتجدر الإشارة إلى أن التحرك البريطاني باتجاه الاتصال المباشر بحكام المناطق الجنوبية المحيطة بعدن، كان قد ترافق مع نمو النشاط التجاري الذي بدأ يدب في ميناء عدن، فبعد أن ألغت حكومة الهند الرسوم الجمركية فيه وجعلته ميناء حرًا في سنة1850م[3]. سارع إليه التجار الأجانب بما فيهم الأوربيون،

(1) د. فاروق أباظة: المرجع السابق، ص257.
(2) د. جاد طه: المرجع السابق، ص152 – 153.
(3) باوزير: ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية الشارقة جامعة عدن، الطبعة الأولى 2001، ص200.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وانتقل إليه الكثير من تجار ميناء "المخا"[1]، وتجار الموانئ المجاورة في جنوب البحر الأحمر التي اعترتها حالة من الضعف والتدهور نتيجة لتحول التجارة إلى عدن[2].

وبهدف تأمين مزيد من النشاط التجاري لميناء عدن مع مناطق الداخل، وسع البريطانيون من دائرة أمن الطرقات حول عدن، فبعد أن كانت جهودهم تقتصر على الطرقات القريبة جدًا من عدن (في أراضي قبائل العبدلي، والفضلي، والعقربي) امتد اهتمامهم إلى الطرقات الأخرى في المناطق البعيدة، لاسيما التي ترتبط بمناطق شمال اليمن. ولتحقيق ذلك الهدف عملوا كل ما في وسعهم لدفع القبائل التي تعودت على العبث بأمن الطرقات مثل: الصبيحة، والحواشب، والقطيبي، إلى وقف مثل تلك الاعتداءات، إما من خلال قطع المرتبات والإعانات المالية، كما حدث مع السلطان الحوشبي في 1869م عندما تكررت اعتداءاته على الطريق التي تربط عدن ولحج بتعز، وإما من خلال معالجة الأسباب التي كانت تدفع إلى مثل تلك الأعمال، مثل النزاع بين العبادل والحواشب على منطقة "زائدة"[3]، وإما من خلال استعمال القوة، عندما كانت تفشل أساليب الإقناع والضغط المالي، مثل تلك الحملات التي شنتها في سنتي(1870م،1871م) على عشيرة المناصرة في الصبيحة، التي دأبت على التعرض للطرقات العامة[4]. وعلى الرغم من أن تلك الحملات نجحت في إجبار تلك العشيرة على الإذعان

(1) حسن صالح شهاب: عدن فرصة اليمن، ص241.
(2) د. فاروق أباظة: المرجع السابق، ص205.
(3) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص30.
(4) د. جاد طه. المرجع السابق، ص184.

لمدة من الزمن، لكن بشكل عام فقد استمرت هي وغيرها من قبائل الصبيحة لا تخضع لأي سيطرة حقيقية.

وبعد سيطرت العثمانيين على الشمال وادعائهم بالسيادة التاريخية على كامل الجزيرة العربية، وتوسهم في بعض مناطق الجنوب التي لزعمائها معاهدات صداقة مع بريطانيا، تغيرت السياسة البريطانية في الجنوب بشكل كبير، ودخلت مرحلة جديدة من مراحلها هي مرحلة الحماية التي شملت كيانات الجنوب كلها والتي سنتحدث عنها في الفصل التالي.

ثانيًا: أوضاع الشمال في بداية عهد الحكم العثماني الثاني

لقد لاحظنا كيف سهلت حالة الفوضى والنزاعات التي كانت تشهدها صنعاء والمناطق الداخلية من مهمة الحملة العثمانية التي قادها أحمد مختار باشا من الحديدة الى صنعاء، فالأهالي كانوا في مناطق الداخل على استعداد للتعاون مع أي جهة داخلية أو خارجية تستطيع أن تفرض حالة من الأمن والاستقرار، كما أن القوة التي استخدمتها الحملة في طريقها إلى صنعاء في منطقة "عتارة" في بلاد حراز، مع أتباع الدعوة الباطنية الذين حاولوا أن يعترضوا الحملة وإعدام قادتها بعد استسلامهم، قد أدخلت السرور في نفوس الأهالي من جهة والرعب والخوف من الأتراك من الجهة الأخرى.

وكان الإمام علي بن المهدي قد أرسل وفدًا من طرفه لاستقبال الحملة في مناخة، مكونًا من عدد من السادة والعلماء والأعيان من بينهم أحمد بن محمد الكبسي، وزيد بن أحمد الكبسي، وحسين بن علي غمضان، وقد أذهلهم عندما وصلت الحملة العثمانية إليهم ما شاهدوه من إمكاناتها البشرية وآلاتها الحربية

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

والعسكرية[1]. وإذا كان الأهالي في صنعاء قد سرهم تغلب العثمانيين على الحركة الباطنية الإسماعيلية التي كانوا على خلاف فكري وديني معها، فقد استاءوا من سياسة الغدر والخيانة التي اتبعها العثمانيون مع زعيم الباطنية ومع أمير عسير من قبل رغم تعهدهم بتأمين حياتهما.

ومهما يكن من أمر، فقد التقى وفد الإمام علي بن المهدي بالقائد العثماني أحمد مختار باشا في "مناخة" ورحبوا به في دخول صنعاء تنفيذًا لأوامر الباب العالي الذي استجاب لندائهم، حتى يؤدب العصاة والمتمردين الخارجين عن طاعة الإمام، وكانوا يظنون بأنه سيرجع بعد انقضاء مهمته من حيث أتى. وحاول مختار باشا في البداية أن يطمئن الجميع، وأن يقنعهم بأنه جاء ليساعدهم على أن يحكموا بلادهم بأنفسهم بعد القضاء على الفوضى والاضطراب؛ حتى يأمن جانبهم ويضمن ثقتهم، ويتمكن من السيطرة على زمام الأمور في صنعاء بسهولة.

وعندما وصل العثمانيون إلى (نقيل عصر) في غرب صنعاء خرج الإمام علي بن المهدي من المدينة لاستقبالهم، وكذلك الإمام غالب بن محمد، وحسين بن المتوكل أحمد، وغيرهم من أعيان البلاد ووجوهها، الذين حاول كل واحد منهم التقرب إلى أحمد باشا حتى يكسب ثقته ويعتمد عليه. وقد طلب منهم القائد العثماني عبر الشيخ محسن معيض رئيس صنعاء أن يسلموا إليه جميع المعاقل والحصون المحيطة بصنعاء، لاسيما قصر (غمدان)؛ من أجل تدخلها قواته على وجه السرعة. وقد تم ذلك على النحو الذي طلبه من دون أدنى معارضة، ودخل العثمانيون مدينة صنعاء في يوم الخميس 29 من أبريل سنة

(1) عبدالواسع بن يحيى الواسعي: فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة، 1346ه، ص108.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

1872 فأثاروا الخوف والرهبة في قلوب أهالي المدينة الذين راعهم حشودهم وأسلحتهم الحديثة. وقد قسم القائد العثماني جنده على قسمين، استقر أولهما في مكان يسمى "وهب" في جنوب صنعاء، بينما استولى القسم الآخر على بقية المعاقل والحصون ومن بينها قصر "غمدان"، كما سيطر العثمانيون أيضًا على الأبواب العشرة لمدينة صنعاء[1].

وبعد سيطرة العثمانيين على الموقف في صنعاء طلب القائد العثماني مختار باشا من الإمام الزيدي على بن المهدي الدفاتر والسجلات الخاصة بإدارة البلاد وإيراداتها ومصادر الثروة فيها. وهنا تردد الإمام واستشار بعض أعوانه وأعيان البلاد في مطلب القائد العثماني، فأشاروا عليه بعدم تسليم الدفاتر والسجلات للأتراك؛ لأن ذلك سيطلعهم على شؤون الإدارة الداخلية للبلاد، وسيكون سببًا في سيطرتهم عليها والتحكم في مقدراتها، ولاسيما بعد أن احتلوا المعاقل والحصون التي كان يمكن أن يعتمد عليها الأهالي في مقاومتهم. وقد أعلن أولو الأمر في صنعاء في بداية الأمر أن مطلب القائد العثماني ومسلكه مخالف لما طلبوه من السلطان العثماني، فقد أرادوا من الدولة العثمانية أن تسهم في قمع المتمردين، ومنع غارات القبائل، وإقرار الأمور في البلاد، وإعادة الأمن والسلام إليها، ولم يكن مقصدهم بطبيعة الحال أن يقدموا البلاد لقمة سائغة للأتراك حتى يتحكموا فيها ويسيطروا على مقدراتها بالطريقة التي يريدونها[2].

وعلى أية حال فقد كاد الموقف يتأزم بين العثمانيين وزعماء المدينة، لولا تدخل بعض العقلاء وعلى رأسهم الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء حينذاك، إذ أشار على القائد العثماني بأن يضع حدًا لتمرد أحد الأشقياء العصاة،

(1) الواسعي: المرجع السابق ص109 – 110.
(2) نفسه، ص110 – 111.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

كان يدعى علي حسين الدفعي، الذي اتخذ من "شعوب" الواقعة في شمال صنعاء مركزًا لجرائم القتل والنهب التي كان يرتكبها من حين لآخر، حتى أقلق أهل صنعاء، وجعلهم يتوقون للتخلص من ظلمه وجبروته[1]، وبحسب نصيحة الشيخ محسن ومن معه فإن قضاء القائد العثماني على هذا المتمرد سيجلب إليه قلوب العامة والخاصة من أهل صنعاء، وسيرتضون تسليمه دفاتر الإدارة وسجلاتها، وبذلك تصبح البلاد في قبضته، وسيشكل حكومة عثمانية وفقًا لرغبته. وقد لقي هذا الرأي قبولًا لدى مختار باشا الذي بادر إلى الكتابة للدفعي يدعوه للدخول في طاعة الدولة والإقلاع عما يرتكبه من الجرائم؛ حفاظًا على الأمن والاستقرار، غير أن الدفعي أبى أن يذعن لمطلب القائد العثماني، وظن أن تحصينه في "نوبته" التي كانت على هيئة بيت من الطين مستدير الشكل، وتحميها حراسة مكونة من عشرين رجلًا من أعوانه؛ سيدفع عنه الجند والمدافع العثمانية. وبعد رفض الدفعي للإذعان لم يجد مختار باشا بدًا من توجيه قوة عسكرية من جنوده إليه، فهدموا مقره بعد ساعة واحدة من الهجوم، وقبضوا عليه وعلى أعوانه، كما صادروا كل ما كان لديه من أموال وأسلاب، ثم أمر القائد العثماني بعد ذلك بإعدامه[2]، فانتهت بذلك أسطورة الدفعي الذي أرعب أهالي صنعاء خلال السنين الماضية.

وإذا كان سكان صنعاء قد شعروا بالأمن والطمأنينة من التخلص من الدفعي وجرائمه؛ فقد رجفت قلوبهم رعبًا من العساكر العثمانيين، وأصبحوا شديدي الإذعان لها، ومرة أخرى طلب مختار باشا من الإمام الزيدي أن يستلم دفاتر

(1) عبدالله عبد الكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، دار الكتاب الحديث، بيروت الطبعة الثانية، 1984م، ص218.

(2) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني لليمن، ص96.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الإدارة وسجلاتها لمعرفة العشور اليمانية، مظهرًا أن هدفه من ذلك ليس مطمعه في ولاية اليمن، بل للإفادة منها في العمل على تأديب العصاة المتمردين من أمثال الدفعي وأعوانه. وفي ذلك الوقت لم يكن في استطاعة الإمام علي بن المهدي ومن معه من أولي الأمر في صنعاء أن يرفضوا مطلب القائد العثماني وهو يملك القوة العسكرية التي تستطيع أن تجبرهم على تسليمها، لاسيما مع التعاطف الشعبي الذي حظيت به إجراءات القوات العثمانية في تثبيت الأمن الذي افتقدته صنعاء من زمن بعيد. فاضطر الإمام علي بن المهدي تسليم مختار باشا جميع الدفاتر والسجلات الخاصة بشؤون الإدارة في اليمن[1]، وشكلت في مدينة صنعاء حكومة عثمانية لتسيير الحكم في ولاية اليمن التي أصبح مختار باشا واليًا عليها.

وحاول الوالي العثماني مختار باشا أن يجتذب إليه قلوب العامة حتى يحببهم في النظام العثماني الجديد. كما قام بإحلال الموظفين الأتراك محل الكثير من الموظفين؛ حتى يكونوا أداة طيعة في يده لتدعيم الحكم العثماني في البلاد. ونظرًا للمكانة الروحية التي يتمتع بها الإمام بين أتباعه الزيديين، فقد حاولوا أن يسترضوه، وسمحوا له بالإقامة في صنعاء مع منحه معاشًا شهريًا، مع تقييد نشاطه ونفوذه في الجانب الديني بين أتباعه، بما لا يتعارض مع مصالح الحكومة العثمانية في الولاية، أما أقاربه فقد أمر الوالي العثماني بوقف المرتبات التي كانت تصرف لهم، كما سد في وجوههم أسباب المعيشة حتى شرعوا في بيع أملاكهم بعد ذلك ومنهم الإمام نفسه[2]. وبشكل عام فقد اجتاح صنعاء وشمال اليمن الشعور بالرهبة من العثمانيين، وبما كان لديهم من الأسلحة والمدافع الحربية.

(1) الواسعي: فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ص111.
(2) أباظة، المرجع السابق، ص97.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ولم يكتف العثمانيون بسيطرتهم على صنعاء فقط، بل قاموا بعمليات حربية توسعية في أرجاء شمال اليمن بعد مرور أربعة أشهر من وصولهم إليها، فقد توجه من صنعاء موسى كاظم باشا وفضلي باشا على رأس قوة عثمانية للسيطرة على كوكبان الواقعة في شمال غرب صنعاء، وكان يحكم تلك المدينة والمنطقة الغربية منها حتى قريب تهامة الإمام الزيدي وأميرها أحمد بن محمد شرف الدين، وعند وصول العثمانيين إلى صنعاء أخذ يحصن الحصون التابعة له في جبل كوكبان حتى يصد أي هجوم لهم على بلاده. وبعد حصار دام سبعة أشهر، قتل خلاله قائد حرس كوكبان وأخو الأمير السيد علي بن محمد، تمكن العثمانيون من السيطرة على المنطقة بأكملها، واستسلم في نهايتها إمام وأمير كوكبان[1].

واستمر توسعهم في بقية المناطق في السنة نفسها، وحاولت قبيلة " الحدا " أن تقاوم التوسع العثماني، ودارت حرب عنيفة بين الطرفين انتهت بمقتل شيخ القبيلة وخضوعها للعثمانيين. كما تمردت على العثمانيين قبيلة خولان في عهد الوالي العثماني أحمد أيوب الذي خلف مختار باشا في منصب الولاية، غير أن الأتراك حملوا على هذه القبيلة وأذاقوها الهوان حتى أعلنت ولاءها للإدارة العثمانية في صنعاء.

ودعم العثمانيون وجودهم في صنعاء التي أصبحت عاصمة الولاية بإقامة المعسكرات والتحصينات الضخمة، وشيدوا العديد من المباني والمساكن الخاصة بهم، وأولوا اهتمامًا بالغًا بميناء الحديدة، وجعلوه الميناء الأول لليمن، مما أدى إلى تراجع ميناء المخا[2].

(1) الواسعي: المرجع السابق، ص112.
(2) أباظة: المرجع السابق، ص98.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وبحكم الصعوبات الطبيعية والاجتماعية لم يحاول العثمانيون التوسع باتجاه مناطق الجوف أو في المرتفعات المطلة عليها، لكنهم في الوقت نفسه استمروا في التوسع جنوبًا، فبعد أن سيطروا على معظم مناطق الشمال حاولوا التوسع في مناطق الجنوب التي كان لزعمائها علاقات تعاهدية مع بريطانيا، غير أنهم اصطدموا، كما سنوضح لاحقًا، ليس بالبريطانيين فقط، بل وبحكام مناطق الجنوب الذين كانوا لا يميلون إلى الأتراك بسبب طبيعة حكمهم وسياستهم الضرائبية.

ويمكننا القول بأن السيطرة العثمانية على اليمن في سنة 1872 اختصرت على المساحة الممتدة حدودها بين خطي طول 41 و 46 شرق جرينتش وبين خطي عرض 12 و 20 شمال خط الاستواء. وخط سيطرتهم الفعلية باتجاه الجنوب كان يمتد من الشيخ سعيد عند ركن مضيق باب المندب، ويمر في الاتجاه الشمالي الشرقي على مقربة من شرق تعز، ثم إلى جنوب ماوية، وإلى مدينة قعطبة، وإلى رداع. وظلت الكثير من المناطق على جانبي ذلك الخط محل نزاع بينهم وبين البريطانيين، فأحيانًا كانوا يتوغلون جنوبًا وحيانًا ينكمشون.

واستقرت الأوضاع في بداية الأمر للعثمانيين في شمال اليمن وظلت صنعاء عاصمة حكمهم، وكان الوالي العثماني فيها يصدر به فرمان من الباب العالي. ويتبع الوالي في الهرم الإداري للولاية متصرفون في الأقسام الإدارية لليمن التي وزعت على أربعة أقسام سميت بالألوية، والمتصرف يمثل الوالي في حدود اللواء الذي يحكمه، ويرجع إليهم في مختلف الأمور، وكان يتبع المتصرف "قائمقام" الذين يديرون الأقضية التي تنقسم إليها الألوية، ويليهم المديرون الذين يبسطون نفوذهم على مناطق محدودة داخل الأقضية. وقد اشتمل كل لواء من ألوية اليمن الأربعة على عدد من المدن المهمة، فلواء صنعاء كان يضم: (حراز – حجة –

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ذمار – يريم – رداع – عمران). ولواء الحديدة يضم: (زبيد – اللُّحَيَّة – الزيدية – ريمة – بيت الفقيه – باجل – أبي عريش)، ولواء عسير يضم: (أبها – القنفذة). ولواء تعز يضم: (إب – الحجرية – المخا – قعطبة)[1].

وعلى خلاف مدة ولاية أحمد مختار التي شهدت حالة كبيرة من الاستقرار بفضل ميول الناس له، بعد حالة الفوضى وكذلك طبيعة سياساته، ومدة ولاية أحمد أيوب باشا، التي كانت قصيرة أيضًا؛ فقد بدأت مرحلة مصطفى باشا الذي ولي في يوليو سنة 1976م[2]، تشهد حالة من التململ والمقاومة، فقد اتخذ مصطفى باشا سياسة فيها الكثير من العنف والقسوة، وشن حملة واسعة من الاعتقالات شملت كبار رجال الدين بصنعاء الذين بلغ عددهم أكثر من أربعين شخصًا، وأرسلهم إلى سجن الحديدة، فمهدت تلك التصرفات لظهور حالة من الغضب والتمرد، ودارت بينه وبين المتوكل محسن أحمد حروب في جهات حاشد، وتحصن المتوكل في شعاب الجبال، واستمر يقاتل العثمانيين في عهد إسماعيل حافظ باشا[3].

وبعد وفاة المتوكل بستة أشهر ظهرت دعوة الإمام شرف الدين الذي تلقب بالهادي، وكانت بداية دعوته من الأهنوم في صفر سنة 1296هـ/ فبراير 1879م، وبعد ثلاث سنوات انتقل إلى هجرة صعدة، ومن هناك أخذ يرسل جنوده للقتال في حجه وغيرها[4]. واستمر يقاتل في زمن الوالي عزت باشا الذي وصل إلى

(1) أباظة: الحكم العثماني، ص109.
(2) الواسعي: المرجع السابق، ص114.
(3) العرشي: بلوغ المرام، ص77 – 78.
(4) الواسعي: المرجع السابق، ص117.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

صنعاء في سنة 1299هـ/ 1882م، وتوسعت في عهده عمليات التمرد على سلطة الأتراك في حجة وخولان. وبعد وفاته في سنة 1302هـ/ 1885م، خلفه الوالي أحمد فيضي، فحاول أن يتعامل مع القبائل بالشدة، لكن ذلك الأسلوب كان له مردود عكسي، ثم عزل في السنة الثانية، وخلفه عزيز باشا الذي حاول يصلح أمور الحكم ويمنع الرشوة، ثم عزل بعد سنتين وخلفه عثمان باشا في سنة 1305هـ/ 1888م، ثم خلفه عثمان باشا نوري الذي كان بحكم شخصيته الدينية ميالًا إلى العدل وعمل الخير، ثم خلفه في سنة 1307هـ/ 1890م إسماعيل حقي باشا. وبشكل عام فلم تكن الظروف الخاصة باليمن مثل الطبيعة الجغرافية الصعبة، والبنية المذهبية والاجتماعية المعقدة وحدها من خلقت العراقيل للعثمانيين في اليمن؛ فقد أضافت عملية سرعة تغيير الولاة في اليمن عاملًا مهمًا من عوامل عدم استقرار سلطة العثمانيين فيه، فما يكاد الوالي أن يفهم ظروف اليمن الخاصة وأن يتعرف على أهله حتى يأتي الأمر بعزله، وكثير منهم لم يتجاوزوا السنة.

وبعد وفاة الإمام شرف الدين في سنة 1890م أجمع أهل الأهنوم على مبايعة محمد بن يحيى حميد الدين الذي تلقب بالمنصور، والذي نجا من سجن الحديدة ووصل هاربًا إلى الأهنوم، فتمكن من تأليف جيش قبلي كبير، وساعدت الأخطاء والمظالم والمعاصي والمفاسد الكثيرة التي ارتكبها الأتراك في اليمن[1]، في انخراط الكثير من الرجال إلى صفه، ودارت بينه وبين الوالي أحمد فيضي الذي عاد إلى اليمن مرة أخرى، وخاض حروبًا عديدة في جهات حجة والمحويت

(1) الواسعي: المرجع السابق، ص140.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وغرب صنعاء[1]. وعلى الرغم من أن العثمانيين عززوا مواقعهم في المعارك؛ إلا أن الحرب مع الإمام المنصور ظلت مستمرة إلى أن توفي في 1904م، ومن ثم استمرت الحرب مع ابنه يحيى التي انتهت بعقد الصلح المعروف بصلح دعان.

(1) أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق ص265 – 266.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الفصل الثالث

النزاع الحدودي البريطاني العثماني 1873 - 1892م

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ضاعف افتتاح قناة السويس في سنة 1869م، من أهمية سواحل اليمن في الطريق التجاري البحري، وجعلها عرضة للتنافس الدولي، فعودة العثمانيين إلى مناطق اليمن الداخلية في سنة 1872م بسبب تلك الأهمية[1]، أزعجت البريطانيين في عدن، ودفعتهم إلى التخلي عن سياسة عدم التدخل في شؤون المناطق الداخلية للجنوب، حتى لا يتعرض تواجدهم في عدن لخطر التهديد العثماني[2].

وكانت سيطرة العثمانيين السهلة على مناطق الشمال، التي كانت تعيش في اضطراب وفوضى، قد دفعتهم إلى محاولة مد نفودهم إلى جميع أراضي جنوب الجزيرة العربية، بما فيها عدن[3]، والقبائل المحيطة بها، بحجة أن تلك المناطق كانت في الماضي تحت سيادة حكمهم السابق لليمن. وكانت حجة الحكومة البريطانية التي ظلت تتمسك بتلك المناطق وتدافع عنها، أنها تربطها بها علاقات ومعاهدات صداقة من قبل أن يعود العثمانيون إلى اليمن.

وفي الوقت الذي كان فيه الوجود العثماني في شمال اليمن مفيدًا للمصالح البريطانية في عدن من الناحية التجارية، بعد أن كانت الفوضى والنزاعات المحلية قبل مجيئهم إليه تعرقل مرور القوافل والحركة التجارية السهلة بين مناطقه وميناء عدن[4]، فقد أصبح الاقتراب العثماني في مناطق الجنوب المتعاهدة مع البريطانيين يثير قلقهم.

(1) Donald Foster: Lands Cape with Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton Books, First Published, London, 1960, p. 28.

(2) محمود السالمي: المرجع السابق، ص57.

(3) Sir Pernard Reilly: Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960 P. 16.

(4) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (1839 - 1967م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م، ص523.

التوغل العثماني في الجنوب:

يمكن القول بأن التدخل التركي في مناطق الجنوب قد بدأ في 29 أغسطس 1872 عندما أرسل المشير أحمد مختار باشا والى اليمن خطابا إلى السلطان فضل ابن محسن العبدلي سلطان لحج يدعوه فيه إلى زيارة صنعاء وأضاف في ذلك الخطاب قائلا: "... إنني أكتب إليك هذا الخطاب بتعليمات من سلطان المسلمين، وإن السلطان يوجه نظره الآن نحو أقاليم اليمن وأنت واحد من حكام هذه الأقاليم، وقد سمعت أنك خائف من الأتراك، وقد دهشت لذلك دهشة كبيرة، فكيف تخاف منا ونحن لم نؤذك ولم نؤذ أحدًا، ولذا يجب عليك في الوقت الحاضر وأنت صاحب الصفحة البيضاء والنظيفة أن تأت إلينا ونحن نعدك بالأمان تحت حماية الله ونبيه وسلطان المسلمين وحمايتنا"[1].

وقد قام سلطان لحج من جانبه بزيارة المقيم السياسي في عدن "البريحادير جنرال شنيدر" في 24 أكتوبر حيث قدم له خطاب المشير أحمد مختار باشا، واقترح المقيم على سلطان لحج بأن يرد عليه بلهجة ودية وأن يشعره فيها أنه متحالف ويتقاضى راتبا شهريا من الحكومة البريطانية وأن هناك معاهدات وارتباطات قائمة معها. وأنه لا يرغب في القيام بعمل مثل هذا دون موافقتها.

وكان تركيز أحمد باشا على سلطان لحج أكثر من غيرة من سلاطين الجنوب باعتباره أهمهم، كما أنه كان واثقًا من أنه لو قدم العبدلي ولاءه للباب العالي فسوف يتبعه رؤساء آخرون. ومما يؤكد هذا الافتراض أن رئيس الحوشبي مثلا عندما طلب منه هو الآخر أن يقدم ولاءه للباب العالي أجاب على مبعوث الباشا بأنه سوف ينتظر إلى أن يتخذ سلطان لحج قراره.

(1) جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ص 260.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

كانت علاقة زعماء الجنوب بالحكومة البريطانية جيدة، وكانوا يطلبون المشورة من المقيم السياسي باستمرار، إلا أنهم إذا أجبروا على تقديم خضوعهم للسلطات التركية في شمال اليمين فإنهم لن يظلوا طويلا يعتبرون الحكومة البريطانية كسلطة لها هيبة عليهم، ولاشك في أنه سيتبع ذلك الخضوع لو حدث الكثير من الأعمال المؤثرة على المصالح البريطانية، فسوف يسيطر الأتراك على كل المنطقة المحيطة بعدن حتى البعيدة مثل أراضي العولقي وحضرموت والمهرة، وعلى كل موانئ الساحل الجنوبي مثل: شقرة، وأحور، وحوره، وبير علي، والشحر، وفي حال أصبحت المناطق الداخلية تحت سيطرة الأتراك فربما ستتوقف المؤن الضرورية التي تتدفق منها إلى عدن وكذلك حركة التجارة.

ولم يكن الحق التاريخي في السيادة على الجزيرة العربية العامل الوحيد الذي دفع بالقوات العثمانية إلى التوغل في الجنوب، بل وكان عدم وجود قوات بريطانية في المناطق الجنوبية التي دخلت مع بريطانيا في علاقات تعاهدية، أو حتى وجود قوات عسكرية كبيرة في عدن يمكن لها أن تخوض عمليات قتالية في مناطق الداخل؛ من العوامل التي سهلت أمر توغلها، فعندما خرجت القوات العثمانية من "قعطبة" في نهاية 1872 إلى الجليلة وجحاف في إمارة الضالع[1]، لم تجد في طريقها أي مقاومة تذكر، ولا شك في أن ذلك شجعها على السيطرة على معظم أراضي الضالع بعد مدة قليلة.

(1) Monograph on the Aden Hinterland as touching the States of Dthala, Yafa', Alawi, etc, by Major H F Jacob, late Political Agent, Dthala.' [15v] (35/48), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/20/283, p7.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وكان الوضع في الضالع في تلك السنة قد ساعد على التوغل العثماني بسهولة، فبعد وفاة الأمير شعفل بن عبدالهادي في يناير من السنة نفسها حدث انقسام بين قبائل المنطقة على اختيار خلفه؛ فقسم من قبائل الضالع ومنهم عشيرة الأمير انتخبوا محمد مساعد، والقسم الآخر وعدد من أحفاد عبدالهادي تمسكوا بسيف بن عبدالهادي. وكان كلا المرشحين من العائلة نفسها. وفي أثناء ذلك الخلاف على السلطة توفي سيف في أبريل سنة 1872م، وبعدها تم اختيار الأمير علي مقبل بالإجماع، وهو ابن أخ الأمير الراحل شعفل بن عبدالهادي، وتم إعلان الاعتراف به من السلطات البريطانية في عدن، ومنحه الراتب الذي كان يستلمه أجداده.

وعندما أخذت القوات التركية تتجه في بداية عام 1873م نحو بقية مناطق إمارة الضالع لم يجد علي مقبل في ظل الإغراءات التركية وضعف موقفه العسكري غير القبول الشكلي بالطاعة للباب العالي[1]، وفي الوقت نفسه أرسل للمقيم البريطاني في عدن عبر له عن رغبته بالالتزام بالصداقة للحكومة البريطانية. وزاد تذمره من السلطات التركية عندما طلب منه العامل التركي في الضالع في مايو من العام نفسه دفع ما يعادل 800 جنية في السنة للباب العالي[2].

ومع بداية يناير 1873 بدأ التدخل التركي في الجنوب يزداد توسعًا، وبدأ سلطان لحج قلقًا من احتمال هجوم الأتراك على أراضيه، وعلمت الحكومة البريطانية أن هذا الإجراء إذا ما حدث فسوف يعدّ خطرًا على مصالحها في عدن. وكان "إبرل جرانفيل" وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن الباب العالي لن يقوم

(1) الباب العالي مصطلح كان يطلق على مقر الحكومة العثمانية.

(2) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909. p. 82.: J.W.Merewether.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بأية إجراءات عدوانية ضد سلطان لحج إلا بعد الاتصال بالحكومة البريطانية. وطلب من السفير البريطاني في الآستانة أن يوضح للباب العالي أن ذلك لضمان سلامة الأراضي البريطانية في عدن؛ فإنه من الخطورة بمكان حدوث أي تدخل من جانب السلطات التركية في هذه المنطقة.

وعندما اتصل السير "إليوت" السفير البريطاني بخليل باشا وزير الخارجية التركي أكد له بأن أي عمليات تركية توسعية بجوار عدن لن تحدث دون تعليمات من الباب العالي ودون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. إلا أن خليل باشا أوضح له من ناحية أخرى أن الباب العالي يعدّ لحج جزءًا من الأراضي اليمنية التي كانت تابعة لسيادة السلطان العثماني، وأن حاكم اليمن طلب سلطان لحج للحضور برفقة رئيس آخر لتقديم ولائهما، إلا أن سلطان لحج رفض وأجبر الزعيم الآخر الذي كان قد وافق على الذهاب على العودة ونهب أرضه، ونتيجة لذلك رأى والي اليمن ضرورة معاقبة[1].

كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى مشكلة الأرض التي تحتلها الحكومة البريطانية في عدن بصورة مختلفة عن نظرة الحكومة التركية، وكانت ترى بوجوب إقلاع السلطات العثمانية في اليمن عن التدخل في شؤون سلطان لحج والرؤساء العرب الآخرين في المنطقة، الذين بينهم وبين الحكومة البريطانية علاقات ودية، وكانت تؤكد بصورة دائمة أن تلك القبائل كانت مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية منذ وقت بعيد، ولا تربطها بها أي علاقة[2].

(1) جاد طه: السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، ص 262.

(2) A. R. Yaccob: Ph.D. thesis " Anglo – Ottoman rivalries in Southwest Arabia prior to and during the first world war: 1906 – 1919 " University of London, 1995, p 104.

وقد نفذ السير إليوت التعليمات الصادرة إليه من وزير الخارجية البريطانية، وأعد مذكرة للمناقشة مع الباب العالي بخصوص العلاقات بين سلطان لحج وحكومة عدن، وقد جاء في هذه المذكرة أن لحج تقع على بعد نحو خمسة عشر ميلًا من مقدمة حامية عدن، وهي أهم مدينة في المنطقة التي تعتمد عليها عدن في المؤن والحبوب، ويتسلم سلطان لحج راتبًا من الحكومة البريطانية لقاء الخدمات التي يقوم بها قومه من تقديم الطعام اللازم لعدن والمحافظة على أمن وسلامة الطرق، وسلطان لحج هذا لم يكن أبدًا تابعًا للباب العالي، إلا أن وزير الخارجية التركية لم يعلق على هذه الإجابة، ولم يعطها أية أهمية.

وفى فبراير 1873 عبر السير إليوت السفير البريطاني في الآستانة عند مقابلته لخليل باشا عن امتنانه الكبير لما قاله الصدر الأعظم (رئيس مجلس الوزراء)، إلا أن خليل باشا علق على ذلك بأن مجلس الوزراء قد فوضه فعلًا بالنسبة لهذا الموضوع، وكان مجلس الوزراء قد قرر في الوقت نفسه أن يبذل وزير الخارجية العثماني جهده للحصول على موافقة الحكومة البريطانية، بأن يقدم سلطان لحج خضوعه الأسمى للسلطان دون أن يلتزم بدفع أية ضرائب لخزانة الدولة العثمانية أو بتقديم أية خدمات لها، وعلق إليوت على ذلك بأمله ألا يقدم هذا الاقتراح للحكومة البريطانية؛ لأنه متأكد تمامًا من أنه لا يمكن الموافقة عليه، وأضاف إليوت أن حكومة جلالة الملكة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي ضغط على القبائل المستقلة القريبة من عدن، وبدا أن الباب العالي كان لا يود أن تسوء العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية، لكنه في الوقت نفسه كان راغبًا في حلّ يحفظ ماء الوجه بعد الموقف الذي وضعته فيه الإجراءات التهديدية لوالي صنعاء[1].

(1) جاد طه: المرجع السابق، ص 265.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وكان الحاكم البريطاني في عدن قد أرسل إلى حكومة الهند في سنة 1873م بمقترح عقد اتفاقيات حماية مع القبائل التسع: (العبدلي، الفضلي، الصبيحي، الحوشبي، الأميري (الضالع) العولقي، اليافعي، العقربي، العلوي)، غير أن حكومة الهند لم تتحمس له[1]. وبينما كان مقترح الحماية قيد النظر البريطاني؛ وصلت الأنباء إلى الحاكم العام للهند مع بداية شهر مايو سنة 1873 بأن الحاكم العثماني لتعز أرسل إلى الوكيل العثماني في عدن ينبئه بأن الوالي في صنعاء أمر بمنح سلطان الحوشبي راتبًا شهريًا قدره خمسون ريالًا، كما أنه أصدر تعليماته بأن تتقدم قوة تركية إلى سلطان الحوشبي لحماية بلاده، وقد استند الحاكم العام للهند عند تعليقه على الموضوع بعدة نقاط:

أولًا: أن زعماء المناطق الجنوبية كانوا في القرن الثامن عشر مستقلين وبعيدين عن نفوذ الأتراك.

ثانيًا: الحكومة البريطانية ارتبطت مع هؤلاء الزعماء بمعاهدات وارتباطات من دون الرجوع لتركيا.

ثالثا: أن الإجراءات الأخيرة التي قام بها المسؤولون الأتراك تعدُّ ضارة بالمصالح البريطانية في عدن وتمثل عرقلة لتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الرؤساء.

رابعًا: أن رئيس أكبر وأهم قبيلة وهو العبدلي يطالب بإلحاح بالمساعدة البريطانية وبحمايتها.

خامسًا: أنه بينما كان هؤلاء الرؤساء مستقلين عن تركيا فإنهم لم يكونوا كذلك

(1) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR /L /PS /18 /B156. P9.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بالنسبة لبريطانيا، لأن الحكومة البريطانية منحتهم منذ بضع سنوات رواتب ومشاهرات وتدخلت هذه الحكومة لفض المنازعات القبلية بينهم.

وقد اعتمد وزير الخارجية البريطاني "جرانفيل" على مذكرة حاكم الهند الأخيرة وأرسلها إلى السفير البريطاني في الآستانة السير إليوت في 15 مايو 1873م، وطلب منه أن يكرر تأكيداته بخصوص تملك الحكومة البريطانية لتلك المناطق في الجنوب[1].

إلا أن الأمور تطورت بسرعة فقد جاءت أنباء مؤكدة إلى عدن بدخول قوات عثمانية إلى أراضي الحوشبي. وكان العثمانيون قد انتهزوا في ذلك الوقت فرصة استعانة السلطان الحوشبي بهم، لتدعيم موقفه في نزاعه مع السلطان العبدلي حول مياه منطقة "زائدة"، في شمال لحج، فوصلت إليه قوة عسكرية تركية أدخلت بلاده وجزءًا من "زائدة" تحت النفوذ العثماني[2]، ثم تقدمت تلك القوة إلى أراضي العلوي، المجاور للحوشبي، وأجبرته كذلك على طاعتها[3].

وقد اتصل السير إليوت بالفعل بالباب العالي بلهجة يشوبها التهديد عندما قال: "... إن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات التركية قد أثرت على المصالح البريطانية في عدن، وإن حكومة جلالة الملكة سوف تتخذ الإجراءات التي قد تراها ضرورية للمحافظة على سلام المستعمرة البريطانية وأمنها، وإن مسؤولية اتخاذ هذه الإجراءات الضرورية تقع على أولئك الذين فضلوا إثارة القلاقل في منطقة ظلت مستقرة مدة طويلة".

(1) جاد طه: السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، ص 267.
(2) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص30.
(3) جه. دبليو. ميروثر: (مساعد المقيم السياسي في عدن). سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، 1909م، مطبوع بالإستنسل، ص70.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وعلق وزير الخارجية التركية رشيد باشا على ذلك بأنه على الرغم من أنه لا يمكن الموافقة على مسألة تأثر المصالح البريطانية في حالة اعتراف الرؤساء العرب في المنطقة بسلطة الباب العالي، فإنه يؤكد بأنه لن يتخذ أية إجراءات من شأنها أن تدهور العلاقات مع الحكومة البريطانية، وأكثر من ذلك فإن الباب العالي نفسه عملًا منه على تحقيق رغبات الحكومة البريطانية سوف يأمر والي اليمن بسحب القوات التركية التي دخلت أراضي الحوشبي[1].

ولا يوجد تفسير آخر للتناقض بين ما كانت تصرح به الخارجية التركية وبين ما كان يدور على الأرض من تدخل للقوات التركية في الجنوب، إلا في أحد افتراضين: فإما أن الحكومة التركية كانت في واد والسلطات التركية في اليمن في واد آخر، بمعنى أن الحكومة كانت تصدر تعليماتها إلى والي اليمن الذي لم يقم بتنفيذ هذه التعليمات؛ وإما أن الحكومة التركية كانت تحاول بالفعل مدّ نفوذها في منطقة جنوبي اليمن، وفي الوقت نفسه كانت تحاول جاهدة المحافظة على علاقاتها الحسنة مع الحكومة البريطانية. والافتراض الثاني هو الأقرب إلى الصواب، أي أن الحكومة التركية كانت تحرص على علاقاتها الودية مع الحكومة البريطانية، وفي الوقت نفسه تحاول السيطرة وبسط نفوذها ولو إسميًا على أراضي المنطقة المتنازع عليها، إذ أن والي اليمن لا مصلحة له في خلق نزاع مع القوات البريطانية.

وفى الخامس من يونيو توجه أحمد أيوب باشا الوالي الجديد إلى صنعاء، ومعه تعليمات بأن يسحب القوات التركية من أراضي الحوشبي، وأن يجتهد في الابتعاد عن التدخل بأية طريقة من الطرق في شؤون القبائل التي بينها وبين

(1) جاد طه: السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، ص 269.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الحكومة البريطانية علاقات ولائية، إلا إذا صدرت إليه تعليمات بذلك التدخل من الباب العالي.

وفي أواخر يونيو 1873م وصلت قوة من مائتي رجل من الأتراك ومثلهم من العرب النظاميين من قعطبة إلى الراحة في بلاد الحوشبي، وكذلك وصل خمسمائة من الجنود الأتراك إلى "مورساد" في أراضي الصبيحة، وكان على القوات الموجودة في الراحة ومورساد أن تلتقي في منطقة زائدة في شمال لحج، وبدا أن أمر الباب العالي بسحب القوات الموجودة في أراضي الحوشبي لم يصل بعد، أو أنه كانت هناك تعليمات سرية بهذه التحركات التركية في مناطق القبائل التي لها علاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية[1].

وكانت وجهة نظر والي اليمن أحمد أيوب باشا، التي أرسل بها إلى الصدر الأعظم، أن سكان إمارة الحوشبي قد وافقوا بمحض رغبتهم في أن يكونوا خاضعين للباب العالي، وأن الوالي قد عين لحكمهم علي مانع، وهم في حالة هدوء وطاعة، ولا يستلزم الأمر إرسال قوات حربية إليهم. ولكن لرغبة هؤلاء السكان الملحة في أن يصبحوا رعية تركية فإن فضل محسن شيخ لحج أصبح عدوًا لهم، ويتدخل في شؤون مناطقهم ومنها زائدة، وأخذ يحيك المؤامرات ضدهم، مما أدى إلى طلبهم الحماية التركية، وأوصى بضرورة المحافظة على حقوق الباب العالي.

وشكل توغل القوات العثمانية في مناطق جنوب اليمن تهديدًا خطيرًا للبريطانيين، عندما أخذ يقترب من عدن، ففي أكتوبر 1873م انتهزت القوات

(1) جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، 1969م، ص 271.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

التركية الخلافات التي كانت دائرة داخل الأسرة الحاكمة في لحج والتي دفعت بعبدالله بن محسن إلى الاستنجاد بها، فارسل ولده فضل، وأبن أخيه فضل عبدالكريم إلى تعز لطلب المساعدة، وتواصل معهم السلطان علي مانع الذي شجعه ذلك الخلاف على التدخل فيه لمحاولة استرداد "زائدة" و"الشقعة"[1]، فتقدمت قوة تركية صغيرة ليلًا برفقة عبدالله بن محسن إلى داخل "الحوطة" عاصمة لحج، وتحصنوا بدار عبدالله وطلبوا من السلطان فضل محسن أن يذعن لهم[2]، وأرسلت حكومة الهند قوة بريطانية لدعم السلطان العبدلي ضد العثمانيين الذين كانوا يقدمون المساعدة العسكرية للمتمردين عليه. وإثر ذلك التعزيز البريطاني طلب العثمانيون من البريطانيين الانسحاب من لحج مقابل انسحابهم منها أيضًا، لكن وزير الدولة لشؤون الهند رد على ذلك الطلب بأنه ليس من حق العثمانيين طلب انسحاب القوة البريطانية من لحج أو القبائل الأخرى التي تربطها معاهدات مع البريطانيين، والتي كانت مستقلة عن السلطنة العثمانية[3].

ومع ذلك انسحبت القوات البريطانية من لحج، غير أن القوات التركية رفضت بشكل صريح الانسحاب. وفي العام نفسه (1873) أبلغت الحكومة البريطانية - التي كانت لا تقر أي حقوق للعثمانيين في المناطق الجنوبية التي وجدوها عند دخولهم عدن مستقلة بذاتها وعقدوا معها معاهدات -أبلغت سفارتها

(1) العبدلي: هدية الزمن، ص 158.

(2) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية 1980م، ص158.

(3) A. R. Yaccob: op.cit, p 105.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

في القسطنطينية أن تحتج لدى الباب العالي على تدخل السلطات العثمانية في أراضي القبائل الجنوبية التسع، الذي تكرر عدة مرات.[1]

ونتيجة لزيارة قام بها أمير الضالع علي مقبل إلى عدن تم استدعاؤه في يناير عام 1874م من قبل قائم مقام قعطبة، وتم إدراجه السجن، وتم تعيين عمه محمد مساعد حاكمًا لمقاطعة الضالع بدلًا عنه[2]، فحدثت مفاوضات دبلوماسية قوية لحث الباب العالي على إطلاق سراح علي مقبل، وتم ذلك، ولكن عند عودته إلى الضالع وجد عمه محمد مساعد غير راغب في تسليم زمام الحكم إليه مرة ثانية.

وبمساعدة من الأتراك وبالتحالف مع مثنى محمد، وهو أحد شيوخ الشاعري الرئيسيين، الذي كان له نفوذ كبير على الناس، والذي سبق له المنافسة على الحكم من قبل، قام محمد مساعد بنجاح بمقاومة علي مقبل، فاتجه الأخير إلى قرية خرفه مقر إقامة محمد مساعد، ومن هناك قام بمحاولات متنوعة من أجل طرد المغتصب محمد مساعد. وفي أثناء ذلك تم قتل محمد مساعد في وادي زُبيد، عندما قام بحملة لغرض جمع الضرائب، وحاولت السلطات العثمانية الاستفادة من تلك الحادثة وإقناع علي مقبل بالتوقف عن مقاومة سيادتهم في الضالع. ونتيجة لعدم اهتمام علي مقبل بذلك عينوا من جهتهم ابن الحاكم

(1) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156. P10.

(2) Aden delimitation: the history of the question and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali [and replies to Sir W Lee – Warner's questions]. Brig – Gen P J Maitland, 28 – 29 Jul 1902, British Library: India Office Records and Private Papers, Archive reference, IOR /L / PS /18 /B137, p.5.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الراحل عبد الله محمد مساعد خلفًا لأبيه، ووقفت الحكومة العثمانية ضد ادعاء علي مقبل بالحكم تحت مبرر أنه تم اختيار عبد الله من قِبَل سكان المنطقة، وأكد والي اليمن أن علي مقبل كان أميرًا لمنطقة خرفة فقط[1].

وهكذا لم يستطع البريطانيون الذين لم تكن لديهم قوات عسكرية كافية في عدن، وقف التوغل العثماني في الجنوب إلا من خلال ممارسة الضغط الدبلوماسي على الحكومة العثمانية، فوجهت الخارجية البريطانية بتاريخ 16 مارس 1874 سفيرها في القسطنطينية اللورد دربي بأن يطلب من الباب العالي[2] أن يوجه السلطات التركية في اليمن بالكف عن التدخل في شؤون القبائل المتعاهدة مع بريطانيا، وأن يبلغه بأن بريطانيا ستستخدم القوة إذا لم تنسحب القوات العثمانية من أراضي القبائل المتعاهدة مع بريطانيا[3]، وكانت نتيجة ذلك الضغط صدور أمر صريح من الباب العالي إلى والي اليمن أحمد أيوب باشا بسحب الجنود العثمانيين من أراضي القبائل الجنوبية التي تربطها معاهدات مع بريطانيا[4]، وهي المناطق التي عرفت في المعاملات الدبلوماسية بين البريطانيين والعثمانيين، بالنواحي (الكانتونات) التسع[5]، وهو اصطلاح ظل قائمًا لمدة طويلة على الرغم من أن عدد القبائل التي دخلت في علاقات تعاهدية مع البريطانيين أصبح مع مرور الوقت أكثر بكثير من القبائل التسع الأساسية[6].

(1) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden. P.83.

(2) الباب العالي: مقر الحكومة العثمانية.

(3) Aden Delimitation, IOR /L /PS /18 /B137, p.5.

(4) د. جاد طه. المرجع نفسه، ص278.

(5) القبائل التي كانت على علاقة ببريطانيا وهي: العبدلي، الفضلي، الصبيحي، الحوشبي، الأميري (الضالع) العولقي، اليافعي، العقربي، العلوي.

(6) Reilly: Aden And the Yemen, p. 16.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بعد ذلك انسحب العثمانيون من لحج ومن معظم المناطق التي دخلوها، وأهمها الحواشب والضالع. وفي السابع عشر من رجب عام 1293هـ/ 7 أغسطس 1876م وجد الحاكم العثماني العام لليمن نفسه في الأخير مضطرًا للاعتراف بعلي مقبل الذي عزله العثمانيون بعد دخولهم الضالع، وتمكن من الهرب من السجن، كأميرٍ للضالع؛ ولكنه عمل على إشاعة أن عودته إلى موقعه كانت بناء على رضى الحكومة العثمانية وليس لضغط بريطانيا. ومع ذلك فقد تبين لعلي مقبل بعد عودته مرة أخرى حاكمًا لإمارة الضالع أن بعض القرى التي كانت تابعة لسلطته ومنها: الخبر، والمنادي، ودار قرض، وشعب الأسود، والوبْح، لم تعد تحت سيطرته وإنما تحت سلطة مباشرة من الأتراك. وكان زعماء وعقال تلك القرى قد أذعنوا إما طوعًا، وإما أُجبِروا على تقديم الولاء للباب العالي، كما أن الأتراك ظلوا يتعاملون مع ابن عمه عبد الله[1]، الذي ظل يقاوم سلطته وأغلق على نفسه بيته المحصن في الضالع، حيث بقي لعدة أشهر يواجه بصورة منفردة علي مقبل الذي احتل حصنًا على بعد 70 ياردة من بيت عبد الله محمد. وفي الرابع عشر من أغسطس عام 1876م كتب وزير خارجية حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية يطلب إمكانية مخاطبة السلطات العثمانية في اليمن من أجل سحب كل ضباطها وقواتها، وقطع كل صور التدخل السافر في شؤون أمير منطقة الضالع.

واستمر هذا الوضع حتى مارس 1878م عندما تم سحب التأييد التركي من عبد الله محمد مساعد، وبعد ذلك حصل علي مقبل على مدفعية معارة من سلطان

(1) Note by Sir William Lee – Warner on the Aden Demarcation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR /L /PS /18 /B136,p1.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

لحج مع ذخيرة من الحكومة البريطانية، وأُجبر عبد الله محمد على الهرب، ولجأ إلى الأراضي التي كانت تخضع لسيطرة القوات العثمانية. وقد أنهى هذا اللجوء المعارضة الفعالة لحكم الأمير، غير أنه بقي مجردًا من جزءٍ من أرضه[1]. وظل يقدم الشكاوى من التدخل العثماني المستمر في بلاده، لكن البريطانيين لم يهتموا بالأمر كثيرًا بل كانت إدارة الهند لا تمانع من التنازل عن بعض أراضي إمارة الضالع للأتراك مقابل أن لا يثيروا المشاكل معها على الحدود في أماكن أخرى[2].

بعثة هنتر لتحديد الحدود 1880:

حاول البريطانيون أن يعززوا علاقتهم بعلي مقبل أمير الضالع بعد عودته إلى الحكم مرة أخرى، بالتوقيع معه على اتفاقية صداقة، وقبل التوقيع عليها أرسل المقيم البريطاني في عدن مساعده الكابتن "هنتر" إلى الضالع ليحدد المناطق التابعة لأمير الضالع، وفي 24 فبراير 1880 قدَّم هنتر تقريره مع خريطة وضح بها الحدود الشمالية لإمارة الضالع كخط يربط بين قرى الصرفة والشاعري، ووضح أن ذلك الخط تضمن العديد من القرى والمواقع التي يسيطر عليها العثمانيون، والتي يدَّعي بها الأمير، ومنها "لكمة الصالح" و"المنادى" و"الوبح" وسناح"، وأن "الجليلة" تركية تقع في جانب الأمير[3]. وقد علق المقيم البريطاني في عدن ميتلاند[4]على التقرير الذي رفعه هنتر، وكذلك الخريطة المرفقة بأنها تشوبها

(1) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden.p. 83.

(2) R.J. Gavin: Aden under British rule, 1939 – 1967, London, 1975. P258.

(3) Note by Sir William Lee – Warner on the Aden Demarcation, Op.Cit, p 2 – 3.

(4) اللواء ميتلاند، كان عضوًا في لجنة الحدود الأفغانية في 1884 – 1886 ولذلك كان مصممًا على ضرورة إجراء مسح كامل للمنطقة الحدودية، مع إنتاج خرائط بمقياس يبتدئ ببوصة واحدة وحتى الميل.

بعض الغموض، وعبر عن اعتقاده بأن هنتر قد عَدَّ الخط (الصرافي الشاعري) خطًّا تقريبيًا يوضح الأراضي التي في حوزة الأمير بالفعل، وليس كل قرى الشاعري التي يقع كثير منها خلف هذا الخط[1].

وفي 24 أكتوبر 1880م، تم توقيع المعاهدة مع أمير الضالع، وتعهدت فيها السلطات البريطانية في عدن بمنحه مبلغًا ماليًا منتظمًا، ومن دون أن يعدوه بالحماية التي يبحث عنها. وفي 11 مارس من العام التالي، وجه المقيم في عدن رسالة إلى الإدارة البريطانية في الهند يقترح فيها أن يقوم السفير البريطاني بالتنسيق مع الباب العالي لترسيم الحدود بين الجانبين، وتفاعلت الإدارة البريطانية مع ذلك المقترح، غير أن السلطات التركية التي كانت تدعي سيادتها التاريخية على الجزيرة العربية رفضت قبول فكرة الترسيم، وردت السلطات البريطانية على لسان "اللورد جرانفيل Lord Granville" الذي صرح بأن ادعاءات السلطان العثماني في شؤون قبائل الجنوب لا يمكن القبول بها، وأن أي تدخل في شؤونها لن يكون مسموحًا به، وهددت السلطات البريطانية في الهند بأنها من الممكن أن ترسم الحدود من طرف واحد، مع العلم أنها كانت في الوقت نفسه على استعداد لتقديم بعض التنازلات للأتراك على الحدود، إن كان مثل ذلك التنازل سيدفعهم لقبول اتفاقية رسم الحدود[2].

تجدد التهديد العثماني:

لم تستمر حالة الهدوء في أطراف مناطق نفوذ الجانبين طويلًا، ولم يتوقف التدخل التركي في شؤون القبائل الجنوبية المتعاهدة مع بريطانيا عند الحد الذي

(1) Aden Delimitation, IOR /L /PS /18 /B137, p7.

(2) Op.cit, p2. Note by Sir William Lee – Warner.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

انسحبت إليه قواتهم في سنة 1874م، فبعد استئناف سلطة أمير الضالع استمر الانتهاك العثماني لأراضيه بدون انقطاع. وسهل التداخل بين العديد من القرى التابعة للعثمانيين مع القرى التابعة للأمير بالمزيد من الاحتكاك والمشاكل. وفي يناير عام 1885م تقدمت قوة تركية ومعها مدفع، وخيمت بين منطقتي الجليلة والوعرة، ونجحت في تحصيل إتاوة من "الوعرة"، و"ذي هرَّان"، و"الرباط"، و"كوكبة"، و"الصرافي"، و"غول صُميد"، وتلك المناطق كلها تابعة لأمير الضالع. كما طلب الأتراك ضرائب إضافية من شيخ قرية "الخُريبة" الذي هو الداعم الرئيسي للأمير، واقترح الحاكم البريطاني في عدن على الحكومة في الهند بضرورة الضغط على المسؤولين العثمانيين لإجبارهم على التوقف عن كل أنشطة التدخل في شرق وجنوب الجليلة.

ولم يتوقف التدخل العثماني عند حد، فما بين مايو وأغسطس سنة 1886م ظهرت قوة تركية مرة أخرى في منطقة "الرُباط"، ونجحت في تحصيل ضرائب من القرى الأميرية ومنها: الوعرة، والكوكبة، وغول صُميد، والرباط، والصُرافي، وذي هرَّان[1].

وكانت الحكومة البريطانية قد وجهت في مارس سنة 1885م رسالة عبر سفارتها في القسطنطينية لفتت فيها انتباه الباب العالي للظروف الحاصلة في الضالع، والتنويه بأن عدم سحب القوات التركية من قرى الأمير قد يترتب عليه نتائج خطيرة، وأوضحت فيها إنها لن تسمح بأي تدخل عثماني في مناطق الزعماء الذين يرتبطون بها. وأنتجت هذه الاحتجاجات تأكيدات جديدة من الباب العالي

(1) The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, p. 84 – 85.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بأن مسؤوليهم في اليمن لديهم أوامر بعدم التدخل في مناطق القبائل التي لها علاقات تعاهديه مع بريطانيا العظمى[1].

وفي الوقت الذي أسفر فيه الضغط الدبلوماسي البريطاني عن تراجع التدخل التركي في الجهة الغربية من الجنوب؛ فقد اتجهت أنظار السلطنة العثمانية إلى المناطق الشرقية، التي لم تدخل بعد في معاهدات سلام وصداقة مع البريطانيين، فأقلق ذلك الأمر السلطات البريطانية في عدن مرة أخرى، وعملت على تكثيف اتصالاتها بسلاطين تلك المناطق (الواحدي، حضرموت، المهرة)، لدفعهم إلى تفويت الفرصة التي كان يبحث عنها العثمانيون هناك[2].

في أغسطس 1886، اقترح نائب الملك في الهند، "اللورد دوفرين" فرض محمية فعالة على القبائل العربية الجنوبية الممتدة من "الشيخ سعيد" عند ركن باب المندب في مدخل البحر الأحمر غربًا، إلى حدود عمان شرقًا، تستطيع أن تضع حدًّا للمشاكل والخلافات الحدودية المستمرة مع العثمانيين، وللمطامع والحقوق التي يدعونها في شبه الجزيرة العربية، وأن تدفعهم للموافقة على تعيين الحدود بين نفوذ الدولتين باتفاقية رسمية، أو فرضها دون موافقتهم وإجبارهم على احترامها[3].

وكانت أولى الخطوات التي اتخذها البريطانيون لتدعيم نفوذهم في الجنوب، بعد اشتداد نزاعهم مع العثمانيين حول أحقية السيادة عليه، بسط سيطرتهم على الأراضي المحيطة بعدن، لضمان حماية المدينة والميناء من أي هجوم محتمل من جهة الداخل، فنجحوا بعد أن استعملوا أساليب الترغيب والترهيب في شراء

(1) A. R. Yaccob: Ibid.

(2) محمود السالمي: المرجع السابق، ص59.

(3) A. R. Yaccob: Op. cit, p 105.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

منطقة الشيخ عثمان في شمال عدن من العبدلي في سنة1882 [1]، وكذلك المنطقة المجاورة لها من جهة الغرب حتى عدن الصغرى من العقربي في سنة 1888م[2].

كذلك عمل "جيمس بلير" المقيم السياسي في عدن في تلك المدة على التدخل في حل النزاعات التي كانت قائمة بين الكيانات القبلية الداخلية حتى لا تعطي فرصة للعثمانيين بالتدخل، لاسيما النزعات الكبيرة والمزمنة مثل النزاع بين الفضلي واليافعي على مياه "النازعة" في أبين[3]. والنزاع بين العبدلي والحوشبي على أراضي "زائدة"[4]. وبين العوالق والفضلي على الحدود، وبين الكثيري والقعيطي، وبين القعيطي والكسادي، وذلك خوفًا من أن تسمح تلك النزاعات بأي شكل من أشكال التدخل الخارجي[5].

معاهدات الحماية البريطانية:

تحت ضغط التهديد العثماني، الذي جعل السلطة البريطانية في عدن منذ البداية تشعر بالقلق، كتب "هنتر Hunter"، مساعد المقيم السياسي في عدن، لحكومة الهند قائلًا: "ليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية ترتكز على حقوق تكفلها معاهدات يمكن أن نعتمد عليها...وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلي،

(1) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص8.

(2) سي. يو. ايتشيسن. مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة: د. أحمد زين و د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الأولى 1984م، ص109.

(3) J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909.p.70.

(4) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص30.

(5) Records of Yemen: Editors: Doreen and Leila Ingrams, Volume, 4, p 628.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

والفضلي، والعقربي يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية، فسيكون من الصعب على العثمانيين التدخل في شؤون هؤلاء الرؤساء"[1].

في البداية لم توافق حكومة الهند التي ظلت حريصة على عدم التورط في مشاكل مناطق الداخل، على مقرح "هنتر "، بعقد معاهدات حماية مع زعماء الكيانات الجنوبية التي سبق أن عقدت معها معاهدات سلام وصداقة، لكنها عادت ووافقت في عام 1873 على جعل تلك القبائل تحت الحماية البريطانية[2].

وفي خريف عام 1885م، نوقش في عدن موضوع عقد معاهدات الحماية مع القبائل الجنوبية، وقدمت فيه بعض المقترحات التي أحيلت إلى حكومة الهند.وكانت هذه الاقتراحات قد أعطت الأولوية في عقد معاهدة الحماية مع القبائل الجنوبية للأربع القبائل الأقرب إلى عدن (العبدلي، الصبيحي، العقربي، والفضلي)، ومن ثم يتم إبرامها مع: (الحوشبي، والعلوي، ويافع السفلى)، وأن تلتزم تلك القبائل وفق تلك المعاهدات بعدم بيع أراضيهم، أو قبول هيمنة أي قوة أخرى؛ وأن تترك يافع العليا والعوالق مستقلة، وفيما يتعلق بإمارة الضالع فيجب التمسك بهدوء بالموقف البريطاني المعارض للأتراك، ويمكن السماح لهم بامتلاك بعض القرى الصغيرة في المرتفعات، وإقناع أمير الضالع وحلفائه بالتنازل عنها. وأعربت حكومة الهند في سنة 1886 عن تأييدها لهذه المقترحات، لكنها أوصت أيضًا بضرورة الدخول في معاهدات مع القبائل التي تقع على الساحل الشرقي لعدن وحتى حدود مسقط، وذلك لاستبعاد أي فرصة للتدخل الأجنبي على ذلك الساحل. ونظرًا للمفاوضات التي كانت تتم في القسطنطينية

(1) د. جاد طه. المرجع السابق، ص179.

(2) A. R. Yaccob: Op. cit, p 104.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

مع الباب العالي؛ لم تتخذ السلطات البريطانية أي إجراء حتى نهاية تلك السنة، عندما سمحت حكومة الهند للحاكم البريطاني في عدن بالمضي قدمًا في عقد معاهدات الحماية[1].

ومنذ ذلك الوقت شرعت بريطانيا بعقد سلسلة من معاهدات الحماية مع حكام الجنوب، سمحت لها بربطهم قانونيًا بها مقابل التزامات مالية ودفاعية معينة[2]. وقياسًا على المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها بريطانيا مع هؤلاء الزعماء (السلام والصداقة وأمن الطرقات) فإن معاهدة الحماية تشبه تلك الاتفاقيات فقط في أنها غير مقيدة بمدة زمنية محددة، ولكنها بحسب تأكيد "رايلي" تفوقها في الأهمية[3]، إذ وفرت للبريطانيين شرعية التدخل في شؤون تلك الوحدات القبلية المحمية لاسيما في الجانب الأمني والشؤون الخارجية، ومن دون الحاجة إلى الاحتلال الفعلي للأراضي. فموجب الاتفاقية يوافق الحاكم المحمي ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أي مراسلات أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أجنبية أو محلية، إلا بعلم الحكومة البريطانية وموافقتها، ويلتزم بإعطاء إشعار فوري للمقيم في عدن، أو أي مسؤول بريطاني آخر، عن محاولة أي سلطة أخرى التدخل في بلاده، وفي النسخ اللاحقة من الاتفاقية، كان الحاكم المحمي ملزمًا أيضًا بعدم التنازل أو البيع أو الرهن أو الإيجار أو الاستئجار أو منح إقليم من بلاده أو التخلص منه بأي شكل، وفي أي وقت، لأية سلطة أخرى

(1) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR /L /PS /18 /B156. P10 – 11.

(2) R.A Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate,p. 1.

(3) Reilly: Aden and the Yemen, p. 16.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

غير الحكومة البريطانية"[1].

وكانت أول تلك المعاهدات التي عقدها المقيم السياسي البريطاني في عدن "فرانسيس لوخ" مع سلطان لحج "فضل بن علي محسن"، عند شراء البريطانيين لمنطقة الشيخ عثمان من السلطنة في فبراير 1882م، إذ شملت على نص واضح بالتزام بريطاني بحمايته، فقد ورد في البند السابع والأخير في تلك الاتفاقية الآتي: "تخضع أراضي السلطان فضل بن علي محسن وورثته وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ هذه الاتفاقية"[2].

بعد ذلك بوقت قصير تم إبرام معاهدات الحماية مع القبائل الواقعة على طول الساحل البحري من قبائل العطيفي في الصبيحة غربًا إلى المهرة شرقًا. وشملت هذه المعاهدات في عام 1886 سلطان سقطرى وقشن، وفي عام 1887وقعت اتفاقية حماية رسمية أخرى مع السلطان العبدلي، وفي عام 1888 مع مشيخة حورة السفلى، ومشيخة عرقة، وسلطنة بير على (الواحدي) وسلطان بلحاف (الواحدي) والسلطنة القعيطية، وسلطنة المهرة وقشن، وسلطنة العوالق السفلى، ومشيخة العقربي، وفي عام 1889مع مشائخ (العاطفي والبرهمي) في الصبيحة،[3]. وتوالت معاهدات الحماية في السنين اللاحقة مع بقية الزعماء والمشائخ ففي عام 1895 وقعت مع سلطنة يافع السفلى، ومشيخة العلوي،

(1) A. R. Yaccob: Op. cit, p 107.

(2) سي. يو. ايتشيسن. المرجع السابق، ص63.

(3) A. R. Yaccob: Op. cit, p 106

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومع سلطنة الحواشب[1]، ثم أوقف البريطانيون عقدها مع بقية الزعماء مؤقتًا خلال السنين التالية التي دار فيها النقاش حول الحدود حتى لا تستفز مثل تلك المعاهدات مع القبائل الأخرى، الجانب العثماني.

بعثة الكابتن وهاب لتحديد الحدود (1891 - 1892):

دفعت التهديدات المتواصلة للعثمانيين، لاسيما في جهات إمارة الضالع والحواشب، بالسلطات البريطانية في عدن بتوجيه الكابتن "وهاب R.A. Wahab" في سنة 1891م على رأس بعثة لمسح المنطقة المحيطة بعدن، التي تقطنها القبائل المرتبطة مع البريطانيين بمعاهدات صداقة وولاء، أو بمعاهدات الحماية الجديدة، وذلك حتى يمكن من تحديد الحدود الفعلية لأراضي هذه القبائل، وشددت عليه بعدم دخول المناطق التي يحتلها العثمانيون حتى لا تثار مشكلات جديدة بين الجانبين، وكان ذلك يعني عدم إمكانية إجراء المسح المطلوب لمنطقة الضالع وللقرى التي احتلها العثمانيون في أراضي الأميري[2]، ولذلك كان إعداد أي خريطة للحدود في مثل هذه الظروف لن يحقق الفائدة المطلوبة، في ظل النزاع والتداخل الواضح بين منطقتي نفوذ العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن. وعلى الرغم من أن علي بن مقبل أمير الضالع، الذي عاد إلى حكم بلاده بعد انسحاب العثمانيين منها، كان موالياً للبريطانيين في ذلك الحين، إلا أن العثمانيين لم يضعوا وزنًا لذلك، إذ احتلوا عدة قرى تابعة لإدارته، وألحقوها بإدارتهم، ولذلك كان من المتعذر تحديد خط فعلي للحدود قبل أن تستقر الأوضاع القائمة في المنطقة في ذلك الحين.

(1) محمود السالمي: اتحاد الجنوب العربي، ص63.
(2) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ص522.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وكان تقرير الكابتن "وهاب" الذي نشر في عام 1893، والذي استثنى منه القرى والمواقع التي أخذ يسيطر عليها العثمانيون منذ سنة 1880، قد بيَّن بوضوح أن العثمانيين قد نجحوا في التوغل الهادئ في الجنوب، دون أن يثيروا الانتباه، على حد تعبير المقيم السياسي البريطاني في عدن في ذلك الوقت[1]. وهكذا ظلت التدخلات العثمانية المباشرة في مناطق الأمير تظهر بين الحين والآخر مستغلة الخلافات الداخلية وسوء علاقة الأمير مع بعض المناطق، وكذلك علاقته بالمندوب البريطاني محمد صالح جعفر الذي أرسل من عدن إلى الضالع، والذي كان لا يرفع للمقيم البريطاني الكثير من الاحتجاجات التي كان يرفعها له الأمير على التجاوزات العثمانية، وقد تم عزله لاحقًا بسبب سوء تصرفاته ومنها استقطاعه من المبالغ التي كانت ترسلها بريطانيا للحكام المحليين، وكذلك اتهامه بالعمالة للعثمانيين[2]. وعقب وفاة علي بن مقبل أمير الضالع في شهر سبتمبر سنة 1889 واختيار ابن عمه شايف بن سيف خلفًا له، الذي كانت سلطات عدن تثق به أكثر؛ تغيرت الأمور بعض الشيء في إمارة الضالع، إذ استطاع الأمير الجديد أن يوحد شيوخ المنطقة ويربطهم به بطريقة لم يتمكن سلفه من تحقيقها[3].

تجدد النزاع الحدودي في الحواشب والضالع:

بعد مدة قصيرة من الاستقرار النسبي عاد النزاع الحدودي من جديد، ففي عام 1900، احتل محمد ناصر مقبل، قائم مقام "القماعرة" من الطرف العثماني، جزءًا من بلاد الحواشب[4]، وأقام عليه حصنًا عسكريًا، وساعده في ذلك الخلاف

(1) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(2) Aden Delimitation, IOR /L /PS /18 /B137,p.12.

(3) جاد طه (د): المصدر السابق، ص309.

(4) A. R. Yaccob: op. cit, p 107

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الذي حدث داخل سلطنة الحوشبي بين حاكمها وقبيلة العمري التي لم تمانع من إقامة الحصن[1]، فأدى هذا الحادث إلى توتر جديد على الحدود. وفي فبراير 1901 أبلغ السفير البريطاني في الآستانة الباب العالي بأن هناك إجراءات سيتم اتخاذها إذا لم يتم الانسحاب من أراضي الحوشبي. وفي يوليو 1901 تم إرسال قوة بريطانية من عدن لطرد عساكر محمد ناصر المدعومين من العثمانيين، قدرها 400 رجل من حامية عدن مدعمة ببطارية مدفعية[2]، وعند وصول القوة اشتبكت مع القوات التركية وحدث تبادل قصف مدفعي انسحب على إثره الجنود المحليين وتركوا الجنود العثمانيين في المواجهة، ولما كثرت الإصابات انسحب الجنود العثمانيون، وتم تفجير الحصن في أغسطس 1901[3]. وفي السنة نفسها أعاد العثمانيون احتلال منطقة الشاعري في إمارة الضالع ووضعوا فيها حامية عسكرية في منطقة "الجليلة"، فأثار ذلك قلق الأمير من أن يتم عزل جيوب سيطرته والانقضاض عليها تباعًا من قبل العثمانيين، وشجعته الإجراءات البريطانية في "الدريجة" في بلاد الحواشب في طلبه من البريطانيين مقاومة التوسع العثماني في بلاده حتى على نفقته الخاصة[4]، وكانت السلطات البريطانية قد ظلت تتعامل مع التوسع التركي في الضالع بعدم مبالاة فهي من ناحية بعيدة عن عدن ومن ناحية أخرى تعاملت معها كموضوع مساومة مع العثمانيين حتى يعترفوا

(1) R. W. Canning Large: Ph.D. thesis The Extension of British Influence in and around the Gulf of Aden, 1865 – 1905, University of London, June 1974, p9.2.

(2) Gavin: op. cit, p259.

(3) A. R. Yaccob: op. cit,p 138.

(4) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.3 – 4.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بنفوذ البريطانيين على المناطق الأخرى[1]، لكن التجاوزات التركية المستمرة جعلت السلطات البريطانية تدرك بأنه إذا تم السكوت على توسعاتهم في الضالع فإنهم لن يقفوا عند حد.

ونتيجة لذلك اقترح المقيم السياسي في عدن أن يقوم مساعده الميجور "ديفيز Davies" بزيارة هضبة الضالع في نهاية أكتوبر كي يسجل المجرى الحقيقي للأمور هناك. كما اقترح حاكم الهند وجوب اقتناص الفرصة القائمة وذلك بأن يعرض على العثمانيين خط حدود للمحمية البريطانية على أساس الخريطة التي رسمتها بعثة المسح سنة 1891 – 1892م، وقد قام الميجور ديفيز بالفعل بزيارة الضالع وقدم تقريرًا أوضح فيه أخطاء خط الحدود الذي قدمه وهاب سنة 1892 وأن الأماكن التي سيطر عليها العثمانيون هي أربع قرى من الشاعري، هي: جليلة، وجالس، ولكمة جعفر، والعرب، وقد ظلت هذه القرى الأربع حتى بعد عودة الأمير على بن مقبل تحت النفوذ التركي، ولم يكن هناك أحد من المسؤولين العثمانيين أو أية قوات تركية في هذه القرى سوى في الجليلة، وقد سجل ديفيز أيضًا أن العثمانيين كانوا يسعون للاستيلاء على "مفارى"، وهو إقليم صغير يمتد جنوبي جبل "جحاف"، ويقع على بعد أربعة أميال جنوب غربي الضالع[2]، وأوضح بأن التل الذي وُضعت عليه الحامية يكتسب أهمية خاصة بسبب سيطرته على طريق القوافل التجارية، ودعا إلى سرعة تحديد الحدود لمواجهة تطلعات العثمانيين بالمزيد من أعمال التوسع في المنطقة القريبة من عدن[3]. وظل ديفيز

(1) Gavin: op. cit, p261.
(2) د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص310.
(3) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص524.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الفصل الرابع

لجنة ترسيم الحدود

لجنة ترسيم الحدود

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بسبب استمرار مشاكل الحدود، لاسيما في جهات الضالع والحواشب، سعت بريطانيا جاهدة لترسيمها مع العثمانيين في الشمال، وحاول المقيم السياسي في عدن منذ مارس 1877م إقناعهم بقبول بفكرة تنظيم تلك الحدود[1]، إلا أن ذلك السعي وغيره لم يسفر عن أي نتيجة، بسبب عدم تجاوب الحكومة العثمانية التي كانت ترى في عملية الترسيم شطبًا للحق التاريخي الذي تدعيه في السيادة على الجزيرة العربية كلها.

غير أن التحرك البريطاني العسكري في الدريجة في حدود الحواشب، الذي انتهى بهزيمة القوات العثمانية، وتجاوب السلطات البريطانية في عدن مع شكاوى أمير الضالع، وإرسالها لمساعد المقيم البريطاني في عدن؛ جعل السلطات العثمانية تعدِّل موقفها بخصوص تنظيم الحدود بين الطرفين. وفي 31 أكتوبر 1901 تم إبلاغ المقيم "ميتلاند Maitland"، بصورة رسمية بتجاوب السلطنة العثمانية مع فكرة الترسيم[2]، وفي السادس من نوفمبر أعرب ميتلاند في رسالة طويلة إلى "السير ويليام لي وارنر Sir William Lee – Warner"، في الإدارة السياسية والسرية بحكومة الهند عن رأيه في إجراء مسح أولي للمنطقة التي سيتم ترسيمها، والمضي قدمًا في شمال شرق المناطق التي مسحها النقيب وهاب R.A Wahab في عامي 1891 – 1892، واقترح أن يتم تأجيل عملية الترسيم إلى بعد عقد معاهدات الحماية مع زعماء بيحان والبيضاء ومناطق يافع العليا، ومن وجهة نظر ميتلاند يجب أن يغطي الترسيم كامل الحدود من رأس العارة على المحيط الهندي، على بعد حوالي 30 ميلًا شرق الشيخ سعيد، إلى صحراء الربع

(1) د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص 300.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p9.3.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الخالي؛ حتى يتم منع وصول العثمانيين إلى حضرموت، لكن الإدارة البريطانية في الهند لم تتحمس للكثير من تلك المقترحات[1].

وكان رأي المقيم السياسي ألَّا يتم الاكتفاء عند الحدود التي سبق أن مسحها النقيب وهاب 1892، وأن يتم التوسع فيها لتشمل كل المناطق التي تتبع السلطنات والمشيخات التي ظلت مستقلة في الجنوب، وعلى الرغم من أن مكتب الهند كان لا يود التوسع في حدود المحمية حتى لا يشكل ذلك التزامًا وعبئًا على الحكومة البريطانية إلا أنها كانت مقتنعة بأن المناطق التي مسحها وهاب غير كافية، لاسيما بعد تقرير ديفيز عن زيارته إلى الضالع في نوفمبر 1901، وكذلك استمرار وصول الرسائل من زعماء القبائل المعبرة عن رغبتهم في مد العلاقة مع بريطانيا[2]. وكان رأى حاكم الهند ألَّا يتم التأخير، وأن يتم انتهاز فرصة تقديم الطلب غير المتوقع من العثمانيين على ترسيم الحدود على الفور.

ترسيم حدود الضالع والشعيب:

تم الاتفاق من قبل الطرفين على أن يبدأ الترسيم من مستهل عام 1902م[3]، وعينت البعثة البريطانية برئاسة النقيب "وهاب" الذي سبق له أن قدم تقريرًا عن الحدود في عام 1891 – 1892م، وعين ضمنها أيضًا اليفتنانت كولونيل "عبود Abud"، وهو ضابط بريطاني مكنته خدمته من معرفة الكثير عن القبائل المجاورة لعدن نائباً للمفوض، وبحلول منتصف يناير 1902م، كانت اللجنة البريطانية جاهزة للانطلاق إلى الضالع، باستثناء "وهاب" الذي تأخر بعض الوقت، كان

(1) Ibid,p9.4 – 5.

(2) Ibid,p9.7 – 8.

(3) Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958, p.55.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

هناك خمسة ضباط بريطانيين ومدني واحد ضمن البعثة. ويرافقها فريق مسح أرسل من الهند لذلك الغرض، وكذلك 72 رجلًا من كتيبة الجيش الهندي في عدن. وستة جنود مشاة من عدن و17 من خبراء المتفجرات من الكتيبة العسكرية بالجيش الهندي. وكان الضباط الخمسة بالإضافة إلى الضابط "عبود" ضابط المسح الملازم "تاندي" وضابط المخابرات الرائد "تود" والضابط الطبي الكابتن "طومسون" والرائد "دوفيتون". وكان المدني الوحيد هو "جي وايمان بوري" الذي كان مختصًا في علم الطبيعة، ووصلت البعثة البريطانية إلى الضالع في 26 يناير، أي قبل أسبوعين تقريبًا من وصول البعثة العثمانية[1]. التي ترأَّسها العقيد مصطفى رمزي، والتي انضمت إلى البعثة البريطانية في بداية فبراير[2].

وفي أثناء ذلك اتضح للبريطانيين أن الأتراك قد استغلوا المدة الفاصلة بين الموافقة على ترسيم الحدود واجتماع المفوضين لتعزيز تواجدهم ليس فقط في الجليلة التي سبق لهم السيطرة عليها في سنة 1885م، بل وفي احتلال عدد من المواقع والقرى التابعة لأمير الضالع، وعززوها بالمدفعية وبقوات محلية غير نظامية، وفرضوا جبايات على السكان وقاموا بحملات تحريض دينية ضد البريطانيين.

وكان لدى القوات العثمانية أوامر بمنع أي طرف بريطاني من الدخول إلى تلك المناطق بغرض المسح أو التحقيق من أوضاعها، وتم بالفعل إطلاق النار على أفراد لجنة المسح البريطانية التي حاولت أن تقترب منها. وفي الوقت الذي

(1) In Days of Empire: THE ADEN BOUNDARY COMMISSION 1902 – 05. Part 1 – January 1902 to March 1903.p1.

(2) A. R. Yaccob: Op.cit, p 108.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

كانت فيه القوة العسكرية المرافقة للجنة البريطانية تتألف من 150 رجلًا فقط، فقد كان لدى الأتراك، أكثر من 800 جندي نظامي، وقوات أخرى غير نظامية مهمتها جمع الضرائب والرسوم، وكذلك 8 مدافع على هضبة الضالع التي تجاور المعسكر البريطاني مباشرة[1].

وعقد الاجتماع الرسمي الأول للجنة يوم 11 فبراير واتفق الجانبان على أن يجب أن يبدأ العمل من شرق قعطبة. وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع كان وديًا للغاية كما ذكر وهاب، إلا أنه كان من الواضح أن الهدف العام للفريقين لم يكن متطابقًا، ففي الوقت الذي كان يهدف فيه البريطانيون إلى ترسيم الحدود لمحمياتهم في جنوب الجزيرة العربية كلها، فقد ذكر العثمانيون في ذلك الاجتماع أن اختصاصهم هو تحديد الحدود فقط بين لواء تعز وما يجاورها من "القبائل الجنوبية التسع".

ولم تتم مناقشة مواضيع كثيرة في الاجتماع الرسمي الثاني الذي عقد في 3 مارس، وبعد ذلك بيومين عقد اجتماع آخر سلم فيه وهاب مجموعة من الوثائق للعثمانيين تثبت تبعية الكثير من المناطق لأمير الضالع، كانت 21 منها وثائق تاريخية والباقي مجموعات سندات ضرائب سنوية. وكان عدد من المواقع التي طالب بها وهاب عبر تلك الوثائق تتمركز فيها قوات تركية، ومنها جبل جحاف. وعُقد الاجتماع الرابع في 8 مارس، وبعد ذلك بأسبوع تشدد الموقف العثماني إلى حد كبير، لدرجة أنهم لم يعترفوا بتبعية أي من القبائل التسع للحماية البريطانية[2].

(1) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR /L /PS /18 /B156. P11.

(2) In Days of Empire: THE ADEN BOUNDARY COMMISSION 1902 – 05.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

كانت التعليمات البريطانية للنقيب وهاب أن يسعى لضم جميع القرى التي كانت تدفع العائدات إلى أمير الضالع، أو التي احتلتها القوات العثمانية، وكذلك القرى الواقعة ضمن الحدود القبلية التي لا يستطيع العثمانيون إثبات سيادتهم السابقة عليها، وأن يكون المبدأ والمرشد في ذلك هو الاعتبارات القبلية وليس الجغرافية، وأن يبلِّغ العثمانيين بأن يافع العليا والعوالق العليا مشمولون بالإعلان البريطاني لعام 1873، الذي يؤكد على حق الحكومة البريطانية في اتخاذ مثل هذه الترتيبات مع جميع القبائل التسع[1].

وفي الجانب الآخر تمسك العثمانيون مرة أخرى بمطلبهم القديم بسيادة السلطان على الجزيرة العربية، ورفضوا في البداية الاعتراف بأحقية أمير الضالع في أية أراض إلا إذا كان ذلك بمقتضى فرمان سلطاني، كما لم يستجيبوا لاحتجاجات الممثلين البريطانيين على تلك الادعاءات التركية التي رفضتها الحكومة البريطانية منذ زمن طويل[2]. وبعد تجاوز عقبة الحق التاريخي، اشترط العثمانيون أن يتم وضع الخط في الضالع وفق الوضع الراهن وليس وفق الوضع السابق، وادعوا أن الشعيب وكذلك يافع العليا وغيرها من المناطق مناطق تابعة لنفوذهم.

وهكذا واجه الطرفان صعوبات عديدة منذ الأيام الأولى لبدء عملية الترسيم في إمارة الضالع التي كانت أكثر النقاط الحدودية احتكاكًا وتوترًا، ولم يتمسك العثمانيون فقط بالمناطق التي سيطروا عليها في بلاد الشاعري والجليلة، بل ادعوا أن جبل "جحاف" و"المفاري" تتبع إداريًا قعطبة، في حين ظل الأمير متمسكًا بقوة في حقه في تلك المناطق، وساعد عدم وجود أدله قوية تثبت حق أي

.Part 1 – January 1902 to March 1903.p2

(1) R. W. Canning Large: Op. cit p 9.10.

(2) د. جاد طه: المرجع السابق، ص311.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

طرف من الطرفين في السيطرة على تلك المناطق في عدم حسمها، فأمير الضالع كانت سلطته شكلية على قبائله وكثير منها كانت لا تدفع له الزكاة، وكذلك الحال بالنسبة للعثمانين الذين لم يستطيعوا أن يقدموا أي دليل أو سند تاريخي يثبت أن تلك المناطق كانت تابعة لسيادتهم عند سيطرتهم الأولى على اليمن.

وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الفريق التفاوضي البريطاني "وهاب" والمقيم البريطاني في عدن يقفون بقوة إلى جانب مطالب أمير الضالع؛ كانت الإدارة البريطانية في الهند أكثر مرونة وأقل تصلبًا في موقفها من عملية تحديد الخط الفاصل، وتتهمهما بالسعي للتوسع وخلق العراقيل لعملية الترسيم، فكان الذي يهمها ليس الحفاظ على وحدة أراضي القبائل المرتبطة ببريطانيا، وإنما إيجاد خط يحترمه العثمانيون، حتى وإن لم يراع وحدة مناطق أصدقائها، وظلت تعدّ أن خط وهاب القديم الذي لم يشمل كل مناطق الأمير يصلح كخط للتفاوض، لاسيما وقد تم عرضه على السفير التركي من قبل، وأن التعديل ممكن في الأماكن التي يوافق عليها الجانب العثماني[1]. ووفق خط وهاب 91 – 92 الذي عرضته الحكومة البريطانية من قبل على الجانب العثماني، فقد كانت قرى في منطقة "الشاعري" و"الجليلة" و"لكمة صلاح" وشرق جحاف وغيرها[2]، غير ممسوحة ضمنه؛ لأنها كانت تحت يد العثمانيين في أثناء المسح، وكانت لديه تعليمات حينها بعدم مسح الأراضي التي يسيطر عليها العثمانيون[3].

وعمومًا فقد مثلت الموافقة الضمنية للحكومة البريطانية على ذلك الخط

(1) R. W. Canning Large: Op. cit, p 9.12.

(2) Note by Sir William Lee – Warner on the Aden Demarcation, op.cit, p3.

(3) Aden Delimitation, IOR /L /PS /18 /B137,p. 9.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

نقطة قوة للمفاوض العثماني، ونقطة ضعف للمفاوض البريطاني. غير أن وهاب ظل يرسل التقارير التي توضح أهمية المناطق التي رفض العثمانيون إعادتها لأمير الضالع في رسم خط جديد وفعال للحدود، ومنها "الجليلة" التي اقترح "الرائد عبود" الذي خلف "ديفيز" في الضالع بأنه يمكن تقديم تعويض مالي بها للعثمانيين[1]، وأسهمت تلك التقارير بالإضافة إلى المراسلات التي كانت تصل إلى السلطات البريطانية من زعماء القبائل التي كانت تقع على الحدود وتخضع للعثمانيين أو تلك التي كانت لا ترتبط بأي من الطرفين والتي كانت تعبر عن الرغبة في صداقة البريطانيين[2]؛ أسهمت في شد موقف إدارة الهند.

وتعزز موقف أمير الضالع عندما وجد بين وثائقه القديمة ما يؤكد ارتباط بعض تلك المناطق بشكل أو بآخر بسلطته ومنها وثائق من عهد أئمة آل القاسم وكذلك وثائق أخرى تثبت استلامه في أوقات سابقة للزكاة، ومنها "الحرابي" و"الأحمدي" و"المفاري" و"الحميدي" الغربية[3]، وكان العثمانيون قد سيطروا على العديد من تلك المناطق قبل وصول البعثة البريطانية إلى الضالع بوقت قصير، ووضعوا فيها حامية تركية، وعين قائمقام "قعطبة" شيخًا لجمع الضرائب من المافاري وكذلك من أقاليم التلال الجنوبية الغربية وهي "الأزارق" و"الحرابي" و"الحميدي"، وقد تمسك العثمانيون بكل تلك الأقاليم على اعتبار أنها أصبحت ممتلكات عثمانية، وطبقًا للخط الذي اقترحوه، فلم يبق لأمير الضالع سوى قرية الضالع على الهضبة

(1) R. W. Canning Large: Op.cit, pp 9.17 – 18.

(2) Ibid, p9.8.

(3) Ibid, p 9.21.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وبعض الأودية الضيقة التي تحيط بها[1].

كان التداخل والتشابك بين مناطق سيطرة الأمير والعثمانيين في الضالع كبير، ومن الواضح أن عملية الترسيم لن تضع حدًّا لذلك التشابك، كما أن فرض الحدود بصورة لا ترضي أمير الضالع قد تدفعه إلى معاداة بريطانيا، ولاشك في أن إخفاق السلطات البريطانية في حمايته في حال دخوله في مواجهة مع العثمانيين قد تدفع بتراجع ولاء بقية الزعماء الآخرين المرتبطين بها[2]، ولذلك كانت معارضة الفريق البريطاني في الضالع والمقيم البريطاني في عدن للخط الحدودي الذي يقسم إمارة الضالع إلى قسمين بصورة أكثر من معارضة الإدارة البريطانية في الهند.

وعندما استمر الجدل على حدود إمارة الضالع وجَّه البريطانيون دعوه للعثمانيين في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في نهاية شهر يوليو للبدء في ترسيم الحدود في القطاع الشمالي الشرقي، وبالتحديد حول منطقة بيحان، وتأخير قطاع الضالع الأكثر إثارة للجدل إلى وقت لاحق؛ غير أن العثمانيين رفضوا تلك الدعوة؛ بحجة إن لجنتهم ليس لديها أوامر بترسيم الحدود فيما يتعلق بمناطق الشمال الشرقي.

وعلى الرغم من التعقيدات التي واجهت الفريق على الأرض، فقد ظلت الرغبة البريطانية والعثمانية في ترسيم الحدود بين مناطق نفوذهما قائمة، لاسيما في منطقتي "الضالع والحواشب" اللتان كانتا تتمتعان بوضع حساس بحكم التداخل الجغرافي والقبلي، ومرور أهم طريقين يربطان عدن بمناطق الشمال عبر أراضيهما، وكذلك رغبة الباب العالي في تجنب المزيد من الاشتباكات

(1) د. جاد طه: المرجع السابق، ص312.

(2) Aden Delimitation, IOR /L /PS /18 /B137, p.13.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

في العلاقات مع بريطانيا، التي قد تضر بالهيبة العثمانية، مثل التي حدثت في "الدريجة" في غرب "الحواشب".

ولاعتبارات لها علاقة بالسيادة التي ظلت تدَّعيها السلطنة العثمانية على الجزيرة العربية، حرص الباب العالي على عدم الاعتراف بأن الحدود التي سيتم فصلها بين مناطق نفوذ الجانبين تعد حدودًا دولية، وعلى عدم تسميتها بعملية الترسيم وإنما بعملية التمييز بين الإدارة العثمانية والأراضي غير الخاضعة للإدارة، وحرص الجانب العثماني على تسمية المناطق المتعاهدة مع بريطانيا التي يتم فصل الحدود معها بالنواحي التسع، وليس بالنواحي المتعاهدة مع بريطانيا، وأظهرت وزارة الخارجية البريطانية مرونة في التعامل مع تلك المصطلحات؛ فقد كان المهم بالنسبة لها هو الحصول على خط حدودي يعترف به العثمانيون، ويبقيهم على مسافة بعيدة من عدن وحضرموت. ولذلك حرص البريطانيون على ألَّا تتم الإشارة في الوثائق المشتركة إلى "المحمية البريطانية أو إلى" مجال النفوذ البريطاني" لتجنب إحراج الباب العالي[1].

كان الوقت المتوقع لإنجاز عملية الترسيم لا يتجاوز سنة من عقد الاجتماع الأول للجنة في 11 فبراير 1902م، في الضالع، غير أن الخلافات على وضع العلامات على الأرض في ظل الادعاءات والمطالبات المتبادلة تسببت في تعليق عمل اللجان، وإحالة نقاط الخلاف من كل طرف إلى حكومة بلاده للفصل فيها. وبشكل عام كانت هناك عدة مقترحات لخط الترسيم لكنها كلها ليست محل توافق من الطرفين[2]:

(1) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.27.

(2) Aden Delimitation, IOR /L /PS /18 /B137, p.11.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الأول: خط حدود الممتلكات الفعلية للأمير كما كانت في 1870م، أي قبل سيطرة العثمانيين على الشمال، وهو الخط الذي يتمسك به أمير الضالع والمفوضون البريطانيون.

الثاني. الخط الذي رسمه وهاب بين عامي 1891 – 1892، ولا يشمل كل أراضي الأمير.

ثالثا. الخط الذي يطالب به العثمانيون، والذي يقسم أراضي الأمير إلى نصفين.

قدم السفير العثماني في لندن شكوى إلى وزارة الخارجية بالمفوضين البريطانيين في الضالع الذين نفوا صحة الفرمان العثماني للشيخ الشاعري، والذين قدموا دعوى معاكسة بتبعية منطقة الشاعري لأمير الضالع[1]، وفي أثناء ذلك الخلاف عزز العثمانيون من دورياتهم ونقاطهم العسكرية، مما جعل اللجنة البريطانية تشعر بالقلق، وتحد من تحركاتها على الأرض، كما حدت من حركة التواصل المحلي معها، فرفع وهاب تقارير تتهم العثمانيين بوضع العراقيل، وحشد قواتهم للسيطرة على المزيد من أراضي الأمير، وتغيير الوضع الذي تم الاتفاق على أن يكون أساسًا للحدود.

وحاول وهاب تكثيف تواصله مع زعماء القبائل في الشرق من الضالع التي كانت قد أبدت رغبتها في عقد معاهدات حماية مع البريطانيين، وأدَّى المال في ذلك التواصل دوره المهم، وكانت السلطات الهندية قد حرصت من قبل على تأجيل عقد معاهدات الحماية مع الزعماء على خط الحدود إلى ما بعد عملية الترسيم وذلك حتى لا تثير المشاكل مع العثمانيين على الحدود بسببها، غير أن توقف أعمال اللجان مع المطالبات العثمانية بحقها في السيادة على القبائل غير

(1) R. W. Canning Large: Op.cit, p, 9.32.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المتعاهدة مع بريطانيا ومنها الشعيب، التي ادعى العثمانيون أنها تتبع "مريس" وكذلك "الموسطة" و"الضبي" في يافع العليا الذين ادعوا أنها تتبع رداع، جعل السلطات البريطانية تستأنف نقاشها مع عددٍ من الزعماء المحلين الراغبين بها.

وفي الوقت الذي عمل وهاب على تعزيز تواصله مع زعماء القبائل وإكرامها بالهدايا، فقد بذل جهدًا كبيرًا للتمسك بمنطقة الشاعري التي كان شيخها حاكمًا عليها من طرف العثمانيين، وأخذ يعدّ منها قضية قوية حتى يكسبها لاسيما مع أدراكه بتراخي موقف حكومة الهند وعدم رغبتها في التوسع، فقاد جهودًا كبيرة يوضع بها التهديدات والمؤامرات العثمانية التي تدبرها في الضالع، والمخاطر التي تشكها على الفريق البريطاني، واستغل حادثة منع العثمانيين للمساحين البريطانيين من الدخول منطقة "الأزارق" و"المحرابي" في تقديم شكوى مضادة يتهمهم فيها بإرسال عسكر سعيًا لتغيير الأوضاع الراهنة هناك، وللمساومة على منطقة الشاعري، وطلب فيها ضرورة سحب قواتهم منها ومن جبل "مفاري"[1]، فأثرت تلك الشكاوى والاتهامات على الموقف البريطاني الرسمي الذي أخذ يتعامل مع الأمر بجدية أكثر، وأسهمت معرفة المقيم البريطاني في عدن بأن المقيم السابق قد وجه رسالة في 1884م إلى الحاكم العثماني في صنعاء يشعره فيها بأن أتباعه قد سيطروا على منطقة الشاعري؛ في التمسك بالمطالبة بها، وفي اعتبار أن تلك السيطرة انتهاكًا لاتفاق 1874م الذي تعهد فيه الباب العالي بالانسحاب الكامل من الضالع[2].

وفي أثناء سعي وهاب لتعزيز علاقة بريطانيا برجال القبائل المحليين على الحدود، تم الترتيب لعقد لقاء سري بين الشيخ علي الزنداني في جبل جحاف

(1) Ibid, 9.37.

(2) Ibid, 9.38.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومندوب بريطانيا، تم فيه إقناع الشيخ على مضض بتقديم طلب للحصول على الحماية البريطانية، على أن تظل طي الكتمان حتى يتم توفيرها، فعلم العثمانيون الذين سبق لهم تعيين الشيخ في مكتبه بالاجتماع واعتبروه خيانة لهم، وأحالوا اعتقاله عند عودته لكنهم فشلوا، فهرب الشيخ علي إلى الضالع، وأصبح لا خيار له غير طلب الحماية البريطانية بصورة علنية، فسهل ذلك الطلب لوهاب وللأمير في تعزيز المطالب بجبل جحاف[1].

ومع تلك التطورات تغيرت مواقف الإدارة البريطانية في الهند من مسالة خط الحدود في الضالع لاسيما في عهد اللورد كروزن Lord Curzon[2]، وأصبحت على قناعة بضرورة أن يشمل منطقة الشاعري والجليلة وغيرها من المواقع التي رفعها وهاب، وتم ممارسة ضغوط كبيرة من الحكومة البريطانية على الباب العالي عبر سفيرها في الآستانة، ومنها التهديد بفرض الحدود بالقوة، وفي نهاية سنة 1902، قرر حاكم الهند إرسال قوات إضافية لدعم اللجنة في الضالع وتعزيز حامية عدن بقوات عسكرية جديدة[3]، فدفعت تلك التهديدات والإجراءات البريطانية، مع المشاكل والاضطرابات التي بدأت تظهر في المناطق الزيدية، بالعثمانيين إلى تليين مواقفهم.

وبعد ذلك أفاد المفاوضون العثمانيون في الضالع أنهم تلقوا أوامر بالتعاون في تحديد الحدود إلى الشمال الشرقي وفي ترتيب الإخلاء من جبل "جحاف"

(1) Ibid, 9.42 – 43.

(2) كان نائب الملك على الهند، وفي وقت لاحق وزيرًا للخارجية، وأدّى دورًا مهمًا وهو في الهند في توسيع حدود المحميات في جنوب اليمن.

(3) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR /L /PS /18 /B156. P 12.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وجبل "مفاري" و"لكمة الصالح" و"سهاف" كبادرة حسن نية، واعتبارًا من (نوفمبر) 1902م حصل تحول كبير في المفاوضات في الضالع إذ تم سحب القوات التركية من كل المواقع التي احتلوها، باستثناء الجليلة، وتواصل الضغط البريطاني على الحكومة العثمانية للانسحاب من الجليلة، ولوقف ادعاءاتها في حكم المناطق الجنوبية الأخرى، ومع وصول أنباء عن قدوم تعزيزات عسكرية جديدة للعثمانيين عبر ميناء الحديدة، أرسل البريطانيون في يناير 1903م أربعمائة رجل، وأربعة مدافع إلى الضالع ؛ وتبع ذلك تعزيزات أخرى، وحتى شهر مايو، وصلت القوة البريطانية في الضالع وعلى خطوط المواصلات إلى 1500 رجل، ومن أجل منع وصول التعزيزات العثمانية التي كانت تهم بإرسالها إلى الحديدة، حذرت الحكومة البريطانية الباب العالي من إرسال أي تعزيزات عسكرية، وأنها لن تسمح بوصولها إلى المناطق المتنازع عليها[1]، وستدفع بالقوات البريطانية إلى حصار بحري لموانئ اليمن، لذلك تنازل الباب العالي عن معظم المطالب العثمانية في الضالع، وبحلول منتصف فبراير أعلن المفوض العثماني أنه تلقى أوامر بالاعتراف بإدارة الأمير على المناطق المتنازع عليها، وفي 21 مارس، انسحب العثمانيون من الجليلة بهدوء[2].

اعتبر البريطانيون والأمير ذلك الانسحاب نصرًا كبيرًا، فدخلوا الجليلة وغيرها من المواقع التي انسحب منها العثمانيون ورفعوا عليها الأعلام، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قلقة من مظاهر التباهي حتى لا تستفز أو توجه إهانة لا داعي لها للباب العالي، لكن كان لدى "وهاب" و"فيتزموريس"[3] الذي خلف

(1) Gavin: op.cit, p265.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, 90 – 91.

(3) تم أرسال فيتزموريس من السفارة البريطانية في استانبول للمشاركة في أعمال اللجنة

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

"ديفيز" في الضالع وجهة نظر معاكسة، وهو أن تلك الحركة كانت ضرورية لإعادة الاعتبار للهيبة البريطانية، لاسيما بعد أن أقدم العثمانيون في 1901م على تمزيق العلم البريطاني الذي رفعه أمير الضالع فوق إحدى القرى، وتم رميه في مرحاض الثكنة العثمانية[1].

حدود "الشعيب":

بعد أن حسمت أمور الترسيم في الضالع حدث خلاف بين وهاب الذي كان يقود فريق المسح في الضالع والمقيم السياسي عدن "ميتلاند" استمر من أبريل 1903 حتى 20 أغسطس، وذلك حول وجهة فريق المسح بعد الضالع، فوهاب وفيتزموريس كانا يرغبان في مواصلة عمل اللجنة باتجاه الشمال الشرقي حتى الوصول إلى الصحراء، ومن دون انتظار عقد المعاهدات البريطانية مع "يافع العليا" و"البيضاء" وغيرها، وكانا يريان عدم أهميتها، بينما كان يرى ميتلاند الذي وصل إلى الضالع بعد الانسحاب العثماني من الجليلة تأخير المسح بذلك الاتجاه قرابة ستة أشهر لإتاحة الوقت لعقد المعاهدات، وكان وهاب معارضًا لفكرة التأخير من أساسها لأنها من وجهة نظره ستكلف كثيرًا من الوقت والنفقات، ومسألة اتجاهها نحو الحدود الجنوبية الغربية في بلاد "الحواشب والصبيحة" سيكون صعبًا في أثناء الصيف، وحاول وهاب إرسال برقيات مباشرة إلى وزارة الخارجية، ومنسوخة إلى لندن وبومباي والآستانة لطلب الإذن بإجراء المسح باتجاه الشمال الشرق، ففترت علاقته بالمقيم أكثر إذ عدَّ الأمر تجاوزًا له.

وفي 15 يونيو، أعطى وزير الخارجية الموافقة على مسح بلاد الشعيب مع تأكيده

المشتركة لترسيم الحدود في جنوب اليمن لأنه يتقن اللغة التركية بطلاقة

(1) Ibid, 9.90 – 92.

على أن يتم التعامل مع القبائل بحذر، غير أن ميتلاند الذي كان يفضل الاتجاه غربًا حجبها عن وهاب لبعض الوقت[1]، والشعيب لم تكن لها أي علاقات أو اتصالات سابقة بالبريطانيين، ففي الوقت الذي كانت فيه قبائل الشعيب لا تود أن ترتبط بالعثمانيين الذين كانوا يدّعون بتبعيتها لناحية مريس، فقد كانت غير متحمسة للارتباط بالبريطانيين أيضًا، وكان قد سبق لنقيب الموسطة[2] الشيخ علي محسن عسكر أن أظهر للبريطانيين قدرته على التأثير على الشعيب، فوصل بشيخها إلى الضالع لطلب الحماية في 1903م، لكن شيخ الشعيب طلب الحماية بصورة مستقلة من دون أن يكون خاضعًا لا لنقيب يافع ولا لأمير الضالع، وفي كل الأحوال فقد تكللت زيارته للبريطانيين في الضالع في الحصول على مكافئة مالية كبيرة من النقيب وهاب، وكذلك الشيخ نقيب الموسطة الذي حصل على مبلغ نظير جهده في توصيل الشيخ الشعيبي[3].

وسرعان ما ظهرت المشاكل عند ترسيم حدود الشعيب، ليس مع العثمانيين هذه المرة فقط، بل ومع القبائل المحلية التي توقعت بأن أعمال المسح ماهي إلا مقدمة لفرض الضرائب والجبايات عليها. وحدثت في 4 سبتمبر 1903م، مناوشة على بعد أربعة أميال شرق منطقة "العوابل"، قُتل فيها أحد المساعدين في الفريق البريطاني بالرصاص، على الرغم من وجود حراسة للفريق مكونة من 50 رجلًا. وعند سماع إطلاق النار توجهت إلى العوابل قوة إضافية، وكما جرت

(1) Ibid, 9.90 – 97.

(2) الموسطة مكتب (قسم) من مكاتب يافع العليا التي كانت تتبع سلطنة بن هرهرة في المحجبة، غير أن الخلافات داخل السلطنة تسببت بضعفها وجعلت كل شيخ من مشايخ أقسامها القبلية الخمسة يتصرف بصورة مستقلة عن سلطان السلطنة، وهذا دفع بالسلطات البريطانية في عدن للتعامل مع كل واحد منهم بصورة مباشرة دون الرجوع للسلطان.

(3) R. W. Canning Large: Op.cit, 9.22 – 23.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

العادة مع مناطق أخرى، فقد وجهت الأوامر بهدم منازل القرية التي انطلقت منها النيران. وعندما بلغ ميتلاند الذي كان حينها في الضالع خبر الحادث، أرسل قوة مكونة من 100 رجل آخر من الضالع إلى العوابل، مع "فيتزموريس" والرائد "ريدل" اللذان حلا محل "تود" ضابط المخابرات. وبعد يومين أرسل إلى العوابل قوة أخرى مكومة من 200 رجل ومدفعين. وعندما وصلت انقسمت القوة في العوابل، حيث انتقل "تاندي" ومجموعة استطلاع إلى "الربيعتين" في وادي بنا شمال شرق الشعيب، مع فرقة حراسة بقيادة "ديلامين" وفرقة ثانية ظلت تحت قيادة النقيب "شيرويل" و"وارنفورد" بصفته المسؤول السياسي الذي كان يتحكم في هذا الانتشار. وكان مركز القوات البريطانية في العوابل قد تعرض لهجوم من قبل شيخ قبلي معارض يدعى صالح، لكن الهجوم لم يخلف خسائر إلا في صفوف قبائل الشيخ المذكور[1].

وفي النصف الثاني من سبتمبر وأكتوبر 1903م مسحت اللجنة المشتركة الحدود في منطقة الشعيب، وعلى الرغم من المتاعب والاعتراضات التي واجهت فريق المسح هناك إلا أنه نجح في الوصول بالمسح إلى وادي "بنا"[2]. وبشكل عام فقد كان الخط الحدودي الذي يفصل بين مناطق نفوذ الجانبين في الشعيب والضالع وحتى الحواشب بحسب خريطة الفريق على النحو التالي: بدأ

(1) In Days of Empire: THE ADEN BOUNDARY COMMISSION 1902 – 05. Part 1 – January 1902 to March 1903.p7.

(2) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation' [175r] (7/22), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156, p5.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

من نقطة على وادي بنا، عند تقاطع وادي عرائر، ثم مر في رأس إعلاف، ولكمة الموابر، وذراع المشراق، وقبة العرائر، ودرب الدينات، وملتقي وادي نصران وسلالة، ورأس وادي سلالة، وجبل جميمة، وجوس الأسود، ونجد المتعارة، ولكمة الجثام، ولكمة الحمراء، وبلس، وجوس الحداء الأسود، وحيد خطم، ورأس شعب تنامة، وذراع النيسة، ورأس نقيل عدنة، ورحاب الورد، وظهر نقيل سويداء، ونجد ماود، وجبل بركان، ولكمة القريبة، ولكمة قاسم سراو، وجبل جارد، وجبل ذراع، ونجد اسلوم، وحبيل صرمي، حبيل عمودي، حبيل جردمي، حبيل خضر، حبيل دوار، حبيل النص، لكمة التراب، حبيل راحة، ولي عمر إسماعيل، حبيل حاور، جبل سرير، والمنصورة[1] وجبل فنانة، وجبل ريمة، وقود اسود، ولكمة الشجفا، ولكمة ممطار (وهي نقطة مشتركة ما بين بلاد الأحمدي التابعة لأمارة الضالع وبلاد الحواشب).

ترسيم حدود الحواشب:

كانت السلطات البريطانية في لندن والهند حريصة على إنهاء الترسيم في الضالع والشعيب بأقصر وقت، غير أن الصعوبات على الأرض والاعتراضات المتبادلة على تبعية العديد من المناطق فضلًا عن المشاحنات بين وهاب وميتلاند قد أخرت استكمال المسح هناك، وفي 16 أغسطس ذهب ميتلاند بنفسه إلى الضالع للمصالحة مع المفوضين، ولإحراز تقدم في معاهدات الحماية مع مشايخ يافع العليا، وترك فريق المفوضين يفعلون ما يحلو لهم[2]،

(1) South Arabia, Anglo – Turkish Boundary: Sheet No. 1'[46r](1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f46.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.101.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وبحلول 1 ديسمبر، بعد أن وقع "فيتزموريس Fitzmaurice" تسوية آخر نقطة خلاف متبقية على الحدود الأميرية العثمانية، وبعد أن تم المسح في جهة الشعيب إلى وادي بنا، وتمت تسوية الخلافات بين المفوضين الأنجلو – عثمانيين عن طريق المفاوضات في القسطنطينية. بدأ الانسحاب البريطاني من الضالع، وتحركت المفوضية في 17 ديسمبر باتجاه الجنوب الغربي لمسح بلاد الحواشب[1].

كانت درجة التفاهم بين الفريقين في جهات الحواشب مختلفة تمامًا عن تلك التي كانت في جهات الضالع، وكان ذلك يعود لأسباب كثيرة منها وعورة الجبال في جهات الحواشب، وعدم أهمية الكثير من مناطقها، وكذلك المشاكل والمقاومة التي بدأت تنتشر في مناطق الزيدية، والتي دفعت بالعثمانيين إلى سحب جزء من قواتهم التي كانت ترابط في اطراف مناطق الجنوب (القبائل التسع) لإخماد المقاومة الزيدية، حتى إن رئيس المفاوضين البريطانيين "وهاب" عرض في 14 ديسمبر 1903م على الفريق العثماني، توفير حراسة لهم في حدود الحواشب في حال لم يكن لديهم ما يكفي من القوات لمرافقتهم وحراستهم. وعلى الرغم من أن مهمة ترسيم حدود الحواشب لن تستغرق أكثر من شهر بحسب الخطة، إلا أن وهاب استأجر 140 جملًا إضافة إلى الجمال السابقة؛ بهدف تسهيل المسح وترسيم الحدود بسرعة وصولًا إلى الساحل. وفي يوم 18 من ذلك الشهر، انتقلت اللجنة من معسكرها السابق إلى معسكرها الجديد في منطقة "توصان" على بعد 13 ميلًا شمال غرب المسيمير، عاصمة بلاد الحواشب، و15 ميلًا جنوب غرب الضالع.

(1) South Arabia, Anglo – Turkish Boundary: Sheet No. 2'[45r](1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f45.

وفي 13 يناير 1904م، اجتمعت اللجنة المشتركة للاتفاق على رسم الحدود في منطقة الحواشب، وبعد عشرة أيام تم الاتفاق بين الطرفين على مسافة 34 ميلًا من أصل 40 ميلًا من الحدود في تلك المنطقة، وتم توقيع الخرائط الخاصة بتلك الحدود حتى جبل "جليسة". وتوقف المسح لمدة أربعة أيام بسبب مرض النائب العثماني، وبعد ذلك واصلت فرق المسح العمل، وللاستعجال في المهمة أعار وهاب الفريق العثماني 50 جملًا، وسمح لهم أيضًا باستخدام الطرقات من جهة مناطق المحميات البريطانية. وبحسب تقرير وهاب فقد واجه العثمانيون في أثناء المسح مشاكل مع بعض مشائخ القبائل الذين كانوا يشتبهون في أن هدفهم من وراء عملية المسح تحصيل الضرائب من المنطقة[1].

ومع نهاية يناير 1903 تم الانتهاء من مسح مناطق الحواشب بسرعة كبيرة، وبدون أي احتكاك أو مشاكل بين فريق المفوضين الأنجلو – عثماني[2]، ووضعت علامات الحدود بحسب خريطة الترسيم على عدة مواقع في بلاد الحواشب أهمها: لكمة ممطار (مشتركة مع الضالع)، لكمة بسيسة، لكمة طويلة، عريصمة، واقدية، أسفل المشاري، راس نامس[3]، وادي حقب، وادي سودان، دار القاهر، دار وتيد، لكمة مكيبري، جبل صراف، جبل محرقة (مشتركة مع الصبيحة).

ترسيم حدود الصبيحة:

وبعد مسح الحواشب اتجه الفريق لمسح مناطق الصبيحة لكن الهدنة الهشة بين ميتلاند ووهاب انهارت مرة أخرى. ونتج عن ذلك الخلاف وعلى الحرص

(1) In Days of Empire Op.cit.p9.

(2) R. W. Canning Large:, p 9.110.

(3) South Arabia, Anglo – Turkish Boundary: Sheet No. 2'[45r](1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f45.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

أن تستكمل عملية الترسيم خلال فصل الشتاء بسبب ارتفاع درجة حرارة الصيف في منطقة الصبيحة، في ظل نقص المياه والخرائط المتوافرة للمنطقة، وعدم وجود شيخ كبير على كل منطقة الصبيحة التي يتميز رجالها بالعنف وعدم الخضوع؛ أن تم ترسيم حدود الصبيحي بصورة مستعجلة جدًا. وكان من نتائج عدم دقة المسح، إذ تقطعت أراضي بعض الأقسام القبلية في أماكن كثيرة[1]. وعلى الرغم من كل تلك العجلة إلا أنه لم يتم مسح الصبيحة بالسرعة التي تمت بالحواشب، ففضلًا عن طول مساحتها، فقد كانت معظم تضاريسها صعبة، وقليلة السكان وتفتقر لإمدادات المياه المطلوبة، ولذلك لم يستطع وهاب أن ينجز العمل بالسرعة الكافية التي ترضي ميتلاند.

وكانت متاعب الفريق البريطاني قد بدأت من معسكره في المسيمير والدريجة؛ فبسبب انتشار البعوض هناك تفشى مرض الملاريا بين الكثير من الجنود، وأجبر الكثير منهم على العودة إلى عدن. وفي أوائل فبراير انتقلت اللجنة من معسكرها إلى "كرش"، حيث تمت الاستعدادات النهائية للانتقال إلى منطقة الصبيحي. وبعد أن وصل الفريق إلى "دار القدمي" في 8 فبراير حاول وهاب أن يقلل من عدد الرجال والجمال المرافقين له بسبب قلة المياه، فاكتفى بعدد 275 رجلًا، وظلت بقية القوات العسكرية في المسيمير والدريجة. وفي السادس عشر من فبراير، طلب وهاب من "رافينهيل" إرسال 300 جندي مشاة ومدفعية للانضمام إليه في وادي مدين، حيث كان هناك وفرة في إمدادات المياه. وفي اليوم التالي أبلغ ميتلاند الهند أنه سيرسل 150 رجلًا آخر لشغل بعض المهام في مؤخرة فرقة "رافينهيل" التي عززت وهاب.

(1) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.111.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

في 6 مارس من تلك السنة، اقترح ميتلاند على وهاب عندما وصلت اللجنة إلى "توران" على بعد حوالي 11 ميلًا شمال رأس العارة، تسليم المهمة لفيتزموريس، الذي سينهي بعد ذلك ما تبقى من الحدود وصولًا إلى التربة. لكن وهاب تنبأ بصورة دقيقة بالمشاكل التي تنتظر الفريق، ولذلك اختار البقاء حتى يتم إنجاز الترسيم إلى منطقة الساحل.

وتفاقمت مشاكل المياه لدى وهاب خلال أسبوع. وحيثما أقيمت المعسكرات المؤقتة لم يكن هناك سوى بئر واحدة فقط وذي سعة محدودة. في 8 أبريل، هرب 139 من سائقي الجمال، خوفًا من الظروف المقبلة مع جمالهم، على الرغم من الضغط عليهم واعتقال بعضهم. وبدأ الفريق يعاني من الجفاف ومن الإنهاك الحراري لاسيما الجنود من الأصل البريطاني الذين لم يعتادوا على الجو الحار، وتلك العوامل كلها كانت تضغط على الفريق على إنجاز مهمته قبل 30 أبريل[1].

وفي أبريل وصل وهاب إلى الزاوية الجنوبية الغربية، وطلب من ميتلاند معلومات عن مصير منطقة الشيخ سعيد التي احتلها العثمانيون، وعندما لم يكن بالإمكان للمقيم البريطاني في عدن أن يحسم أمر مصيرها، اقترح سؤال مكتب الهند. ويبدو أن وهاب قد رغب في طرد العثمانيين منها لجعل جزيرة بريم وباب المندب أكثر أمانًا. وبهدف ممارسة مزيد من الضغط على المفوضين العثمانيين، طلب وهاب تعزيز القوات العسكرية التي ترافقه بقوة إضافية بما في ذلك المدفعية، غير أن ميتلاند لم يلبِّ طلبه فيما يخص المدفعية بسبب خشيته على الجنود القائمين عليها الذين كانوا كلهم بريطانيين[2].

(1) In Days of Empire: THE ADEN BOUNDARY COMMISSION 1902 – 05 .Part 3 – February 1904 - April 1905.pp10 – 12

(2) .R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.115

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وبسبب ارتفاع درجة الحرارة، قرر ميتلاند في 17 أبريل سحب جميع القوات البريطانية من مناطق الصبيحة، وأبلغ وهاب أن اللجنة ستزود بالتموين المطلوب، من ذلك الحين وصاعدًا، عن طريق البحر، بدلًا من طريق البر، وانسحبت اللجنة من داخل الصبيحة إلى جزيرة بريم والتربة بمحاذاة الشاطئ[1]. وواجهت عملية الترسيم هناك بعض الصعوبات بسبب اعتراض العثمانيين بشدة على مسألة ضم البريطانيين لقبائل العطيفي التي ادعوا أنها كانت تحت السيادة العثمانية منذ عام 1871م، ووجهوا اللوم لمشايخها الذين قبلوا أن يربطوا أنفسهم بـ"بالكفار"[2].

كما اختلف المفوضان البريطاني والعثماني حول الحدود الساحلية، فقد ادعى العثمانيون أن سواحل العطيفي تابعة لنفوذهم، وأن السيطرة عليها أمرها مهمّ لهم. ويبدو أن تركيزهم على تلك السواحل كان بسبب مرسى "رأس العارة" الذي كان يستخدم في تهريب الأسلحة والتبغ وغيرها. وعمومًا اصطدمت الدعاوى العثمانية برفض المفوضين البريطانيين الذين طالبوا بخط حدودي يمتد من المضاربة إلى كودام على البحر الأحمر، وضم أراضي الحكيمي المعترف بها كعثمانية منذ ما قبل 1870، بحجة أن تلك المناطق جزء من الصبيحة، وكان فيتزموريس قد أعد حتى يونيو 1904 خريطة تشمل كل حدود الصبيحة بما فيها المناطق الغربية على ساحل البحر الأحمر التي تتبع من عدة سنين النفوذ العثماني، وامتدت حدودها إلى جبل النعمان والعقبة والكدام، تاركًا حزامًا ساحليًا صغيرًا ونصف منطقة الشيخ سعيد للعثمانيين. وفي 11 يونيو غادر وهاب وظل فيتزموريس

(1) Gavin: op. cit, p259.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.116.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

في جزيرة بريم لتعيين ما تبقى من الحدود، واستقر بعض أعضاء اللجنة العثمانية في الشيخ سعيد، وواصل الدبلوماسيون في لندن والآستانة الصراع على الحدود المحيطة بباب المندب[1]. وفي 11 أغسطس، اقترح "أوكونور OConor" السفير البريطاني في الآستانة، التخلي عن أي مطالبات بريطانية في مناطق الصبيحة الغربية التي تقع على طول ساحل البحر الأحمر، بشرط أن يتعهد العثمانيون بعدم السماح لدخول دولة ثالثة، وأن يقبلوا بأن يمتد الخط الحدودي من المضاربة إلى رأس تربة، وأن يضع العطيفي ضمن الحدود البريطانية، بالإضافة إلى إدراج تبعيات مناطق أخرى يدعي بها العثمانيون مثل شمال يافع والبيضاء ومنطقة الربيعين[2]، فشكلت تلك المبادرة حلاً وسطًا بين الطرفين، لكن ظل الخلاف على حدود الصبيحة في ساحل البحر الأحمر وحدود يافع العليا قائمًا. وبشكل عام فقد كانت النقاط الحدودية في بلاد الصبيحي على النجو التالي:

جبل محرقة (وهي نقطة مشتركة مع بلاد الحواشب) ثم لكمة حميراء، قبة الشجة، جبل ركيزة، جبل نبات، الولي عثمان، راس إرف، برح العشرة (خرج)، برح المشرق، جبل نعمان، جبل جريبة، راس جبل كواه، جبل كواه، جبل لحجي، حصن مراد على ساحل البحر.

ترسيم الحدود الشمالية الشرقية حتى الصحراء:

بعد أن تم حسم خط الحدود في الضالع في مارس 1903، دار خلاف – كما

(1) عزيز خودا بيرداييف: الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، موسكو، دار التقدم، 1990، ص30.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.117.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

لاحظنا – بين فريق المسح الذي يقوده الكابتن وهاب، والمقيم السياسي في عدن ميتلاند، فوهاب اقترح أن يتجه فريق المسح باتجاه الشعيب وجهات يافع والبيضاء، وحسم الحدود هناك حتى الصحراء، بحكم أن مناخ تلك المناطق المرتفعة معتدل في أشهر الصيف، وأن يتم تأخير مسح جهات الحواشب والصبيحة إلى أشهر الشتاء، بينما اقترح المقيم أن يتم تأجيل المسح في الجهات الشرقية حتى يتم عقد معاهدات حماية مع يافع العليا والبيضاء والعوالق العليا وغيرهم، تضمن عدم اعتراضهم على عملية المسح. وهاب كان يرى أن لا قيمه للمعاهدات في عملية المسح، وبسبب ذلك الخلاف، توترت العلاقة بينهما، وتسببت بتأجيل المسح لبعض الوقت.

وبشكل عام فقد كان تأجيل المسح في الجهة الشرقية خيارًا لا مفر منه، فالعثمانيون الذين كانوا أحد فريقي المسح فضلوا أن يتم المسح للمناطق الغربية وأن يتم تأجيل الجهة الشرقية، ولذلك كان لابد من تأخيرها، وعلى الرغم من عدم حدوث احتكاكات أو توتّرات سابقة بين الجانبين في الجهات الشرقية، وكذلك ضعف نفوذ كل منهما على القبائل هناك، إلا أن الخلاف على تبعيتها ظل قائمًا، فالعثمانيون الذي ظلوا يتمسكون بسيادتهم التاريخية على الجزيرة العربية عدوا كل المناطق التي تقع في شرق الضالع تحت سيادتهم، وعندما توقف المسح في الضالع في سنة 1902 بسبب الخلاف على تبعية المناطق التي سبق لنا ذكرها، اقترح البريطانيون أن يتجهوا بالمسح شرقًا ريثما يحل الخلاف على المناطق المتنازع عليها من قبل حكومتي البلدين، غير أن العثمانيين جددوا تمسكهم بالشعيب الذي عدّوه تابعًا لمريس، وكذلك بيافع العليا والعوالق، واقترحوا أن يتم المسح شرقًا اعتمادًا على خط وادي بنا حتى الوصول إلى منطقة الفضلي

شرق عدن، ورفض البريطانيون التعاطي مع تلك الادعاءات، وأوضحوا بأنه قد تم تفنيدها سابقًا وأن إعلانهم في 1873 لتبعية المناطق المتعاهدة مع بريطانيا، والتي انتهت باعتراف الباب العالي بها قد وضع حدًّا لتلك الادعاءات، ثم عاد العثمانيون للتركيز على يافع العليا[1] التي لم يكن لها علاقات مع بريطانيا، وادعوا أنها تتبع رداع، غير أن البريطانيين اعتبروا أن يافع واحدة وداخلة في إعلان 1873[2].

وبسبب ذلك الخلاف عمل المقيم السياسي في عدن ميتلاند على التعجيل بعقد معاهدات الحماية مع يافع العليا والبيضاء والعوالق العليا وبيحان، ولذلك اقترح أن يتم تأخير مسح الخط الشرقي حتى يتم إبرامها، بينما كان رأي وهاب كبير المفاوضين البريطانيين أن يتم الاستمرار في المسح شرقًا في يافع العليا من دون انتظار عقد معاهدات الحماية التي تتطلب إجراءات الموافقة عليها في الهند ولندن وقتًا طويلًا، وأن ممارسة مزيد من الضغط الدبلوماسي على الباب العالي مثلما حدث في الضالع كفيل بتعديل الموقف العثماني في الجهات الشرقية، وأن قليل من المال للقبائل هناك سيجعل أمر المسح عبر أراضيها بدون مشاكل[3]،

(1) انقسمت يافع منذ وقت يسبق الاحتلال البريطاني لعدن بكثير بين سلطنتين: سلطنة في يافع بني قاصد (يافع السفلى) وأخرى في يافع بني مالك (يافع العليا)، وبحكم أن مساحة يافع السفلى تمتد إلى ساحل أبين، وعلى قرب من عدن فقد اهتمت بها السلطات البريطانية في عدن، وعقدت معها معاهدة الصداقة في وقت مبكر وكذلك اتفاقية الحماية، بخلاف يافع العليا التي أهملت السلطات البريطانية التواصل معها من قبل؛ نظرًا لبعدها عن عدن.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9. 66 – 67.

(3) Ibid, p 9.72

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

غير أن المقيم السياسي في عدن اعترض على فكرة الحلول المؤقتة مع تلك القبائل، وفضل الحلول الدائمة.

ويبدو أن وهاب رغم خبرته الكبيرة في التعامل مع القبائل إلا أنه لم يدرك حساسية موقفها، فالمؤامرات العثمانية ليست وحدها من تعيق النفوذ البريطاني من التوغل في مناطق الداخل، بل والموقف العام للقبائل، الرافض للتدخل الأجنبي، كما أن للجانب الديني دوره في موقف بعض القبائل من "البريطانيين النصارى" وهناك من أظهر ذلك بوضوح للبريطانيين بحسب "جاكوب Jacob"[1]. وكثير من مشايخ القبائل التي سعت لعقد الاتفاقات والمعاهدات مع بريطانيا كان دافعها المال فقط، وحادثة التصدي لفريق المسح في الشعيب وإطلاق النار عليه كانت تعبيرًا عن تلك المشاعر الاجتماعية وليس لمؤامرات العثمانيين.

حاول العثمانيون أن يربطوا قبائل يافع العليا، والمناطق التي تقع بجوارها بنفوذهم، قبل ترسيم حدودها، فوجهوا دعوة لعدد من زعماء يافع العليا لمقابلة عبدالله باشا في رداع، ودعوات أخرى للقطيبي ووصلت بعض تلك الرسائل للبريطانيين في عدن الذين أغضبهم التدخل العثماني في يافع، وطالب المقيم ميتلاند من وهاب أن يقدم احتجاجه للمفاوضين العثمانيين[2]، وفي أثناء ذلك أرسل البريطانيون فريقًا من طرف واحد لمسح منطقة "الربيعتين" كما وافقت وزارة الخارجية في أكتوبر 1903م على إرسال "ج. و. بيري G. W. Bury"

(1) Monograph on the Aden Hinterland as touching the States of Dthala, Yafa', Alawi, etc., by Major H F Jacob, late Political Agent, Dthala.' [15v] (35/48), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/20/283, p26.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.103.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

إلى نصاب، مع فريق لمسح المناطق الواقعة في أقصى الشمال الغربي للعوالق حتى بيحان، ولا شك في أن الهدف من مسح الجهات الشرقية في الوقت الذي كان فيه المفاوضون يمسحون الجهات الغربية، قطع الطريق على أي تفكير للعثمانيين في الوصول إلى حضرموت. وكان أمل ميتلاند أن يتم مسح المنطقة الحدودية من جنوب غرب بيحان حتى يافع العليا، وأن يغطي أيضًا منطقة السلطان الرصاص في البيضاء، وأرسل مع بيري قوة عسكرية كبيرة، يبدو أنها استفزت سكان القبائل الداخلية التي مرت بها، والتي لا تود أن ترى للأجانب أي وجود في أراضيها، وعندما وصل الفريق مع تلك القوة إلى منطقة "علة" في دثينة تعرض لكمين قبلي[1]، فعاد على إثره إلى عدن، وألقى ميتلاند باللوم في فشل المسح على السيد "كلوديوس Claudius" الذي رفض الاستمرار بعد مقتل أحد مسَّاحيه الفرعيين[2].

وكما لا حظنا من قبل، فقد حاول البريطانيون في شهر أغسطس 1904، تقديم مقترح للعثمانيين بتنازلهم عن مناطق الصبيحة الغربية التي تقع على ساحل البحر الأحمر، مقابل تنازلهم عن المطالبة بيافع العليا والعوالق العليا، وعلى الرغم من الإشارات الإيجابية التي كان قد أظهرها العثمانيون في سبتمبر من ذلك العام حول ذلك المقترح، إلا أن رد الباب العالي في 4 نوفمبر عبر السفير العثماني في لندن "موسوروس" كان مفاجئًا للبريطانيين، إذ أعلن تمسكه بيافع العليا، وعدَّ مسح البريطانيين لمناطق الصبيحة التي على ساحل البحر الأحمر غزوًا سافرًا. وفي 6 نوفمبر وصلت السفينة الحربية البريطانية (بروذروين) إلى سواحل اليمن

(1) A. R. Yaccob: op. cit, p 105.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.109.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

في إشارة إلى استخدام القوة في حال فشل الترسيم السلمي للحدود، وحاولت الدبلوماسية العثمانية تجنب خطر الحرب والمماطلة في عملية ترسيم الحدود الشرقية، فسلمت في 29 ديسمبر 1904 مذكرة من الباب العالي للسفير البريطاني في الإستانة مضمونها توقيف رسم الحدود في جهات الصحراء، والحفاظ على الوضع الراهن كما هو، وتعهد الطرفان بعدم إرسال أي قوات إلى مناطق النواحي التسع[1]، وتعهد الباب العالي في تلك المذكرة بعدم التنازل عن أي أرض لدولة ثالثة، ورفضت وزارة الخارجية البريطانية المقترحات العثمانية. وفي 7 فبراير، عرضت بريطانيا ترسيم الحدود من "المضاربة إلى الشيخ مراد" التي ظل الخلاف حولها في غرب الصبيحة، مع احتفاظها بحقها في نقل القوات داخل حدود المقاطعات التسع، ومع ملاحظة عدم نية العثمانيين القبول بذلك؛ تم تحذير الباب العالي من أنه في حالة فشل الاتفاق الأنجلو – عثماني، فإن بريطانيا لن تضيع وقتها بالمزيد من المفاوضات، وستتخذ الإجراءات المناسبة أحادية الجانب لتحديد الحدود المناسبة لها، والحفاظ على حقوقها، وبعد عودة فيتزموريس إلى عدن، واستعراض القوة البحرية على مقربة من منطقة الشيخ سعيد، كدعم معنوي للجنة البريطانية هناك، أفسح الباب العالي الطريق، ووافق على خطوط الترسيم البريطانية، لكنه اعترض على تعهد القوات العثمانية بعدم دخول المقاطعات التسع لأي سبب كان[2].

ومع زيادة الضغط الدبلوماسي البريطاني، وكذلك التهديد بالحصار البحري، في ظل الظروف الداخلية الصعبة التي كانت تمر بها المناطق الخاضعة للسلطنة، ومنها ثورة الإمام يحي في اليمن، والاضطراب في مناطق البلقان، وطرابلس

(1) عزيز خودا بيرديف: الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، ص32 – 33.

(2) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.118.

الغرب[1]، وصلت تعليمات من الباب العالي بالاعتراف بتبعية يافع العليا والعوالق العليا للنفوذ البريطاني، لكن ظل الخلاف على عدد من المناطق الأخرى ومنها أربعة أماكن في شمال غرب يافع هي: "جبن"، و"نعوة"، و"الربعتين"، و"الضبياني"، والتي عانى فيها فيتزموريس، المفوض البريطاني الثاني، وزميله العثماني صعوبة في أثناء التفاوض عليها، وظل الخلاف حولها مجمَّدًا حتى تم التوصل أخيرًا إلى حل وسط على أساس تنازل المفوض البريطاني عن مطالبته بـ "جبن" وتنازل المفوض العثماني عن المطالبة بالأماكن الثلاثة الأخرى، وتم تجسيد هذه الصفقة في الإجراءات التي وقعها كلا المفوضين في 20 أبريل 1905، غير أن "جاكوب" أعرب في مذكرته عن عدم رضاه عن تلك التسوية؛ لأنه بحسب اعتقاده سيكون هناك احتكاك مستمر إذا أصبحت "جبن" لها علاقة عثمانية، و"نعوة" و"الضبياني" لهما علاقات بريطانية[2].

وعلى أية حال فقد كان العمل على الأرض صعبًا للغاية، ليس بسبب كثرة المنازعات القبلية التي لا تحصى في تلك المناطق، والخلافات بين الفريقين؛ بل وبسبب طبيعتها الجبلية الوعرة. وتوقفت اللجنة عن العمل الميداني في الجهة الشمالية الشرقية في سنة 1904م، بعد أن أتمت الترسيم في الجهة الجنوبية الغربية. وقرار التوقف في الحقيقة لم يكن عائدًا إلى الخلافات بين الجانبين فحسب، بل إلى صعوبة العمل في أطراف جبال يافع الشاهقة من ناحية، وإلى ضعف السيطرة الفعالة لكل من العثمانيين والبريطانيين على قبائل المناطق التي تقع ناحية كل طرف من ناحية أخرى.

(1) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن 1872 – 1918، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص347.

(2) A. R. Yaccob: Op.cit,p 139.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وبسبب تلك الصعوبات، تـمّ الاتفاق بين الطرفين على استكمال رسم الحدود المتبقية على الخريطة، بالخط الذي عرف باللون البنفسجي، والذي بدأ عند آخر نقطة لخط الحدود المخططة على الأرض، المعروف على الخريطة بالخط الأزرق، وتم رسمه بزاوية 45 درجة في اتجاه شمال الربع الخالي[1]، إلى أن وصل خط العرض 20 ثم صعد شمالًا بشكل عمودي إلى أن وصل غرب شبه جزيرة قطر. وهكذا أصبح الخطان الأزرق والبنفسجي يمثلان الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الإمبراطوريتين في جزيرة العرب[2].

وعلى الرغم من التفاهمات الكبيرة التي حدثت في ملف المفاوضات وتوقيع محاضر الحدود من الشيخ سعيد إلى وادي بنا في 21 أبريل 1905م[3]، إلا أنه ظلت للباب العالي تحفظات على الخط الحدودي الشرقي (البنفسجي) الذي امتد بشكل مستقيم من لكمة لشعوب وحتى الصحراء، والذي تم تحديده من دون أن يرد ذكر للمناطق التي جعلها في شماله، أو التي جعلها في جنوبه مثل بيحان، التي أبرم البريطانيون معها معاهدة، والتي لم يتم رسم حدودها بدقة، كما لم ترد أية إشارة إلى البيضاء، التي سمح للمقيم بإبرام معاهدة مع سلطانها "الرصّاص" لكن تلك التحفظات تبددت مع مرور الوقت وقبلت الحدود كلها.

وهكذا فبعد مفاوضات شاقة على حدود طولها 300 ميل بين محمية عدن في الجنوب والعثمانيين في الشمال، ومن الصحراء العربية الكبرى إلى نقطة "مراد"

(1) Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958, pp.55 – 65.

(2) أنظر الخريطة الملحقة.

(3) 'Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation' [175r] (7/22), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156, p9.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

على خليج عدن تمت تسويتها بشكل مرضٍ للبريطانيين[1]، وتأخر التوقيع على المعاهدة عدة سنوات، بسبب تلكؤ العثمانيين الذين كانوا غير متحمسين لمسألة الترسيم الحدودي في جهة الصحراء، لكن بشكل عام فقد كان هناك تبادل بين الجانبين للمذكرات، وخرائط التخوم والمحاضر، قبل التوقيع على المعاهدة.

استئناف عقد معاهدات الحماية البريطانية:

ظلت المناطق الجنوبية البعيدة من عدن مثل يافع العليا، والبيضاء، والعوالق العليا، وبيحان، وغيرها خارج اهتمام السلطة البريطانية في عدن، التي ركزت فقط على المناطق الداخلية القريبة منها، لاسيما التي تمر عبرها طرق التجارة مع الشمال، وكذلك على المدن والموانئ الساحلية الممتدة من عدن وحتى المهرة. وكان الاعتقاد البريطاني أن أي معاهدات مع تلك المناطق البعيدة ستضيف أعباءً مالية على الإدارة البريطانية من دون أن تجلب أي فائدة، وظلت تلك السياسة قائمة حتى في السنين الأولى التي أعقبت السيطرة العثمانية على الشمال، إذ ظن البريطانيون أنه لا يوجد في تلك المناطق ذات الظروف الطبيعية والاجتماعية الصعبة ما يثير اهتمام العثمانيين، لكن مع اشتداد التوتر بين مناطق نفوذ الجانبين، لاسيما في جهات الضالع والحواشب، ومطالبة العثمانيين بالسيادة على كل مناطق الجزيرة العربية، لاسيما غير المتعاهدة معهم، دفع بالبريطانيين إلى الاهتمام بتلك الجهات المنسية.

فبعد أن بدأ الحديث عن رسم الحدود بين مناطق النفوذ البريطاني والعثماني، أخذ المقيم البريطاني في عدن "ميتلاند" يراسل الإدارة البريطانية في الهند بضرورة

(1) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.119.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

عقد معاهدات الحماية مع يافع العليا، والعوالق والبيضاء، والعواذل، وبيحان. وكانت الإدارة في الهند لا تود أن تقدم على خطوات من شأنها أن تعمل على استفزاز العثمانيين، لكنها عادت ووافقت في 1900 على إدراج يافع العليا ضمن النفوذ البريطاني، وعمل ميتلاند الذي كان منزعجًا من التمدد العثماني على طمأنة زعماء البيضاء وبعض شيوخ يافع العليا بإمكانية إبرام المعاهدات معهم بمجرد انتهاء الترسيم[1].

كان بعض مشايخ القبائل في تلك الجهات على تواصل مع الطرفين، وأكثرهم كانوا لا يودون أن يربطوا مصيرهم بأي منهم، وفي الوقت الذي كانت فيه الدوافع الدينية تبعدهم من البريطانيين فقد كانت المبالغ المالية التي تدفعها السلطات البريطانية في عدن للزعماء المتعاهدين معها تجذبهم إليها، كما أن عبئ الضرائب التي يفرضها العثمانيون على المناطق التي يسيطرون عليها كانت مصدر قلق لسكان تلك المناطق، التي ظلت في معظم تاريخها مستقلة بذاتها.

وعمومًا فبعد ترسيم حدود الضالع، شرع البريطانيون في تطبيق سياسة مزيد من التدخل في شؤون المحميات وربطها بهم، كما قرروا إبقاء القوات التي وصلت الضالع في فبراير 1903 في أثناء الترسيم إلى أن تستقر الأوضاع على الحدود. وتبع ذلك سلسلة من معاهدات السلام والصداقة والحماية التي تعهد بها البريطانيون لعدد من زعماء القبائل والكيانات الجنوبية قُبيل عميلة الترسيم في الضالع[2].

وكان تركيز المقيم السياسي على يافع العليا، مع اقتراب موعد لجان المسح

(1) R. W. Canning Large: Op.cit, p 9.24.

(2) A. R. Yaccob: Op.cit, p 108.

منها، له ما يبرره، لكنه كان يفتقر إلى الخبرة الكافية في شؤونها، فقد ظن أن لنقيب الموسطة سلطة على معظم يافع العليا وعلى المناطق المحيطة بها مثل: الشعيب، ونعوة، والربعتين، ولذلك ركز جهوده على إبرام اتفاقية الحماية معه، ومع شيخ الضبي الذي كان العثمانيون يدَّعون تبعية أرضه لنفوذهم، فأبرم في مايو 1903 معاهدة مع شيخ الضبي محمد مثنى بن عاطف جابر، وفي يوليو من العام نفسه مع نقيب الموسطة الشيخ علي بن عسكر[1]، وبعد ذلك اتضح للمقيم وللمفوضين البريطانيين في لجنة الحدود أن نقيب الموسطة لا يتمتع بالسلطة التي كان يظنها المقيم ميتلاند على يافع العليا وعلى الشعيب، وإنما على قسم منها فقط. ولذلك اقترح ميتلاند أن يتم عقد معاهدات إضافية مع الشعيبي، ومع قبيلة الحضرمي وغيرهم في يافع العليا[2]، فعقد معاهدة مع مشيخة المفلحي (يافع العليا) في 27 أغسطس 1903، ومع مشيخة الحضارم (يافع العليا) في 26سبتمر ومع سلطنة يافع العليا في 21 أكتوبر، ومع مشيخة العوالق العليا في 8 ديسمبر، ومع مشيخة الشعيب (السقلدي) في 14 ديسمبر، ومع إمارة بيحان في 29 من الشهر نفسه، ومع إمارة الضالع في 20 فبراير 1904، ومع سلطنة العوالق العليا في 10 مارس 1904[3].

وكان مكتب الهند قد وافق في وقت سابق على عقد معاهدات الحماية الجديدة مع زعماء البيضاء والعواذل، وتمت الموافقة عليها من قبل وزارة الخارجية في مايو 1905، بالإضافة إلى الاتفاقية مع العوالق العليا، وذلك لتعزيز الموقف

(1) مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة ص141 – 145.

(2) R. W. Canning Large: op.cit, p 9.101.

(3) محمود السالمي: اتحاد الجنوب العربي، ص452.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

البريطاني في مفاوضات ترسيم الحدود في تلك المناطق، غير أن عملية التوقيع عليها في عدن تأخرت، وبعد ذلك بعام تم توقيع الاتفاقية مع السلطان العولقي الأعلى، في حين استمرت المفاوضات بشأن معاهدة الحماية مع سلطان البيضاء الذي رفض التوجه بنفسه إلى عدن لإبرامها، وجرت محاولة لإقناع ابن عمه علي بن أحمد الرصاص، الحاكم الفعلي للسلطنة ببنود الاتفاقية، وفي يوليو 1905 وافقت حكومة الهند على بنودها، ولكن تم تأجيلها مرة أخرى بسبب استمرار رفض سلطان البيضاء القدوم إلى عدن، أو حتى إلى شقرة، ورغم ذلك استمرت المفاوضات معه في سنة 1906 بشأن عقد المعاهدة[1]، وبحسب الحاكم البريطاني لعدن هنكنبوثام فقد كان الخلاف مع سلطان البيضاء على مبلغ الراتب الشهري[2]. أما فيما يتعلق بسلطنة العواذل المجاورة للبيضاء، فقد أعرب سلطانها قاسم بن أحمد في 29 يناير 1907، عن رغبته في الدخول في معاهدة مع الحكومة البريطانية، وهو من الزعماء الذين تربطهم بالمقيم البريطاني في عدن علاقة جيده، وقاوم محاولة عمه بالضغط عليه ليضع نفسه تحت الحماية العثمانية. وكان المقيم (الجنرال السير ج. أ. بيل) قد اقترح اتفاق رسمي مع زعماء البيضاء والعواذل، وحدد فيه مبالغ مرتباتهم الشهرية، غير أن حكومة بومباي أوقفته، بحجة أنها لا تود في ذلك الوقت الذي يجري فيه التفاهم على قضايا الحدود أن تدخل بخلاف مع العثمانيين الذين ربما يدَّعون أن البيضاء وتوابعها تتبع إدارتهم في رداع[3].

وبعد ذلك اتخذت حكومة الهند وجهة نظر مختلفة، ففي 7 أغسطس 1911،

(1) A. R. Yaccob: Op.cit, p135.
(2) السير توم هيكنبوثام: عدن، ترجمة د. منال حلبوب، بدون مكان وتاريخ نشر، ص74.
(3) Yaccob: Op.cit, p136.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

دعم هنري ماك ماهون، وزير الخارجية في حكومة الهند، اقتراح الجنرال "بيل" وبناءً على ذلك، تلقى ماك ماهون ردًا من مكتب الهند يفيد بأن هيرتزل Hirtzel سيكون جاهزًا للنظر في أي إيفاد رسمي. ووفقًا لذلك، أحالت حكومة الهند في 20 يونيو 1912، اقتراحًا إلى مكتب الهند لإبرام معاهدات الحماية مع البيضاء والعواذل. وفي 2 أغسطس، وافق مكتب الهند على المقترح. وفي سبتمبر 1914 تم إبرام معاهدة مع السلطان العوذلي[1]، لكن المعاهدة المقترحة مع سلطان البيضاء تم تأجيلها مرة أخرى بسبب موقف السلطان، ثم أتت تطورات الحرب العالمية الأولى وما بعدها لتفرض وضعًا سياسيًّا جديدًا في البيضاء.

توقيع معاهدة ترسيم الحدود:

بعد أن أنجزت لجان المفوضين أعمالها، وأعدَّت مقترح المعاهدة والبرتوكولات المرفقة بها في 1905م، لم يصادق عليها السلطان عبد الحميد، بسبب عدم الرضا العثماني على الحدود باتجاه الصحراء، ولذلك لم تستعجل السلطنة العثمانية التوقيع عليها، وظلت عدة سنوات تراهن على الوقت في إمكانية إعادة النظر في شأن تلك الحدود، وفي الجهة الأخرى فقد كان البريطانيون غير مهتمين كثيرًا بموضوع الوقت، فبعد أن حسموا نقاط الخلاف، وحددوا خط الحدود الفاصل بين نفوذ الجانبين، لم يكونوا على عجلة من أمر توقيع المعاهدة، وتصرفوا معها على أنها أصبحت أمرًا واقعًا لا يمكن تعديله.

وأسهم وصول حكومة الأحرار في لندن في سنة 1906م – التي كانت دوافعها التوسعية أقل من حكومة المحافظين – في حالة من الهدوء في العلاقة العثمانية

(1) Ibid, 137 – 138.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

البريطانية[1]، فقد عملت على تقليل التدخل البريطاني في شؤون المحميات، واعترضت على مشروع السكة الحديدية من عدن إلى الضالع، الذي اقترح من قبل الإدارة البريطانية في عدن، وكذلك على بقاء أي قوات بريطانية هناك، وأوكلت للمقيم في عدن الفصل في أي مشاكل على الحدود، والإبلاغ عن التي يصعب حلها، ولم تظهر مشاكل كبيرة على الحدود غير التدخل العثماني الذي ظل يشكوا منه المقيم في شؤون نعوة والربعتين وبعض أطراف الحواشب[2].

وفي الجانب الآخر فقد تضاعفت مشاكل الحكم العثماني الداخلية في أكثر من مكان، ومنها اليمن التي قاد فيها الإمام يحيى انتفاضة كبيرة وطويلة، ولذلك ظل تفاوض الباب العالي مع الحكومة البريطانية من موقف ضعف متزايد، فقد قُدِّر عدد قتلى القوات العثمانية في اليمن بـ 10,000 سنويًا، وإنفاق عسكري قدره 500,000 جنيه إسترليني سنويًا، خلال الثورة الزيدية التي بدأت من عام 1902، وشجعت تلك الثورة الاضطرابات والسخط في جميع المناطق[3]. ومثلت الحاجة إلى إرسال تعزيزات مستمرة من تركيا إلى اليمن في ظل المشاكل التي كانت تعانيها السلطنة؛ معضلة كبيرة، وبشكل عام فقد كانت العمليات العسكرية في اليمن لا تحظى بشعبية في تركيا، ولذلك كان لابد للباب العالي من إيجاد حلول للمشاكل التي كان يواجها الحكم العثماني في اليمن، فعقد معاهدة صلح مع الأمام يحيى عرفت بصلح "دَعَّان" في 1911م ومنحه بموجبها حكمًا ذاتيًا على المناطق الزيدية.

(1) عزيز خودا بيرداييف: السياسة البريطانية وتقسيم اليمن، ص36.

(2) A. R. Yaccob: Op.cit,p140.

(3) R. W. Canning Large: Op.Cit, p 9.120.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وكذلك تعدل موقفه من اتفاقية الحدود بين السلطنة وبريطانيا في اليمن، وتم التوقيع عليها في 9 مارس 1914م، فوقعها من الجانب البريطاني السير إدوارد جراي وزير الدولة للشؤون الخارجية، ومن الجانب العثماني "إبراهيم حقي باشا" كبير الوزراء السابق، واشتملت الاتفاقية على أربع مواد وعلى عدد من البرتوكولات التي انجزها المتفاوضون خلال عملية الترسيم بين الأعوام 1902 – 1905م.[1]

ولم تمض إلا مدة قصيرة على توقيع الاتفاقية إلا واندلعت الحرب العالمية الأولى في 1914 التي وقفت فيها السلطنة العثمانية مع طرف، وبريطانيا مع الطرف الآخر، ودارت بين الطرفين مواجهات عسكرية في اليمن منذ نوفمبر 1915، فاجتاحت القوات العثمانية حدود الضالع والحواشب مرة أخرى حتى وصلت لحج والشيخ عثمان وأن تمكنت القوات البريطانية من طردها منها، وظلت في لحج إلى أن انتهت الحرب التي هزمت فيها الدولة العثمانية، وانسحبت قواتها من المحميات ومن اليمن كله، وحلت محلها في شمال اليمن سلطة الإمام يحيى التي دخلت هي الأخرى في خلاف حدودي جديد مع المناطق التابعة للحماية البريطانية في الجنوب، وهذا موضوع آخر خارج عن موضوعنا.

---

(1) Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and Adjacent Territories, (With Maps), Signed at London, July 29 1913', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/741.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الفصل الخامس

اتفاقية ترسيم الحدود وبرتوكولاتها

الفصل الخامس

اتفاقية ترسيم الحدود وبرتوكولاتها

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الاتفاقية الإنجليزية التركية بشأن حدود عدن 1914(*)

إن جلالة ملك المملكة المتحدة: بريطانيا العظمى وأيرلندا والأراضي البريطانية وراء البحار، إمبراطور الهند من جهة، وجلالة الإمبراطور العثماني من جهة أخرى، يرغبان في إتمام البروتوكولات (الملحق أ) التي وقعها المفوضون العثمانيون والبريطانيون في سنة 1903، 1904، 1905 بشأن الاتفاق على الحدود التي عينت بين ولاية اليمن وأراضي مقاطعات عدن التسع والمبنية باللون الأزرق على الخرائط الأربع (ملحق ب) المصادقة عليها.

وقد عين جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وأيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، صاحب المعالي السير أدوارد جراى،

(*) ترجم أ.د. مسعود سعيد عمشوش الاتفاقية وبروتكولاتها من نصها الأصلي باللغة الفرنسية إلى اللغة العربية: (سي. يو. ايتشين: مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الأولى 1984م، ص 17 – 34). وصححنا الأسماء الواردة في الترجمة، وعلقنا على بعضها في الهوامش استنادًا إلى خرائط المسح المرفقة بملف الاتفاقية المحفوظ في الأرشيف البريطاني تحت رقم: IOR/R/15/1/741، وإلى بعض المهتمين في المناطق التي مر بها الخط الحدودي. أبرزهم: الباحث شائف محمد قاسم الحدي، الذي صحح العديد من الأسماء، لاسيما في جهات الضالع، وعلق على الكثير منها في الحواشي، والباحث محمد عبده الصبيحي الذي صحح بعض الأسماء في جهات كرش والمسيمير.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بارون في المملكة المتحدة فارس في جوقة ربطة الساق النبيلة وعضو البرلمان، سكرتير أول جلالة الملك للشؤون الخارجية نيابة عنه بمطلق الصلاحيات.

وعين جلالة الإمبراطور العثماني صاحب السمو إبراهيم حقي باشا، كبير الوزراء سابقًا الحائز على الوسام العثماني الإمبراطوري ووسام المجدية المرصع، نيابة بمطلق الصلاحيات.

وبعد أن تبادل المندوبان أوراق اعتمادهما وبعد أن تأكدا من صحتها وشرعيتها اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان المتعاقدان على ما جاء في البروتوكولات الموقعة من قبل المفوضين العثمانيين في سنة 1903 و1904 و1905 التي يرد نصها في الملحق (أ) من هذه الاتفاقية ويوقعان عليها.

المادة الثانية:

لتأكيد الالتزام الوارد في الفقرة الأولى من البروتوكول المؤرخ في 20 إبريل 1905 يصرح جلالة الإمبراطور العثماني بأنه لن يتنازل بأي شكل كان عن الأراضي التي تقدر مساحتها ب 550 ميل مربع والمتاخمة لجبل نعمان وحصن مراد والواقعة في أطراف مقاطعة الصبيحة القديمة ويشار إلى هذه الأراضي باللون الأصفر على الخريطة التي تكون الملحق (ج) من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة:

بما أن الطرف رقم (1) لوادي بنا المبين على الخريطة الأولى الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق ب) يعتبر النقطة الأخيرة التي تم تحديدها في الناحية الشرقية

فقد أتفق الطرفان المتعاقدان، بناء على ما جاء في البروتوكول المذكور وفيما عدا ما تقتضيه الشروط والتوضيحات الواردة فيه، على أن تتبع الحدود العثمانية خط مستقيم يبدأ من لكمة لشعوب باتجاه الشمال الشرقي في صحراء الربع الخالي بزاوية 45درجة ويلتقي هذا الخط في الربع الخالي وعلى خط العرض 20درجة بالخط المستقيم المتجه مباشرة إلى الجنوب من نقطة تقع على الساحل الجنوبي لخليج عقير والذي يفصل بين الأراضي العثمانية في سنجق نجد وأراضي قطر، وذلك وفقًا للمادة الثانية من الاتفاقية البريطانية العثمانية بشأن الخليج العربي والأراضي المجاورة المؤرخة في 29 يوليو 1913. ويبرز هذان الخطان على الخريطة الخاصة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق ج): الأول باللون البنفسجي والثاني باللون الأزرق.

المادة الرابعة:

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. ويتم تبادل وثائق التصديق في لندن في أقرب وقت ممكن لا يتجاوز 3 أشهر. وإشهادا على ذلك وقع المفوضان هذه الاتفاقية ووضعا عليها ختميهما.

حررت في نسختين أصليتين في 9 مارس 1914م.

أى. جراى.

آى. حقي.

تم تبادل وثائق في لندن في 2 يونيو 1914م.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ملحق (أ): بروتوكولات ترسيم حدود عدن

(1) بروتكول 1903م

(1)

في الشمال يبدأ خط الحدود في نقطة تقع على الضفة الجنوبية (الجانب الأيمن) لنهر بنا، من الجهة العليا في مكان التقاء وادي عراعر بوادي بنا، المشار إليه على الخريطة بـ [1] حيث تقع هذه النقطة، بالتقريب، في الشمال الشرقي من رأس إعلاف ولم يتم تحديدها بنصب.

(2)

من النقطة [1] يتجه خط الحدود مباشرة إلى قمة رأس إعلاف. ويعتبر رأس إعلاف الذي أشرنا إليه في الخريطة بـ [2] أعلى نقطة من رابية تقع غرب وادي عراعر (على الجانب الأيسر)، ولم يتم تحديد هذه النقطة بنصب. ومن رأس إعلاف تتجه الحدود في خط مستقيم إلى لكمة الموابر[1].

(3)

تعتبر لكمة الموابر المشار إليها على الخريطة بـ [3] خاصرة جبل تقع على الجانب الغربي (يسارًا) من وادي عراعر. ومن لكمة الموابر تتجه الحدود في خط مستقيم إلى ذراع المشراق[2].

(1) لكمة المَوابِر: نسبة لحيوان (الوَبْر)، الذي يتكاثر في تجاويف صخورها، وتقع اللكمة في غرب رأس إعلاف في أسفل وادي العرائر.

(2) تلة تقع في غرب لكمة الموابر، وجنوب حصن رمم.

(4)

تعتبر ذراع المشراق، المشار إليه على الخريطة بـ [4]، تلًّا صغيرًا يقع على الجانب الغربي "يسارًا" من وادي عراعر. ولم يتم تحديد هذه النقطة بنصب.

من ذراع المشراق يتبع خط الحدود خط مستقيم يخترق مسيلة تسمى سفال الجحز، ثم تصل إلى قمة العراعر.

(5)

تعتبر قبة العراعر، المشار إليها على الخريطة بـ [5]، مسجدًا مهدمًا[1] يقع على خاصرة جبل بين وادي عراعر ووادي كبي[2]، ولم يتم تحديد هذه النقطة بنصب. من قبة العراعر يتجه خط الحدود، في خط مستقيم، إلى درب الدنات[3].

(6)

يعتبر درب الدنات، المشار إليه على الخريطة بـ [6]، أنقاضًا تقع على خاصرة جبل بين وادي صوفة[4] ووادي نصران[5] اللذين يكونّان عند أسفل ملتقاهما وادي عراعر. وقد تم تحديد هذه النقطة بنصب من الحجر غير المنحوت يبلغ ارتفاعه مترًا واحدًا تقريبًا. ومن درب الدنات يخترق خط الحدود، في خط

(1) مسجد قديم يقع في أعلى جبل ذرأة، وما زالت آثاره باقية إلى يومنا هذا، ويطلق على المكان (قُبَّة عراعر) نسبة إلى قبته.

(2) (كِبَيْ) بكسر الكَافِ وفتح البَاءِ وإسكان الياء، تعتبر آخر مناطق شرق بلاد مُرْيس باتجاه الشعيب.

(3) ويطلق عليه أيضًا (درب دُنات)، بدون أل التعريف.

(4) صُوْفة، بضم الصاد وتسكين الواو: تقع في أعلى وادي عراعر.

(5) نَصْرَان، بفتح النون وتسكين الصاد وفتح الراء، وادٍ شهير يقع أعلى وادي عراعر.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

مستقيم، المنطقة الزراعية عند ملتقى مريس حتى يصل مكان التقاء وادي نصران بوادي صلالة[1].

(7)

لم يتم تحديد ملتقى وادي نصران بوادي صلالة، المشار إليه على الخريطة بـ [7]، بنصب. ومن هذه النقطة يتبع خط الحدود مسيلة وادي صلالة يصل رأس هذا الوادي.

(8)

لم يتم تحديد رأس وادي صلالة، المشار إليه على الخريطة بـ [8]، بنصب. ومنه يتبع خط الحدود الخط الذي يقسم مياه المسيلة المسماة نجد المسانح[2] حتى يصل الطرف الشرقي من جبل الجميمة[3].

(9)

يعتبر جبل الجميمة، المشار إليه على الخريطة بـ [9]، تلًّا يُشاهَد بوضوح بين قريتي المروي الصغير (مريس) وأقذيذ (الشعيب). وقد شُيِّد فيه نصب من الحجر المنحوت والأسمنت، له قاعدة مربعة يبلغ ضلعها 80 سنتمترًا، ويبلغ ارتفاع النصب مترًا ونصف. ويقع النصب في الطرف الشمالي الشرقي من القمة وعلى بعد 10 أمتار تقريبًا من أعلى نقطة في الجبل.

(1) وادي صلالة يتبع بلاد الشعيب.
(2) نجد المسانح، يقع بالاتجاه الجنوبي من وادي عراعر ويصب في وادي صلالة.
(3) جبل الجميمة يقع غرب وادي المضو التابع للشعيب، ويشاهد من سيلة مُريس المعروفة بسائلة ماود، التي تنزل إلى بلدة ريشان قعطبة ثم حبيل السلامة في سناح بالضالع.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومن جبل الجميمة يتجه خط الحدود، في خط مستقيم، إلى الجوس الأسود بذي طيبة[1].

(10)

يقع الجَوْس، المشار إليه على الخريطة بـ [10]، على خاصرة جبل بين وادي لحسون[2] ووادي المثعارة[3]. حُدِّدت هذه النقطة بنصب من الحجر غير المنحوت ودون تثبيت. ومن الجوس الأسود يتجه خط الحدود، في خط مستقيم، إلى نجد المثعارة[4].

(11)

يعتبر نجد المثعارة، المشار إليه على الخريطة بـ [11]، مكانًا سهليًّا يطل على الممر الجبلي الذي يكوِّن خط تقسيم مياه وادي المثعارة ووادي جرب[5]. ولتحديد المكان بُني نصب من الحجر والأسمنت، قاعدته عبارة عن مربع يبلغ طول ضلعه 80 سنتمترًا ويبلغ ارتفاعه مترًا ونصف المتر، لكن رأى المفوضان أن النصب لم يكن مفيدًا، واتفقا على هدمه. ومن نجد المثعارة يتجه خط الحدود، في خط مستقيم، إلى لكمة جثام[6].

(1) الجوس الأسود في منطقة ذي طيبة الأثرية، يقع إلى الشرق من مدينة قعطبة.
(2) وادي لحسون يقع في محارث قرية لحسون في مُريس، وسكانه كانوا يتبعون الشعيب.
(3) وادي المثعارة، يقع في بلدة المضو بالشعيب.
(4) نجد المثعارة: تلة صغيرة مستوية، تقع على سفوح الجبال المطلة على بلدات أقذيذ والمشارع والمضو من بلاد الشعيب.
(5) الجِرْب بكسر الجيم وتسكين الراء، وادٍ من محاريث بلدة المضو الشعيب، وهو غير الجُرَب في بلاد مُريس.
(6) لكمة جثام: بدون (ال التعريف)، تقع بالقرب من وادي المثعارة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(12)

تعتبر لَكَمة جثام، المشار إليها على الخريطة بـ [12]، النقطة العليا من اللَّكَمة نفسها. وقد شُيِّد نصب من الحجر والجير على بُعد 30 مترًا (جنوبًا) من النقطة التي أقرتها اللجنة، أي من قمة اللكمة، ولكن هذا النصب هُدم بأمر من اللجنة؛ لأن هذه المنطقة كانت نقطة خلاف بين سكان مريس وسكان الشعيب. ومن لكمة جثام يخترق خط الحدود وادي الجرب، في خط مستقيم، حتى يصل إلى لكمة الحمراء[1].

(13)

تعتبر لكمة الحمراء، المشار إليها على الخريطة بـ [13]، خاصرة جبل، تقع بين المنطقة الزراعية في الحقل[2] ووادي الجرب. ولم تُحَدَّد هذه النقطة بنصب. ومن لكمة الحمراء يخترق خط الحدود، في خط مستقيم، إلى لكمة صولة[3] ومزارع الحقل، ويمر تحت شجرة تين (بَلَس)[4]، ليلتقي بالطريق الذي يصل المنطقة الزراعية المسماة "الحقل" وأسفل جبل العوابل. وفي هذا المكان شُيِّد نصب أطلقت عليه اللجنة اسم نصب بَلَس.

(14)

ويقع نصب بلس، المشار إليه على الخريطة بـ [14]، في الحافة الجنوبية من المنطقة الزراعية الحقل، جنوب شجرة التين. وقد حُدِّدت هذه النقطة بنصب من

(1) تقع اللكمة الحمراء بين مضو الشعيب وعُتبات مُريس.
(2) يقع الحقل في غرب وادي المضو وشمال لكمة السودة.
(3) لكمة صَوَّلة، بفتح الصاد وتشديد الواو المفتوحة.
(4) شجرة التين (البلس) المُشار إليها بالبرتوكول ما زالت في مكانها إلى وقتنا هذا، وموقعها مطل على وادي ذي سَوِيْد بالقرب من لكمة ذي صَوَّلة.

الحجر والجير قاعدته عبارة عن مربع يبلغ طول ضلعه 80 سنتمترًا، وارتفاعه متر و70 سنتمترًا تقريبًا. ومن نصب بلس يتبع خط الحدود حافة الحقل الجنوبية حتى يصل جوس الحذأة الأسود[1].

(15)

يعتبر جوس الحذأة الأسود، المشار إليه على الخريطة بـ[15]، صخرة سوداء كبيرة تقع غرب وادي الحذأة[2] عند أسفل خاصرة جبل شمال شرقي حيد الخطم[3]. ومن جوس الحذأة الأسود يتبع خط الحدود خط تقسيم مياه وادي حيد الخطم إلى أعلى نقطة من الوادي.

(16)

يعتبر حيد الخطم، المشار إليه على الخريطة بـ[16]، النقطة الأكثر ارتفاعا من الجبل المعروف بالاسم نفسه، الذي يقع بين وادي عراش[4] ووادي الحذأة. وقد تم تحديد هذه النقطة بنصب من الحجر المنحوت والأسمنت، بحجم النصب المذكور في فقرة رقم [9] نفسه.

أر. أه. وهاب، كولونيل، مفوض بريطاني.
مصطفى، كولونيل، مفوض عثماني.
حرر في نسختين في قعطبة بتاريخ 18 أكتوبر 1903م.

(1) جوس الحذأة، يقع جنوب غرب بلدة العُتبات مُريس، وهو جوس أسود شهير لا يوجد فيه سكن.
(2) وادٍ صغير، يقع جنوب شرق حيد خطم وغرب القهرة.
(3) حيد الخطم جبل شهير، يحده من الجنوب الشرقي بلدة القهرة ومن الشمال العتبات في مُريس.
(4) وادي عراش، يتبع منطقة حبيل الجلب.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(2) بروتكول 1904

من حيد الخطم تتجه الحدود إلى رأس وادي صغير يسمى تنامة[1] [17] مخترقة المناطق الزراعية في العتبات[2]. ثم تتجه في خط مستقيم إلى جوس النيسة[3] [18] ومنها تتجه مباشرة إلى رأس نقيل عدنة[4] [19] لتنطلق عبر منسمة[5] إلى رحاب الورد[6] [20] ومن هذه المنطقة إلى نقيل سويداء[7] [21] لتتجه بعد ذلك في خط مستقيم إلى نجد ماود[8] [22] لتنطلق بمحاذاة خط تقسيم المياه حتى قمة جبل بركان[9] [23].

ومن هذه القمة تهبط الحدود حتى لكمة الكوربية[10] [24] ومنها تتجه في خط مستقيم إلى لكمة قاسم سراو[11] [25] المحدد بنصب من الأسمنت ومن

(1) وادي تنامة، يقع غرب وادي العتبات وشمال شرق حبيل الجلب.
(2) العتبات في أطراف بلاد مُريس.
(3) جوس النيسة يقع غرب وادي العتبات وشمال حبيل الجلب.
(4) نقيل عدنة، أو عدن، يقع في وادي تنامة.
(5) منسمة، تقع شمال نقيل العدنة، وغرب شعب العقبة في جهة مريس، وشرق العجمة من جهة الضالع.
(6) رحاب الورد، وادٍ صغير يقع بجانب وادي النيسة.
(7) نقيل السويداء أو السوادة، يقع غرب قرية حمِثْ مُريس وشرق جحمة التابعة لقرية العُقلة في الحصين بالضالع.
(8) نجد مَاْوَد، بفتح الميم وتسكين الألف وفتح الواو، وادٍ وقرية جبلية تقعان تحت جبال ضفي بالقرب من حصن ريشان في قعطبة.
(9) جبل بَرْكَان، بفتح الباء وتسكين الراء وفتح الكاف، جبل شهير يطل على بلدة حبيل الجلب من جهة الشمال وعلى وادي جُحَمة من الجنوب وعلى بلدة العُقلة من جهة الشرق، أما الجهة الغربية، فيطل على حصن الصفية التابع لبلاد ريشان في قعطبة.
(10) لكمة الكُوربية، تقع بين جبل بَرْكَان وبلدة زريع.
(11) لكمة قاسم سراو، لكمة مستوية، تقع تحت لكمة الكُوربية بمحاذاة لكمة عراش.

هنا تتجه الحدود إلى لكمة صغيرة[1] [26] التي تقع في المنحدر الجنوبي لجبل جرذ[2] ومحددة أيضًا بنصب من الأسمنت. ومن هنا تتجه الحدود في خط مستقيم إلى حبيل الذراع[3] [27] المحدد بنصب من الأسمنت.

ومنه إلى نقطة [28] التي تقع على الطرف الغربي من حبيل بدر[4] بقرب نجد الأسلوم المحدد كذلك بنصب من الأسمنت. ومن هذه النقطة يتجه خط الحدود مباشرة إلى النقطة [29] التي تقع قرب الطرف الغربي من حبيل الصريمي[5] المحدد بنصب من الأسمنت، ثم تخترق الوادي إلى النقطة [30] الواقعة في حبيل العمودي[6] والمحددة بنصب مثبت. ومن هنا تتجه، في خط مستقيم، إلى نقطة تقع في حبيل الجردمي[7] [31] والمحددة بنصب مثبت، ثم تخترق وادي العبارى[8] في خط مستقيم إلى نقطة في حبيل خضر[9] [32] محددة أيضًا بنصب مثبت. ومن هذه النقطة تتجه الحدود، في خط مستقيم، إلى نقطة في حبيل الظفير[10] [33] محددة بنصب من الأسمنت ومنها تنطلق، في خط مستقيم، حتى

(1) اللكمة الصغيرة المُشار إليها في هذا البروتوكول، تُسمَّى لكمة المسيجد في الحصن.
(2) جبل جَرْذ يقع جنوب ريشان، وشرق قعطبة.
(3) جنوب غرب دار الذراع، وشمال غرب بير الأسلوم.
(4) حبيل بدر في جوار حبيل الذراع في سناح بالضالع.
(5) حبيل الصريمي، يحده من جهة قعطبة: وادي شداد، ومن جهة الضالع: حبيل السلامي.
(6) حبيل العمودي، كان عبارة عن مساحة خالية تفصل بين قعطبة وسناح.
(7) حبيل جردمي، يقع باتجاه بلدة معزوب عامر.
(8) وادي العبارى يقع شمال جوس الجمّال في بلاد حَجْر العليا بالضالع.
(9) شمال حبيل جديل، الذي يقع إلى الشمال من منطقة العبارى.
(10) حبيل الظَفْير، بفتح الظاء وتسكين الفاء، حبيل يقع بجانب حبيل عُبيد وبلدة صُبيرة الجُبّ جنوب غرب قعطبة، وهو حد فاصل ما بين بلدتي المشاريح في حجر بالضالع والثُّوخب في الحُشا.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

حبيل النص[1] [34] وهنا تم تشييد نصب من الأسمنت.

أر. أه. وهاب، كولونيل، مفوض بريطاني.

مصطفى، كولونيل، مفوض عثماني.

ومن هنا تتجه الحدود، في خط مستقيم، إلى لكمة التراب[2] [35] المحددة بنصب من الأسمنت ومنها إلى النقطة [36] التي تقع في حبيل الرحاء[3] والمحددة كذلك بنصب من الأسمنت، ثم تنطلق، في خط مستقيم، إلى قبر الولي عمر إسماعيل[4] [37]، ومنه تمر وسط قليعة العليا[5] المطلة على حبيل خورة[6] [38] المحدد بنصب مثبت. ثم تمر الحدود وسط المنطقة الزراعية القريبة من قليعة السفلى[7] لتصل إلى الدكام[8]. ومن هذه النقطة تتجه الحدود، في خط مستقيم، إلى قمة جبل سرير[9] [39]. ومنها إلى النقطة المسماة

(1) يقع جنوب وادي ريبي وشمال غرب لكمة الدوكي.

(2) لكمة التراب تقع جنوب لكمة الطيرمة ويجاورها من الشمال غول عمبرة ومن الغرب غول بن نشير.

(3) حبيل الرُّحَا بتشديد الراء المضمومة وفتح الخاء، حبيل يقع بالجانب الجنوبي من بلدة عُقَيْب الحُشا والمِرْياح في حَجْر بمحاذاة حبيل الشمس.

(4) يقع شرق بتار، ما بين جرب العواض وبير عطاني.

(5) قُليعة العليا، كانت تدخل ضمن حدود مخلاف الحُشَا، وبعد الاستقلال أصبحت ضمن أراضي الجنوب، وتقع قُليعة العليا إلى الشمال الغربي من المشاريح في حَجْر.

(6) حبيل الخُورة يقع جنوب شعب أبيض التابع لبلاد الحشا.

(7) قُليعة السفلى، تقع شمال غرب المشاريح، وهي من ضمن محاريث بلاد فجرة الدكام حَجْر.

(8) بلاد الدكام تقع غرب مخلاف حَجْر، على مجرى وادي تُبَن غرب الضالع، ما بين مخلاف الحُشَا وسلاسل جبال جحاف في الضالع.

(9) جبل سرير، يقع في بلدة المِرياح في حَجر، وهو غير جبل السرير في جحاف.

المنصورة[1] [40] تاركة طريق الحُشا[2] الذي يقع بين النقطتين [39] و[40] بأكمله لتركيا.

من المنصورة تتجه الحدود إلى النقطة المسماة فنانة[3] [41] تاركة المنطقة الزراعية التابعة لقرية حيفة[4] في جهة طريق الحشا.

أر. أه. وهاب، كولونيل، مفوض بريطاني.

مصطفى، كولونيل، مفوض عثماني.

من فنانة تهبط الحدود، عبر خاصرة الجبل، إلى رأس حفاصة[5] ومنه تتبع سفح خاصرة الجبل. وبعد أن تمر على لكمة الشجة[6] ولكمة حوش[7] تصل إلى قمة جبل ريمة[8] [42] ومن هنا، تتبع خط تقسيم المياه وتمر في جول عقربة[9] لتصل

(1) تقع المنصورة في أعلى وادي زريبة من جهة حجر، ويجاورها من الغرب نقيل رفاص في جهة الحُشا.
(2) الحُشَا، بضم الحاء وفتح الشين، وهي اسم لجبل شاهق الارتفاع ومخلاف كبير.
(3) فَنَانَة، تقع جنوب غرب لكمة القدان في منطقة فَجْرة الدكام بوادي حَجْر، وجنوب شرق حيفة في منطقة الحشا.
(4) قرية حيفة تقع في رأس جبل الحُشا، وتطل على قرى مخلاف حَجْرُ بن ذي رُعَيْن.
(5) رأس حفاصة، يتبع غيل أعمور في بلاد الأحمدي بالضالع.
(6) تقع الشجة في شرق شعب حسان وشمال شعب حروث.
(7) سجلت بالفرنسي (Hush حوش) وفي الترجمة الإنجليزية (Husn حُسْن) وقد يكون المقصود بها لكمة أو جبل حُسان (Husan) فهو الموقع التالي الذي مر فيه خط الحدود بعد لكمة الشجة وقبل جبل ريمة.
(8) جبل ريمة، يقع في نهاية شعب ريمة التابع لبلاد الأحمدي، ويحده من الجنوب لكمة قعدل ومن الشرق لكمة الحاقة.
(9) جول عقربة أو لكمة عقربة يحدها من الغرب وادي هادي، ومن الجنوب شعب ذحل الذي تنتهي مياهه في منطقة غنية.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

إلى لكمة قيمة[1]، ثم تخترق وادي حورة تاركة قرية الصانع[2] لتركيا وقرية غنية[3] وقبر غانية بنت إبراهيم[4] في جهة الأحمدي، وتصعد حتى تصل رهوة الفسيح[5] ومنها تتجه في خط مستقيم إلى كود أسود[6] [43].

ومن هذا المكان تتبع الحدود خط تقسيم المياه حتى رأس ذخار[7] ومنه تتجه إلى حبيل شرجة[8] التي تخترقه حتى تصل لكمة الشبه[9] ومنها تتجه إلى لكمة الشجفا[10] [44] مخترقة وادي تصعان[11] عند التقائه بوادي مغيلان[12]، ثم خط تقسيم المياه حتى لكمة البسيسة[13]، مخترقة النقاط المسماة: لكمة

(1) تقع في غرب شعب ذحل وغرب لكمة شجر التي تطل على وادي ذحل من الجهة الشرقية.
(2) الصَّانع بتشديد وفتح الصاد وتسكين الألف، وادٍ وقرية تقعان ضمن محاريث وادي حورة غنية في بلاد الأحمدي بالضالع.
(3) حَورَة غَنيَة، بفتح الغين والياء، وهي من محاريث بلاد الأحمدي بالضالع.
(4) قبر الولية غنية بنت إبراهيم، يقع في قرية غنية التابعة لمخلاف حورة غنية من بلاد الأزارق، ولهذه الولية أوقاف باسمها حتى اليوم، وقبرها يقع داخل مسجد غنية المطل على قرية غنية.
(5) رهوة الفسيح، ظلت حد فاصل ما بين مخلاف الحُشَا وبلاد الأحمدي في الأزارق.
(6) الكود الأسود، عبارة عن لكمة كبيرة تقع وسط غيل الفسيح، وهي حد فاصل بين بلاد الأحمدي بالضالع ومخلاف الحُشا.
(7) رأس ذَخَار، بفتح الذال والخاء، قمة في أعلى جبل ذخار في جنوب غرب بلاد الأحمدي.
(8) حبيل شرجة: حبيل كبير، يمر خط الحدود في حافته الغربية، ويقع شمال لكمة الشبة.
(9) لكمة الشبه: تقع شمال عبال.
(10) الشجَّفا، لكمة مرتفعة تقع في أعلى شعب خريم، ويحدها من الشمال منطقة عبال.
(11) تَصْعَان، بفتح التاء وسكون الصاد وفتح العين، وادٍ يصب مجرى مياهه إلى وادي تُبَن، ويتبع إداريًا بلاد الأحمدي بالضالع.
(12) يلتقي الواديان شمال شعب عبال.
(13) منطقة البسيسة تابعة للحواشب، تقع جنوب قرية تصعان الأحمدية من بلاد الأزارق بالضالع.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

صراية[1]، لكمة المشمار[2]، رهوة حلحال[3]، ولكمة الحصون[4] ولكمة الممطار[5] [45]. وفي هذه النقطة تلتقي حدود الحوشبي والأحمدي والقماعرة[6] ولكمة قاصحة[7] ولكمة جبيل[8] ولكمة القفلة[9].

من نقطة بسيسة[46] تنحدر الحدود مع خاصرة الجبل وتمر عبر شعبين[10] ورهوة نجد الطويلة[11] [47] المحددة بنصب من الأسمنت، ومن هنا تمر الحدود بين قرى الخرانين[12] (الحوشبية) وقرى الصارح القمعرية[13] ورهوة

(1) لكمة الصراية، أو السراية تقع في شمال لكمة مشمار أو المشمر.
(2) لكمة مشمار، أو مشمر لكمة ترتفع عن سطح البحر حوالي 1213 قدمًا، ومياهها تتجه شرقا باتجاه شعب دابة في بلاد الأحمدي، وغربًا إلى شعب مذان، ومن ثَم إلى وادي خُريم (بضم الميم) في بلاد ماوية.
(3) رهوة حِلِحَال، بكسر الحاء واللام وفتح الحاء الثانية، تقع في أعلى شعب حلحال التابع لبلاد الأحمدي في الأزارق بالضالع.
(4) لكمة الحصون تقع في قمة جبل مرتفع تصب مياهه من جهة الشمال الشرقي إلى شعب بدهي الذي تنتهي مياهه إلى وادي حلحال ومن جهة الغرب إلى وادي تقسيم في جهة ماوية.
(5) لكمة الممطار، تقع في أعلى الجبل المطل على شعب ملقوم، وعلى شعب تقسيم من جهة ماوية.
(6) القماعرة اسمٌ ظلَّ يطلق في عهد الأتراك على ناحية ماوية.
(7) قَاْصِحَة، بفتح القاف وتسكين الألف وكسر الصاد وفتح الحاء، وهي تقع في حبيل قاصحة شمال غرب بلاد الحواشب وتتبع إداريًا المسيمير بلحج.
(8) تقع جنوب غرب قاصحة.
(9) لكمة القفلة، وهي لكمة ومنحدر كبير تصب مياهها إلى وادي تُبَن وتتبع مخلاف العُمري في بلاد الحواشب في لحج، وهي لكمة فاصلة بين الحواشب وماوية تعز.
(10) لكمة شعبين في أعلى شعب شعبين، جنوب رهوة مقفازة في أطراف بلاد الحواشب.
(11) تقع جنوب منطقة صراور.
(12) تقع شمال غرب جبل حرفة في حدود الحوشبي.
(13) قرى الصارح تقع شمال رهوة فضال في حدود الحواشب مع (العماقرة) ماوية.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

عسيق[1]، حتى تصل إلى رأس المحرابي[2]، لتدور حول رأس وادي الشبوه[3] ثم تصل إلى الرزمة[4] [48] المحددة بنصب من الأسمنت، يقع في شمال الشبوة، ومنها تتجه الحدود إلى قمة تلال الطوال[5] والعكاد[6] [49] المحددة بنصب من الأسمنت، ثم تتبع النقاط المرتفعة في حبيل عرابي[7] حتى تصل مسجد عرابي.

ومن هذه النقطة تتجه الحدود، في خط مستقيم، إلى أسفل المشاري[8] [50] المحدد بنصب من الأسمنت، ومنه تتبع لسفح خاصرة الجبل حتى تصل إلى جبل الكعيدات[9]، ومنه تتبع خط تقسيم المياه حتى رأس نامس[10] [51].

أر. أه. وهاب، كولونيل، مفوض بريطاني.

مصطفى، كولونيل، مفوض عثماني.

(1) تقع في أعلى شعب عسيق في بلاد الحواشب وفي غرب رهوة فضال.
(2) المحرابي اسم لمخلاف وقبيلة تمتد بين بلاد الحواشب لحج وبلاد الأزارق الضالع.
(3) وادي الشبوة نسبة إلى جبل الشبوة الذي يقع في شرق وادي حلجوم في حدود الحواشب.
(4) الرزمة في شمال واداي الشبوة في طرف الحواشب، ويقع جنوب شعب صالح في حدود ماوية مع الحواشب.
(5) لكمة الطوال: تقع في غرب وادي جلحوم في أطراف بلاد الحواشب.
(6) جبل العكاد: مجاور للكمة الطوال، ويحده من الغرب وادي قرقحان في أطراف ماوية أو ما كان يطلق علية القماعرة.
(7) يقع في شمال غرب لكمة الدولة في أطراف بلاد الحواشب.
(8) أسفل المشاري: يقع في أسفل شعب امذياب (الذياب)، وشرق دار المحرابة التابع لماوية، وشمال غرب لكمة ظلال الحمر التابعة للحواشب.
(9) تقع الكعيدات جنوب غرب رأس شعب عريابي.
(10) رأس جبل النامس يقع في جالسة في أطراف ماوية، وغرب لكمة كنز طاهر في جهة بلاد كرش.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(3) بروتكول 1904

من رأس نامس [51] تتجه الحدود نحو موردفين[1] لتتبع بعدها سيلة نشامة[2] حتى تلتقي بوادي حقب[3] [52] ومن هنا ترتفع إلى قمة جبل أعكور[4] تاركة قرية المدفنة[5] للحواشب. ومن جبل أعكور تتبع خط تقسيم المياه بين وادي خرف[6] ووادي الوبيد[7] حتى تصل إلى جبل شعب علي[8] لتمر بين قرى الدمنة (القماعرة) ومقلة (الحوشبية). ثم تتبع السفح الأسفل حتى ركبة تسنم[9]

(1) ورد في البرتوكول هكذا (Mourdifin) وربما يكون المقصود بها (المترادفين) وهما: حيدان أو صخرتان فوق بعض. وبشكل عام يفترض أن يقع المكان المقصود بعد رأس نامس وعلى مقربة من سيلة النشمة، بحسب سير خط الحدود، الذي أتجه بعد ذلك إلى أمدفنة (المدفنة).

(2) سيلة نشامة أو نشمة كما تعرف حاليا تقع غرب رهوة معاب في جنوب رأس جبل نامس.

(3) نقطة التقاء وادي حقب مع سيلة نشمة تقع في غرب منطق الحصور الحوشبية وجنوب شرق دار الدرب التابعة لماوية.

(4) جبل أعكور يقع شرق شعب علي، ومياهه تتجه شمالاً إلى المدفنة في أعلى وادي حقب وجنوبًا إلى وادي سودان.

(5) المدفنة أو المدفانة تقع على الجانب الجنوبي من وادي حقب، عند المنطقة التي تلتقي بها المياه النازلة من رأس نامس الذي يقع شمالها ومياه جبل أعكور الذي يقع في جنوبها.

(6) يقع في غرب بلاد الحواشب وجنوب دار الدرب في جهة ماوية.

(7) وادي الوبيد، يقع شرق ركبة تسنم، وشمال غرب الرجشي.

(8) شعب علي، يقع غرب جبل أعكور وتصب مياهه إلى المدفنة.

(9) ركبة تسنم تقع في أعلى شمال شرق شعب تسنم الذي يصب مياهه إلى وادي السودان.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومنها تتجه إلى ملتقى شعب تسنم بوادي السودان[1] [53] تاركة الوادي المسمى شعب تسنم ومنطقته الزراعية لمقاطعة القماعرة.

من هذه النقطة تتجه إلى قمة فرش حردة[2] تاركة قرية الحردة للحواشب. ومن قمة فرش حردة تتجه في خط مستقيم إلى فرش خوصلي. وبعده تخترق ورزان[3] حتى تصل إلى قمة رابية تسمى دار القاهر[4] [54]، تاركة قرية طريان للحواشب.

من دار القاهر تتجه الحدود إلى جبل حمالة[5]، وتتبع سفح الجبل حتى تصل نجد الرهوة[6] ومنه تتجه إلى دار عويض[7] [55] ثم إلى نقطة مرتفعة تدعى الحويمي[8] أو جبل المقبوبة[9] لتنزل مع الجانب الأيسر لسيلة اللصب[10] حتى

(1) وادي السودان يبدأ من وديان صغيرة في شمال ماوية وغربها، ويمر جنوب الخليف في بلاد حُمر، ويستمر إلى أن يلتقي بوادي ورزان في منطقة المفترشة في بلاد الحواشب.
(2) تقع منطقة حردة في غرب ملتقى وادي السودان مع وادي ورزان.
(3) وادي وبلدة وَرَزَان، يقعان في اتجاه عيانة غرب الحواشب باتجاه الشريجة.
(4) دار القاهر، يقع غرب جبل حمالة وشمال دار الأكمة من جهة الراهدة.
(5) جبل حمالة، جبل مرتفع يقع في غرب محمومي.
(6) نجد الرهوة يقع شرق جبل حمالة وتتجه مياهه إلى منطقة كرش.
(7) يقع في شرق دار الأكمة في الحدود مع تعز.
(8) منطقة الحويمي، تقع ما بين كرش والشريجة وهي تابعة لبلاد كرش، وفيها حمام مشهور ذو مياه كبريتية حارة.
(9) جبل المقبوبة، جبل صغير داخل جبل حمالة من جهته الشرقية.
(10) سيلة اللصب، تقع شمال شرق محمومي في غرب بلاد الحواشب وتصب مياهها في وادي ورزان عند دار مفطارشة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

تصل لكمة مقيبرة[1] [56] الواقعة عند ملتقى سيلة اللصب ووادي سحي[2]. ومن هذا تصعد مع الجانب الأيمن لوادي سحي وتتبع خط تقسيم المياه على طول جبل شيفان[3] حتى تصل قمة نجد نجمية. ومنها تتبع خط تقسيم المياه حتى رأس جبل صراف[4] [57] مخترقة النقطتين المسماة المليّقة ونجد ثجهات[5].

ومن رأس جبل صِّراف [57] تتجه الحدود في خط مستقيم إلى نجد مُسمّع[6]، تاركة دار ناصر حربي[7] للحوشبي وقرية صراف لليوسفيين[8]، ثم تقوم بتقسيم مياه شريرة[9] حتى تصل نجد شبب[10] ومنه تتجه في خط مستقيم مخترقة الرقبين وكنحان[11] إلى قلات النوب[12].

(1) لكمة مقيبرية، تابعة لمنطقة اللصب.
(2) وادي سحي يقع غرب جبل شيفان في أطراف الحواشب وشرق جبل حمام في جهات الشريجة تعز.
(3) جبل غيفان أو شيفان، يقع على ارتفاع 1040 قدم في شمال شرق نجد نجمية، ومياهه تنزل من جهته الشرقية إلى وادي ورزان ومن الجهة الغربية إلى وادي سحي.
(4) يقع شرق الشريجة.
(5) نجد ثجهات، يقع جنوب شرق الشريجة، على مقربة من الجبوبة من جهتها الشمالية.
(6) يقع شمال شعب مرزاع.
(7) دار ناصر حربي يقع في شمال المرزاع في كرش.
(8) منطقة اليوسفي تتبع تعز وتقع غرب بلاد الحواشب، وينزل منها وادي عقان الذي تلتقي مياهه مع وادي تبن في منطقة جول مدرم.
(9) تقع جنوب نجد مُسمة وشرق شعب مرزاع.
(10) نجد شبب، يقع في غرب حيط النوب.
(11) كنحان، يقع شمال الركبين ومياهه تنزل من جهته الشرقية إلى السفلية في كرش، ومن الغرب إلى منطقة الحريشة في جهة الراهدة.
(12) قِلَات جمع قَلْتَة، وهي أحواض صغيرة تتجمع بها المياه التي تتسرب من تحت الصخور، وتقع شمال غرب جبل قرع.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

من هذه النقطة تجتاز الحدود الخاصرة الغربية لجبل قُرع[1] التي تقع في منتصف الطريق بين نجد برو[2] وقمة جبل قُرع، ثم تهبط باتجاه وادي حدابة[3] مارة وسط قرى حوادي (القبيطة) وقرى سرف. وبعد أن تخترق وادي حدابة تصعد بين الدار الصغيرة المسماة سالم بلس وشعب شوجة حتى تصل قمة هذا الشعب. ثم تتبع خاصرة الجبل التي تخترق نوبة أذن ضفيرة في جزئها الأعلى المسمى محاريقة، تاركة عُليبة وبقية القرى ومناطقها الزراعية للقبيطة.

أر. أه. وهاب، كولونيل، مفوض بريطاني.
مصطفى، كولونيل، مفوض عثماني.

تهبط الحدود من محاريقة [58] في خط مستقيم، إلى طور امخليوة ثم إلى عرق الأسود[4] تاركة غيل سويداء للصبيحيين ثم تصعد إلى قمة جبل عسلة[5] ومنها تتجه في خط مستقيم إلى قرن صارح ثم في خط مستقيم أيضًا إلى الحميرة[6] [59].

من الحَمَّيْرة تصعد الحدود خاصرة الجبل عبر لكمة طوير إلى نقطة تقع على بعد واحد كيلومتر جنوب نجد برو[7] تاركة قطم للقبيطة لتتجه إلى رقاب في رأس وادي تقار. ومن هناك تتبع الجانب الأيسر لوادي تقار حتى تصل إلى نقطة تقع على بعد واحد كيلومتر تقريبًا فوق ملتقى شعب سوقمي ووادي تقار، لتتجه

(1) يقع في أعلى وادي جرار من جهة الحواشب وشرق جبل النبي شعيب في جهة القبيطة.
(2) نجد البرو يقع غرب جبل قورة في أطراف حدود القبيطة تعز.
(3) وادي حِدابة الجُريبة يقع بكرش، بجانب بلدة الربوع القبيطة.
(4) طور امخليوة وعرق الأسود تقعان شمال غرب وادي المليح التابع لبلاد المطرفي في بلاد الصبيحة.
(5) جبل العسلة أو العصلة يقع في شرق منطقة العنجرة في حدود القبيطة.
(6) تقع في شرق لكمة مقشة في أقصى جنوب القبيطة.
(7) يقع نجد برو في شرق الحجيفة في حدود القبيطة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

منها، في خط مستقيم، إلى نجد حسين ونجد مطارد[1]. ومن نجد مطارد تهبط الحدود، عبر خاصرة الجبل إلى وادي السحر الذي تجتازه في منتصف الطريق بين نوبة منها وحبيل ولكمة، ثم تصعد إلى قبة العوسجة[2][60] لتتجه منها في خط مستقيم تقريبًا إلى نجد جعمة ونجد شعب.

من نجد شعب تدور الحدود حول رأس وادي شعب لتتبع الرابية حتى تصل إلى أعلى نقطة يطلق عليها ركيزة[3] [61] والتي يبلغ ارتفاعها 4640 قدمًا، تاركة قرى المرابحة في مقاطعة القبيطة. ومن هذه النقطة تتبع الروابي الواقعة في يمين وادي شعب حتى تصل قمة جبل نبات [62] منحنية قليلًا نحو الجنوب لتترك نوبة العبسي الواقعة في وادي ضوكة لمقاطعة القبيطة.

من قمة جبل نبات تدور الحدود حول الجانب الشرقي من حبيل عشة الواقع في حرشة (أنقاض بيت قديم) لتتجه منه، في خط مستقيم، إلى نقطة تقع في الجانب الغربي من وادي معادن (المفاليس) الواقع بين حرشة وربوة ابن علوان. وتتجه الحدود من هذه النقطة في خط مستقيم إلى قمة المدورة ومنها إلى قمة جبل حور، ثم تمر بالنقاط التالية: رأس فهدان، والحرب، ورأس الحيات الحمراء، ونجد المسجد، ورأس صلب، نزيهي وأبار القمية[4] لتصل إلى الولي عثمان[5] [63].

(1) يقع نجد مطار شمال غرب الشرجة في بلاد المنصوري.
(2) تقع قبة العوسجة في جنوب غرب الجحلات من جهة القبيطة، وفي أعلى وادي نفاخة من جهة الصبيحة.
(3) تقع جنوب المرابحة، وفي أقصى شمال شرق وادي شعب من جهة الصبيحة.
(4) تقع بجوار حبيل السبد في بلاد الجرابي.
(5) يقع ضريح الولي عثمان في شرق حبيل صالح، وعلى مقربة من نقطة التقاء وادي معبك

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ام. ار.

ار. اه. دبليو.

ملحوظة: يحق للصبيحيين حسب الأعراف القبلية القديمة استخدام مياه عين غيل مولع التي تقع في الناحية العليا من وادي معادر حتى المكان المسمى حمراء مخزوجي.

تمر الحدود غرب الولي عثمان ثم تصعد إلى هيجة النوب[1]. ومنها تتبع الروابي الواقعة بين وادي معبق ووادي شوار حتى تصل رأس الأرف[2] [64].

من رأس الأرف تهبط الحدود مع خاصرة الجبل حتى تصل إلى نقطة تقع على الجانب الأيسر من وادي عديم[3]، شمال نوبة رشيد، ثم تتبع الجانب الأيسر للوادي حتى تصل نقطة تسمى بوسولي[4] تاركة المنطقة الزراعية للزريقيين.

من بوسولي تتجه الحدود إلى شمال قرية خبانة ثم تصل إلى برح امفتيقة. ومنه إلى صخرة عبد التي تطل على وادي كحنان ثم تخترق الوادي نفسه وتتبع مسيلة وادي أمحنجرة[5] حتى تصل إلى رأس عقربي. ومن هنا تهبط الحدود إلى

بوادي معادن.

(1) تقع في أعلى وادي ملاحين.

(2) مرتفع جبلي يطل على وادي رسان في بلاد الحُميدي من جهة الغرب وعلى وادي شاور في بلاد الصبيحة من جهة الشرق.

(3) يقع ذلك الجزء المقصود من وادي عديم شرق جبل بحمان في بلاد الجلادي بالصبيحة.

(4) تقع شرق جبل بحمان وشمال منطقة قرية خبانة.

(5) يقع وادي امحنجرة (الحنجرة) شمال جبل حبنان.

ملتقى شعب دويمة وتصعد إلى راس هيجة أمرمف[1] ثم تتبع الروابي مارة بنقطة

تسمى قرقحيل[2] حتى تصل برح أمعشرة[3] (خورجي) [65].

ام. ار.

ار. أه. دبليو.

(1) يقع جنوب شعب دويمة.
(2) تقع شرق برح الركنة.
(3) شمال جبل المراحص وجنوب جبل وابش.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(4) بروتوكول 1905م

الحاضرون:

نيابة عن تركيا: الكولونيل مصطفى رمزي بيه، مفوض عثماني.

نيابة عن بريطانيا: السيد جي. اتش. فيتزموريس، مفوض بريطاني.

بعد المناقشة المستفيضة التي جرت حول حدود الصبيحة في منطقة برح امعشرة (الخورجي) والمشار إليها على الخريطة بـ[65] و[69]، وبعد مراجعة كل الوثائق والأدلة الخاصة بها صرح السيد فيتز موريس، المفوض البريطاني، أنه بالرغم من أن كل الوثائق والأدلة والشهادات التي أدلى بها السكان الذين تم استجوابهم السنة الماضية في تلك البقاع تؤكد أن الحدود الغربية للصبيحة تمتد إلى اللكمة ومنها تتجه عبر عكار إلى المكان المسمى قدام، فإن الحكومة البريطانية، رغبة منها في المصالحة وتمشيًا مع مشاعر الصداقة التي اعتادت أن تتبادلها مع الإمبراطورية العثمانية، لم تر من المناسب التمسك، خلال عملية تعيين الحدود، بحقوق شيوخ الصبيحة في كل الأراضي التي طالبوا بها والتي تمتد من اللكمة إلى عكار ثم إلى قدام، ولذلك وافقت على المقترح الذي تقدم به مفوضوها والقاضي بأن تتجه الحدود من برح امعشرة[65] لتصل إلى قمة جبل نعمان الذي يقع على بعد 25 كيلومتر شمال غرب برح امعشرة نفسها وفي خط تقسيم المياه بين البحر الأحمر خليج عدن بشرط أن تتعهد حكومة الإمبراطورية العثمانية بأن لا تتنازل أبدًا لطرف ثالث عن الأراضي الواقعة بين هذه الحدود والخط الذي تكونه نقاط لكمة عكار – قدام.

هذا وبعد سلسلة من المشاورات بين الحكومتين الصديقتين، عرفت الحكومة البريطانية من سفيرها هنا في القسطنطينية أن الحكومة العثمانية قد بعثت لمفوضها بتعليمات في هذا الاتجاه.

وبالفعل صرح الكولونيل مصطفى رمزي بيه أنه قد استلم في تاريخ 19 مارس، وعن طريق وزارة الحربية، في وثيقة إمبراطورية، تعليمات جلالة السلطان تأمره بأن تعين حدود مقاطعة الصبيحة بخط ينتهي في حصن مراد. وصرح كذلك أنه بناء على ما جاء في الوثيقة تتعهد الحكومة العثمانية بأن لا تتنازل لطرف ثالث عن الأراضي الملاصقة لخط جبل نعمان – حصن مراد من جهة الشمال.

حرر المفوضان، بهذا الشأن، وصفًا مفصلًا لذلك الجزء من يبدأ من برح امعشرة [65] وينتهي في حصن مراد، وقاما برسم الحدود على الخرائط التي وقعاها وتبادلاها.

أما فيما يتعلق بالجزء من خط الحدود الواقع في شمال شرق النقطة [1] الواقعة في وادي بنا أي الحدود التي عينت بموجب الوثيقة الإمبراطورية المؤرخة في 30 يناير 1318 (12 فبراير 1903م) تبدأ من لكمة الشعيب في اتجاه الشمال الشرقي لتصل إلى الصحراء فقد صرح السيد فيتز موريس، المفوض البريطاني، بما أن الجزء الواقع بين مريس والشعيب قد سبق أن تم تخطيطه يجب إيجاد قاعدة لمد هذا الجزء من الحدود إلى الصحراء. وصرح أيضًا أنه بناء على ما جاء في الوثيقة الإمبراطورية سالفة الذكر فإن هذه الحدود يجب أن تتبع، بشكل عام وفي اتجاه الشمال الشرقي، خط مستقيم يمتد من لكمة لشعوب حتى الصحراء فما عدا الانحرافات التي تفرضها طبيعة الأرض. واستطرد قائلًا: إن الوثائق والأدلة التي قدمها شيوخ يافع تثبت بما لا يترك مجالًا للشك أن المناطق المسماة ربعتين[1] ونعوى[2]

(1) بلدة الرُّبيعتين تتبع حاليًا بلاد جُبَن، تقع على الضفة الشمالية لوادي بَنَا.
(2) نعوى (والصواب: نَعْوة) تقع في شمال شرق الربيعتين.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

والضبياني[1] تعتبر جزءًا من مقاطعة يافع، بينما تعتبر العولقي (جمع - عوالق) بكل أقسامها وتوابعها وكل أجزاء يافع الواقعة في جنوب وشرق الخط المذكور آنفًا أجزاء من المقاطعات التسع.

وبموجب التعليمات التي تلقاها من حكومته يعترف الكولونيل مصطفى رمزي بيه، أن القاعدة التي تعين بموجبها الحدود من النقطة رقم [1] الواقعة في وادي بنا، وبناء على ما جاء في الوثيقة الإمبراطورية المؤرخة في 30 يناير 1318 (12 فبراير 1903م) تقضي بأن تتبع الحدود بشكل عام الخط المتجه من لكمة الشعيب نحو الشمال الشرقي بزاوية 45 درجة إلى الصحراء شريطة أن تبقى منطقة جبن قضاء الرضاء. ويعترف أن مناطق الربعتين نعوي والضبياني تعتبر جزءًا من مقاطعة يافع وأن العوالق بكل أجزائها وتوابعها وكل جزء من يافع يقع في الجنوب وشرق الخط الشمالي الشرقي المذكور يعتبر جزءًا من المقاطعات التسع.

وأضاف المفوض العثماني أن الأهالي وغيرهم في منطقة الشيخ سعيد، الواقعة في الجانب العثماني، قد اعتادوا على جلب الماء من الينابيع الواقعة في منطقة الصبيحة ويتمنى عدم وجود أي مضايقة في استمرارهم باستخدام هذه الينابيع في المستقبل مثلما كان عليه الحال في السابق.

وصرح السيد فيتزموريس أن حكومته لا تعارض ذلك. وقد وافق مفوضا الحكومتين الصديقتين في هذا المحضر ووقعاه في نسختين ثم تبادلها.

مصطفى، كولونيل، مفوض عثماني

جي. اتش. فيتزموريس، مفوض بريطاني

التربة (الشيخ سعيد) في 20 إبريل 1905م.

(1) بني ضُبيان، منطقة في شمال غرب نعوة وفي شمال غرب يافع.

من النقطة [65] يمتد خط الحدود في اتجاه عام نحو الشمال الغربي ويتبع الجانب الشمالي من الطريق الممتد في أسفل جبل امعبدار[1] ثم في الجانب الأيسر من وادي خزانة[2] (52) لتصل إلى ممر مشرق (37) المشار إليه على الخريطة بـ [66]. ومنه يصعد خط الحدود إلى نقطة تقع في الخاصرة الشمالية لجبل طفازة[3] (47) ثم تخترق وادي الغرف (29) إلى نقطة تقع على بُعد نصف كيلومتر غرب قرية خبال (36) ومنها يصعد إلى قمة جبل نعمان [67].

ومن هذه النقطة يميل خط الحدود في اتجاه الجنوب الغربي ليتبع الخط الذي يفصل مياه البحر الأحمر من مياه خليج عدن مارًا بنقطة برهم رويس (34) ثم بنقطة جبل امنجاج (39) وجبل سيف ومنها يصل إلى برح الخيمة (ممر يقع على مسافة كيلومتر ونصف من قرية الخيمة) (49). ومنها إلى نجد امرهاز (54) ثم إلى جبل صنفة، ويصل إلى قمة جبل جريبة[4] [68].

ومن قمة جبل جروبة ينحدر خط الحدود مع الخاصرة الغربية للجبل ويتجه نحو الغرب في خط مستقيم حتى يصل قمة جبل كهبوب[5] ومن هناك يخترق المنطقة الصحراوية في خط مستقيم إلى قمة جبل كوة[6] [69] تاركًا بئر الهجري في الجانب التركي.

(1) العبدار، يقع شمال قرية رشيد.
(2) يقع في شرق جبل تفاسو، شمال بلاد المضاربة.
(3) يقع في شمال غرب المضاربة ويرتفع عن سطح البحر ب 3619 قدمًا.
(4) يقع شرق وادي معمار في بلاد المحولي.
(5) جبال كهبوب تقع في شرق وادي البزقة، وغرب وادي موبة، وتتمتع بموقع استراتيجي مهم بسبب اطلالها على مضيق باب المندب.
(6) يقع جبل كوة شرق الشيخ سعيد عند ركن باب المندب.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومن قمة جبل كوة (انظر خريطة الشيخ سعيد بنسبة واحد إلى 40000) يتبع الخط المرتفعات حتى يصل إلى أعلى نقطة على الخاصرة الجنوبية الشرقية لجبل كوة المشار إليها على الخريطة برقم [70] والمحدد بنصب. تبعد هذه النقطة (600) ياردة تقريبًا أي ما يقارب 550 مترًا من جنوب غرب التل المسمى على الخريطة جبل مجبية. ومن هذه النقطة الأخيرة يمتد خط الحدود في خط مستقيم إلى التل الصخري [71] المحدد بنصب وهو التل الشمالي من تلين يقعان في شمال غرب جبل سويدية ومن هناك يتجه في خط مستقيم إلى النقطة [72] المحددة بنصب وتقع على أعلى قمة من الهضبة المسماة حصن مراد والمعروفة أيضًا باسم الشيخ مراد وتتبع الحدود خاصرة الهضبة حتى تصل إلى شاطئ البحر في النقطة المشار إليها على الخريطة بـ[73].

مصطفى،كولونيل، مفوض بريطاني

جي. اتش. فيتزموريس، مفوض بريطاني

23 إبريل 1905م.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الملحق (ب) الخرائط

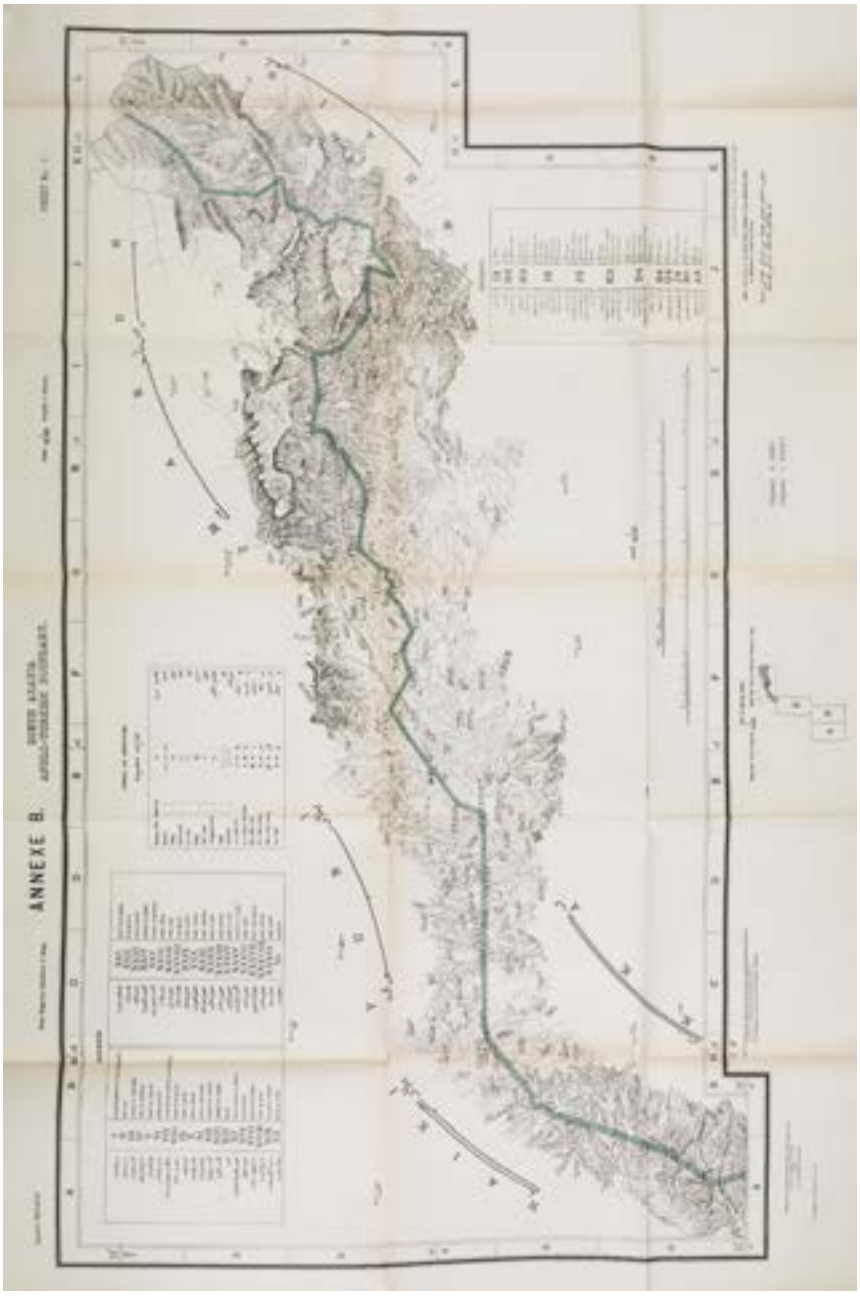

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

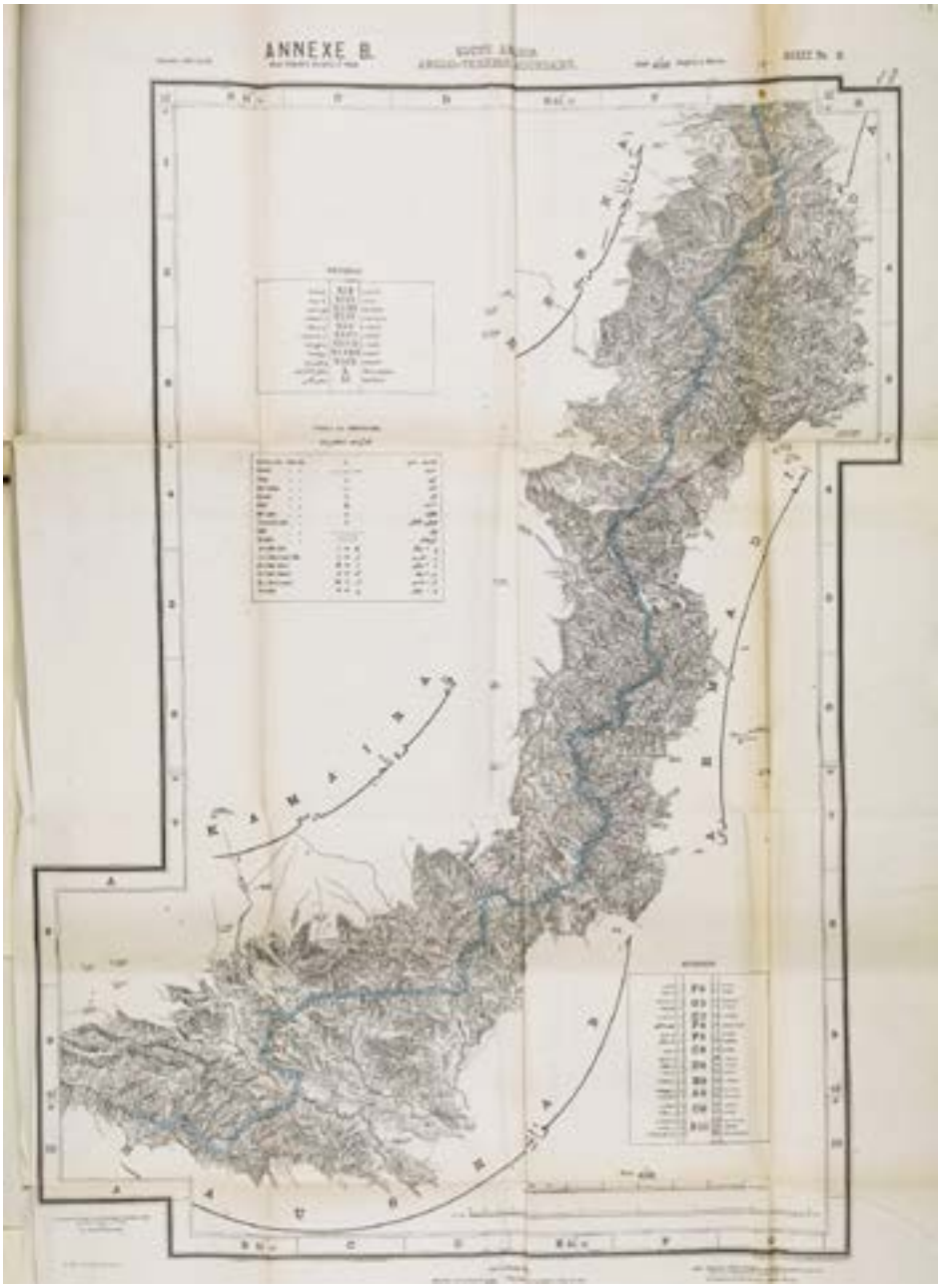

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

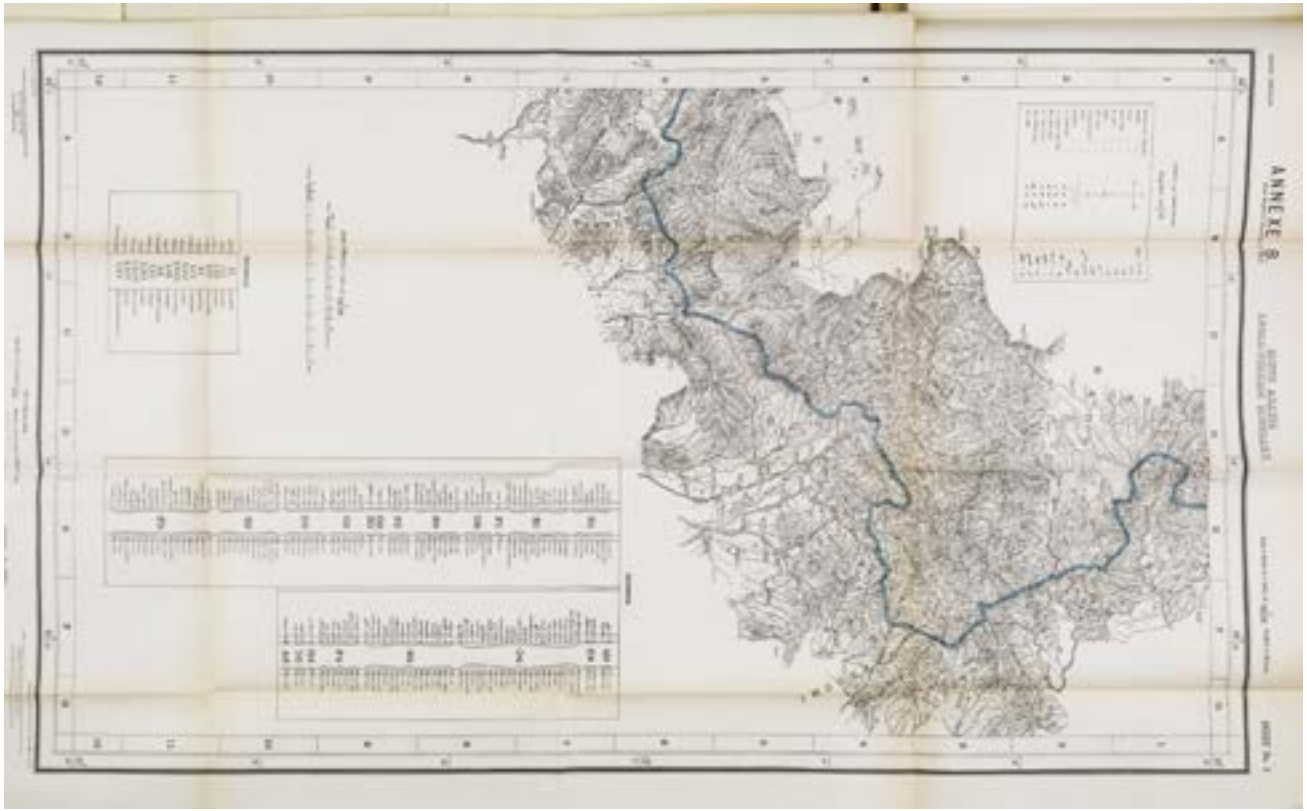

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

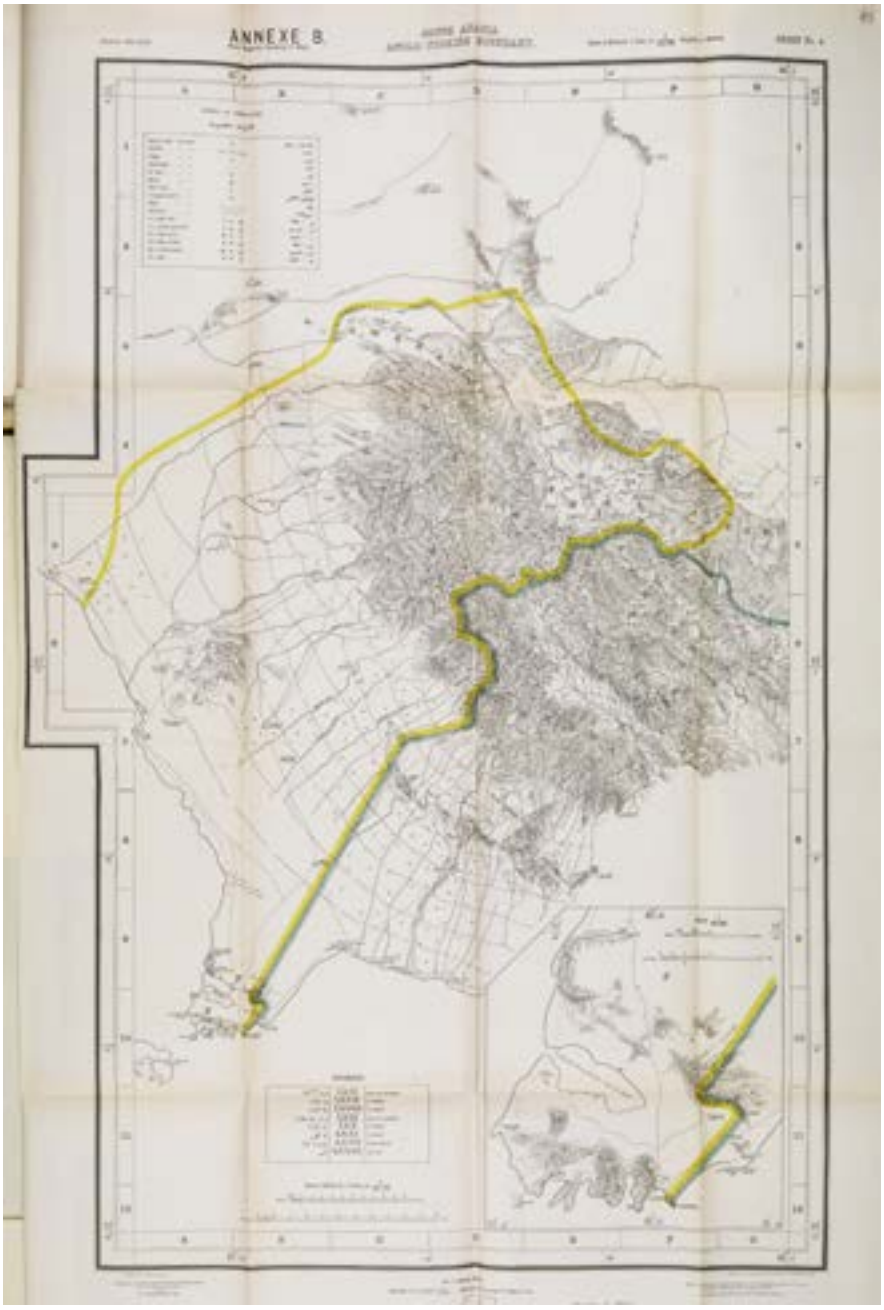

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ملحق (ج)

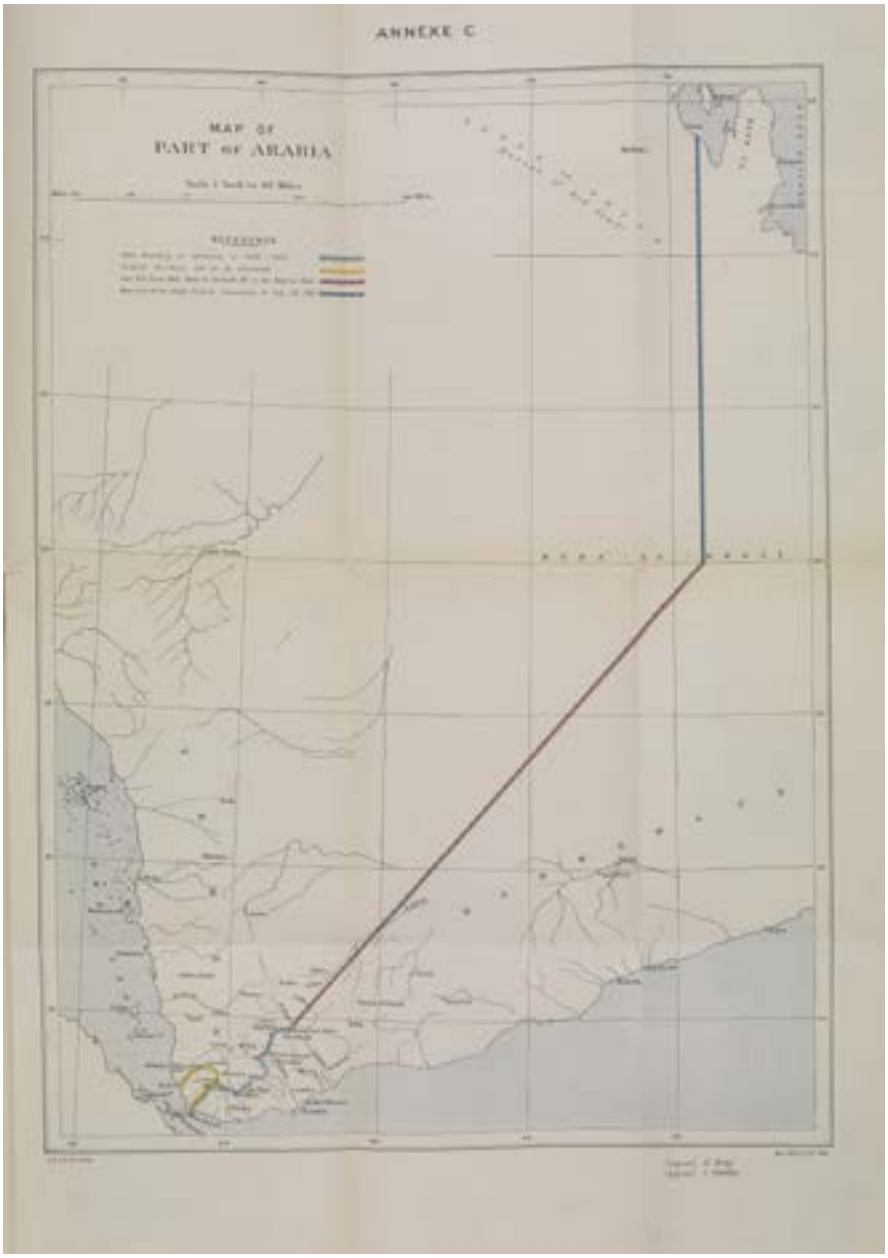

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الخاتمة

أسهمت ظروف اليمن الطبيعية والاجتماعية المعقدة في تفتيت بنيته السياسية الداخلية، وفي تعميق الفوارق والتباين بين ثقافات وسلوك ومذاهب سكانه، وفضلًا عن ذلك فقد أسهم التدخل الخارجي في إضفاء مزيدٍ من التعقيد على أوضاعه العامة، وكما لاحظنا فقد مثَّل موقع اليمن المشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تمر فيه أهم طريق للملاحة الدولية بين الشرق والغرب؛ أهمية استراتيجية بالغة، وأثار منذ فجر التاريخ أطماع العديد من الدول التي حاولت أن تتحكم في ذلك الطريق.

وكانت السيطرة العثمانية على اليمن في سنة 1538م، التي أتت في إطار ذلك التنافس، قد عملت على إعادة تشكيل التوازن السياسي والمذهبي في اليمن، فقد قدم العثمانيون خدمة من دون قصد لنظام الأئمة الزيدي الذي ظل قبل ذلك قوة ثانوية في اليمن، فالقضاء على الدولة الطاهرية جعل الساحة السياسية الداخلية خالية من دول المناطق والمذاهب الأخرى التي ظلت تعيق توسعهم وتحاصرهم في جبال الشمال، كما أن ثقل وأخطاء الحكم العثماني وفر المبرر للأئمة في القيام بمقاومة مسلحة طويلة ضده، ومن ثم السيطرة على كل المناطق التي كانت تحت يده، والتي كانت معظمها في الشمال، ولأسباب عدة ومنها مذهبية لم تنجح الدولة القاسمية الزيدية في الاحتفاظ على سيطرتها على مناطق الجنوب السني.

وأتت سيطرة البريطانيين على مدينة عدن في يناير 1839م، ومد نفوذهم على معظم مناطق الجنوب، وكذلك عودة العثمانيين إلى صنعاء من جديد في سنة 1872م، والسيطرة على معظم مناطق الشمال، لتدعم الحدود القبلية والسياسية التي ظلت في الماضي تفصل سلطنات وقبائل الجنوب عن المناطق التابعة للدولة القاسمية في الشمال.

وكانت سيطرة العثمانيين السهلة على مناطق الشمال، التي كانت تعيش في اضطراب وفوضى، في ظل التنافس والصراع بين سادة الزيدية على الحكم، قد دفعتهم إلى محاولة مد نفوذهم إلى جميع أراضي الجنوب، بحجة سيادتهم التاريخية على اليمن وعلى الجزيرة العربية كلها، وفي المقابل فقد كانت حجة الحكومة البريطانية التي ظلت تتمسك بشدة بتلك المناطق وترفض الادعاءات العثمانية، أنها تربطها بها علاقات ومعاهدات صداقة بزعماء قبائل الجنوب من قبل أن يعود العثمانيون إلى اليمن.

وفي الوقت الذي كان فيه الوجود العثماني في شمال اليمن مفيدًا للمصالح البريطانية في عدن من الناحية التجارية، بعد أن كانت الفوضى والنزاعات المحلية قبل مجيئهم إليه تعرقل مرور القوافل والحركة التجارية السهلة بين مناطقه وميناء عدن، فقد أصبح الاقتراب العثماني في مناطق الجنوب المتعاهدة مع البريطانيين يثير قلقهم.

وكما لاحظنا فقد دخل الطرفان في نزاع عسكري ودبلوماسي على مناطق النفوذ في اليمن، وحاولت الدولة العثمانية التي سبق لها أن سيطرت قبل عدة قرون على اليمن أن تتمسك بذلك الحق التاريخي، كما حاولت بكل السبل الدفع بزعماء المناطق والقبائل الداخلية للانخراط تحت نفوذها مستغلة في ذلك رابطة الدين،

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الملاحق

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الملاحق

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

أسماء مواقع النقاط الحدودية بحسب تسلسلها من أول نقطة على وادي بنا وحتى آخر نقطة في مضيق باب المندب (عبر الخط الحدودي الذي عرف بالخط الأزرق)

أولًا: النقاط الحدودية مع الشعيب وإمارة الضالع:

الرقم عربي	لاتيني	أسم النقطة
.1	.I	بداية الحدود (وادي بنا)
.2	.II	راس إعلاف
.3	.III	لكمة الموابر
.4	.IV	ذراع المشراق
.5	.V	قبة العرائر
.6	.VI	درب الدنات
.7	.VII	ملتقى نصران وصلالة
.8	.VIII	راس وادي صلالة
.9	.IX	جبل جميمة
.10	.X	جوس الأسود
.11	.XI	نجد المثعارة
.12	.XII	لكمة جثام
.13	.XIII	لكمة الحمراء
.14	.XIV	بلس
.15	.XV	جوس الحذأه الأسود

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

.16	.XVI	حيد خطم
.17	.XVII	راس شعب تنامة
.18	.XVIII	ذراع النيسة
.19	.XIX	راس نقيل عدنة
.20	.XX	رحاب الورد
.21	.XXI	ظهر نقيل سويداء
.22	.XXII	نجد مارد
.23	.XXIII	جبل بركان
.24	.XXIV	لكمة الكوربية
.25	.XXV	لكمة قاسم سراو
.26	.XXVI	جبل جارد
.27	.XXVII	حبيل الذراع
.28	.XXVIII	نجد أسلوم
.29	.XXIX	حبيل صرمي
.30	.XXX	حبيل عمودي
.31	.XXXI	حبيل جردمي
.32	.XXXII	حبيل خضر
.33	.XXXIII	حبيل دوار
.34	.XXXIV	حبيل النص
.35	.XXXV	لكمة التراب

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

.36	.XXXVI	حبيل راحة
.37	.XXXVII	الولي عمر إسماعيل
.38	.XXXVIII	حبيل حاور
.39	.XXXIX	حبيل سرير
.40	.XL	المنصورة
.41	.XLI	جبل فنانة
.42	.XLII	جبل ريمة
.43	.XLIII	قود اسود
.44	.XLIV	لكمة الشجفا
.45	.XLV	لكمة ممطار (مشتركة مع الحواشب)

ثانيًا: النقاط الحدودية مع الحواشب:

.45	.XLV	لكمة ممطار (مشتركة مع الضالع)
.46	.XLVI	لكمة بسيسة
.47	.XLVII	لكمة طويلة
.48	.XLVIII	عريصمة
.49	.XLIX	واقدية
.50	.L	أسفل المشاري
.51	.LI	راس نامس
.52	.LII	وادي حقب

.53	.LIII	وادي سودان
.54	.LIV	دار القاهر
.55	.LV	دار وتيد
.56	.LVI	لكمة مكيبري
.57	.LVII	جبل صراف
.58	.LVIII	جبل محرقة (مشتركة مع الصبيحة)

ثالثًا: النقاط الحدودية مع الصبيحة:

.58	.LVIII	جبل محرقة (مشتركة مع الحواشب)
.59	.LIX	لكمة حميراء
.60	.LX	قبة السجة
.61	.LXI	جبل ركيزة
.62	.LXII	جبل نبات
.63	.LXIII	الولي عثمان
.64	.LXIV	راس ارف
.65	.LXV	برح العشرة (خرج)
.66	.LXVI	برح المشرق
.67	.LXVII	جبل نعمان
.68	.LXVIII	جبل جريبة
.69	.LXIX	راس جبل كواه

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

70.	LXX.	جبل كواه
71.	LXXI.	جبل لحجي
72.	LXXII.	حصن مراد
73.	LXXIII.	البحر

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

خرائط خط الحدود

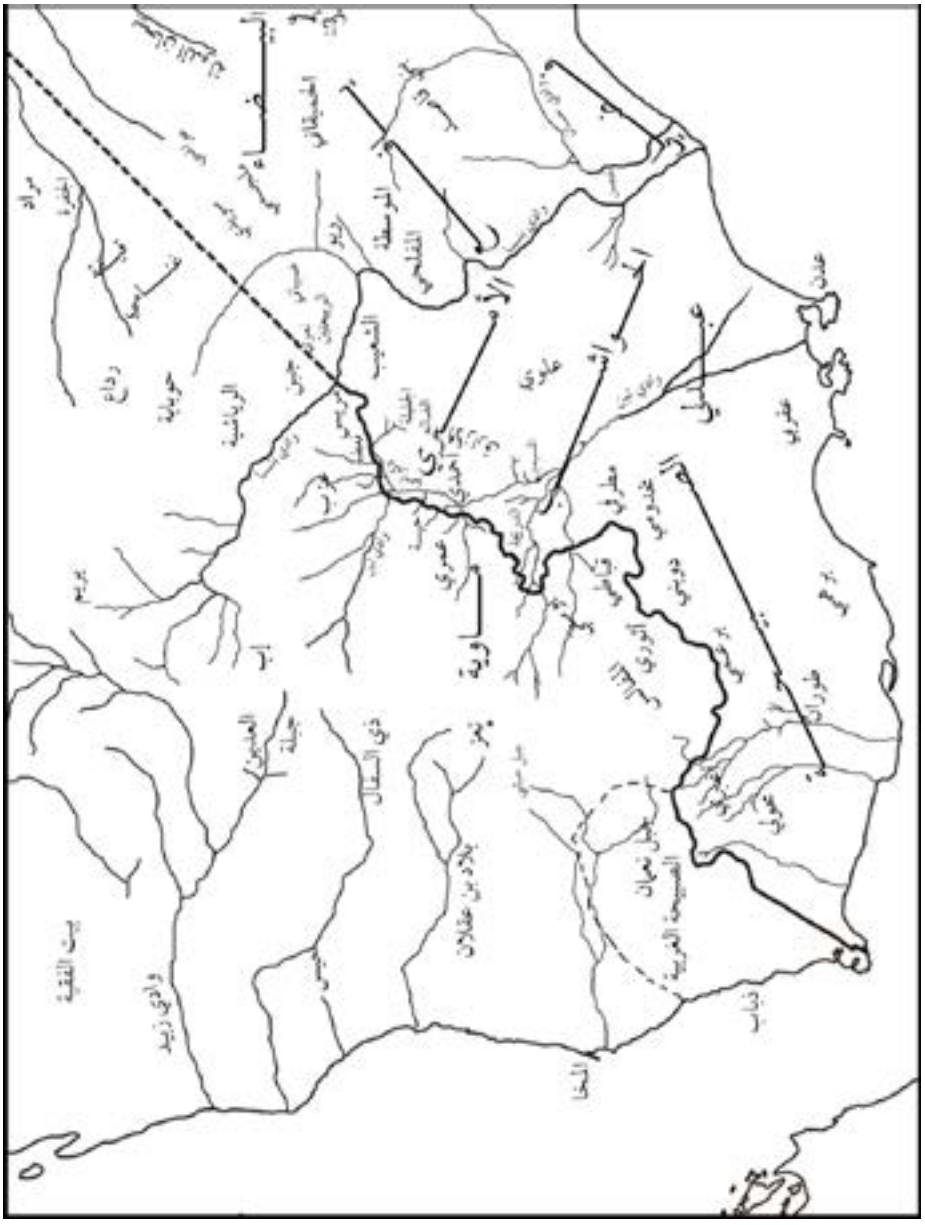

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

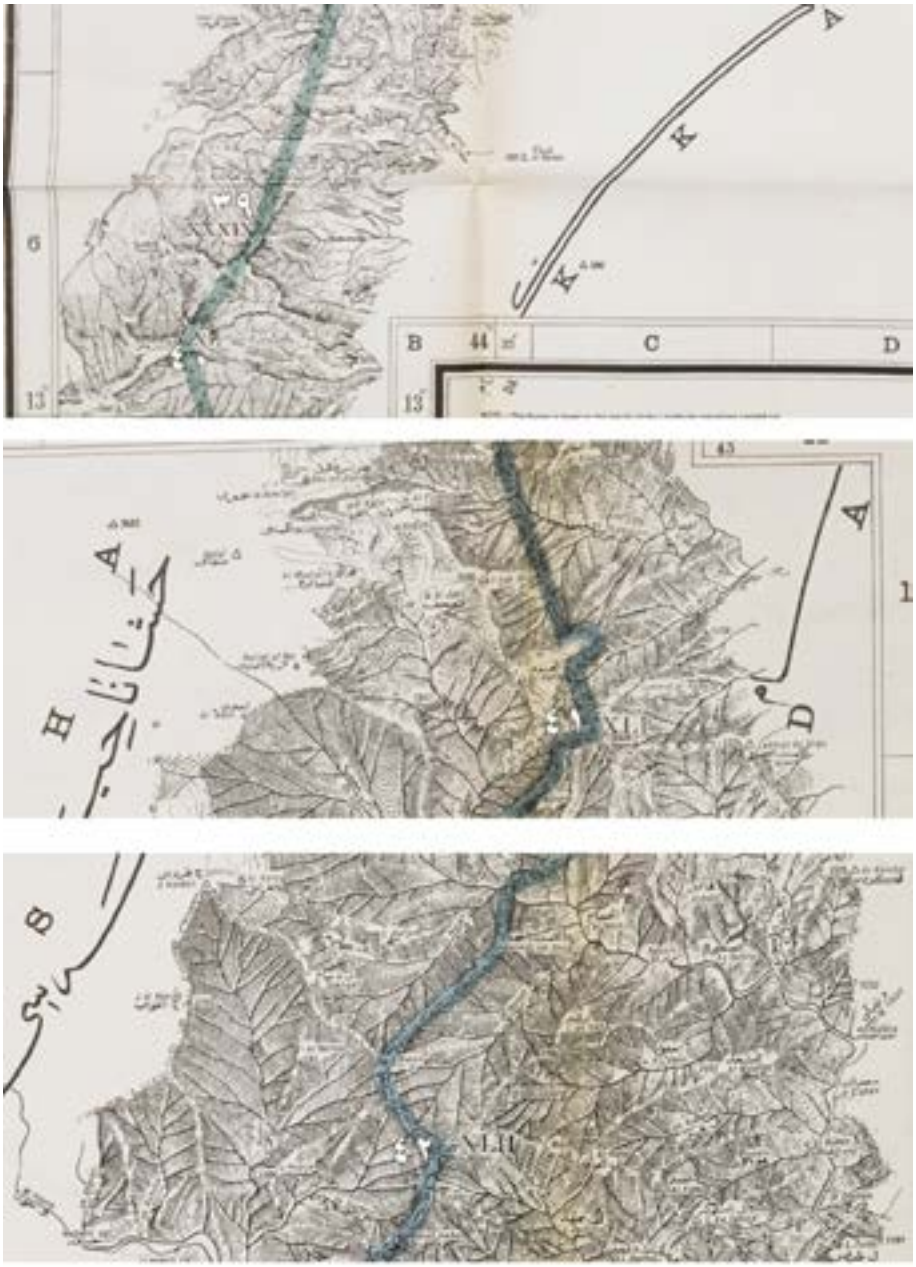

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

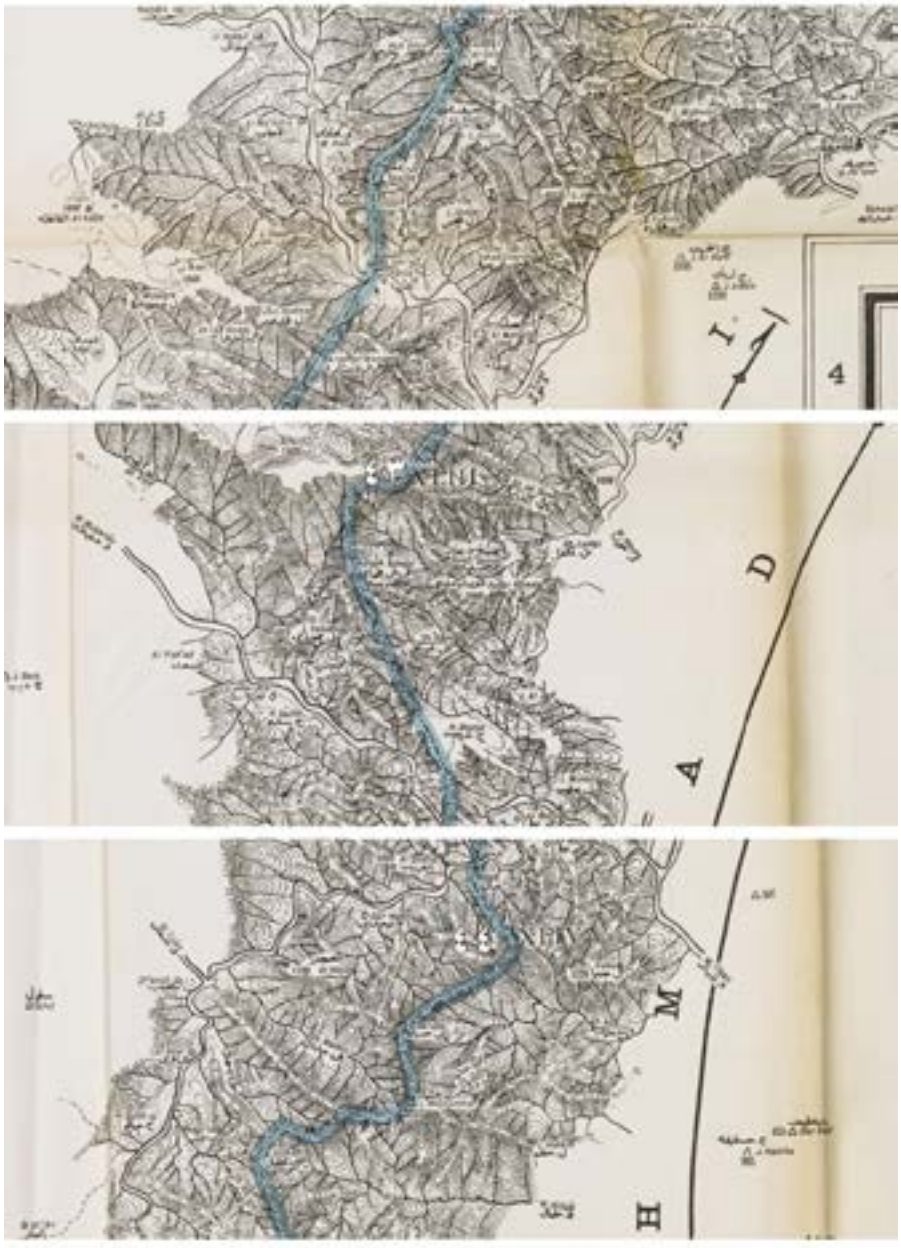

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

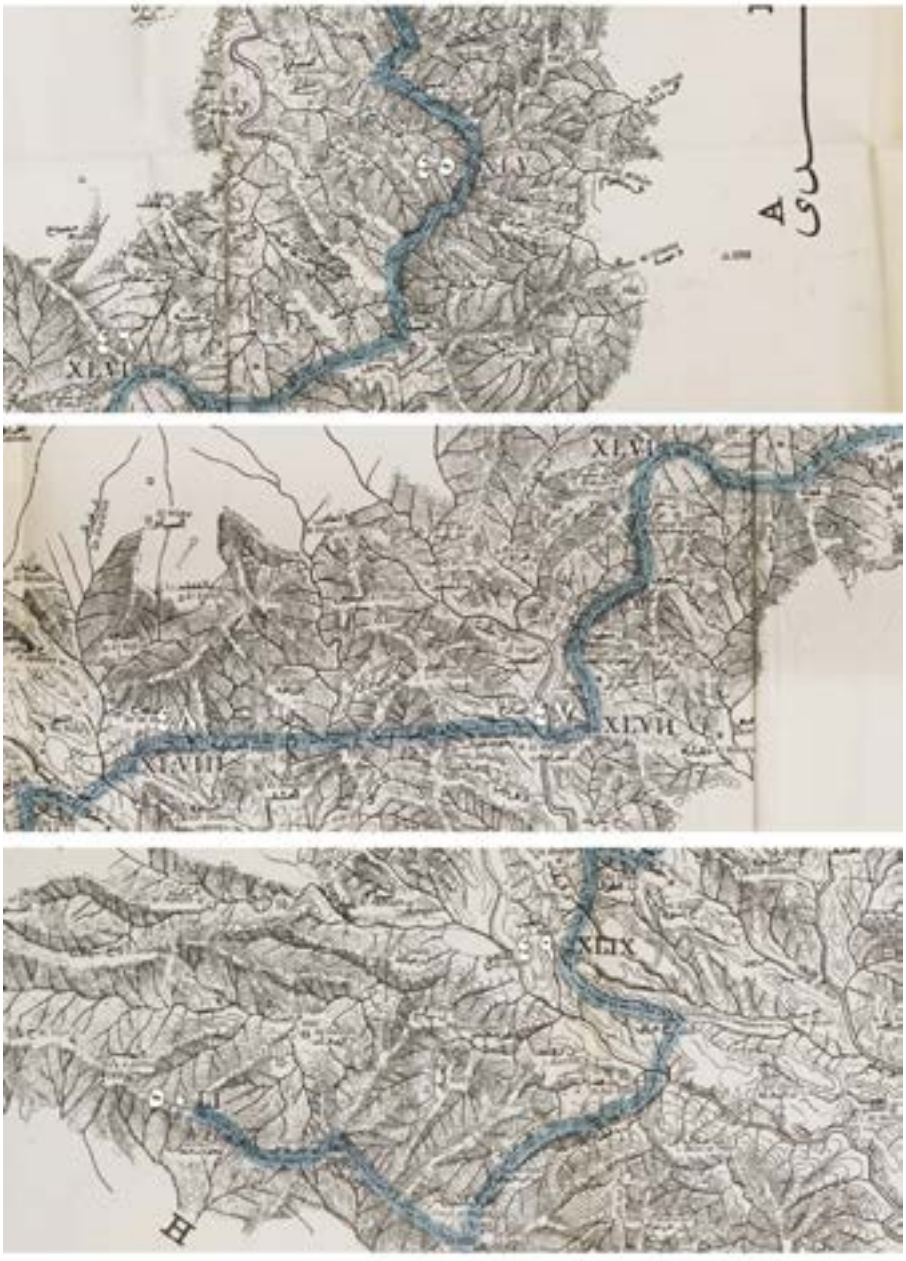

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

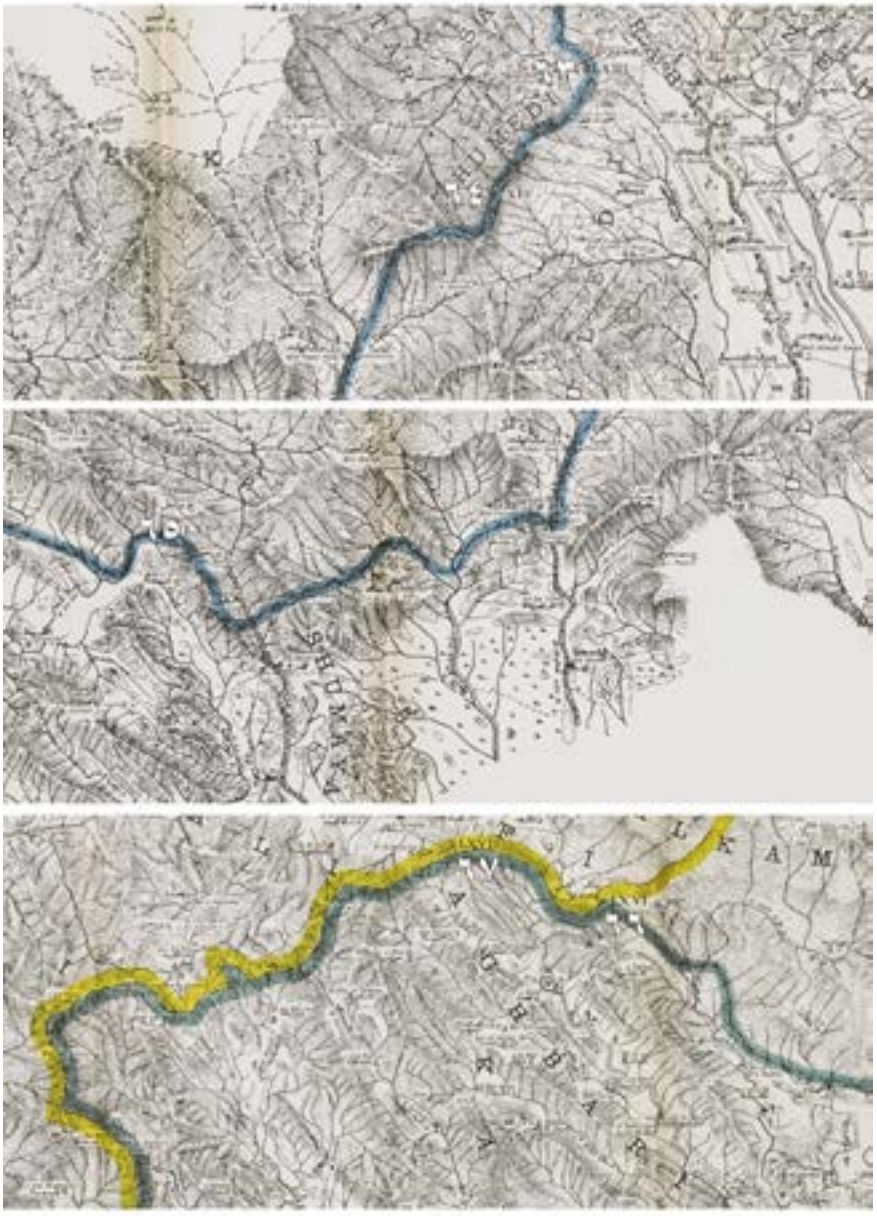

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

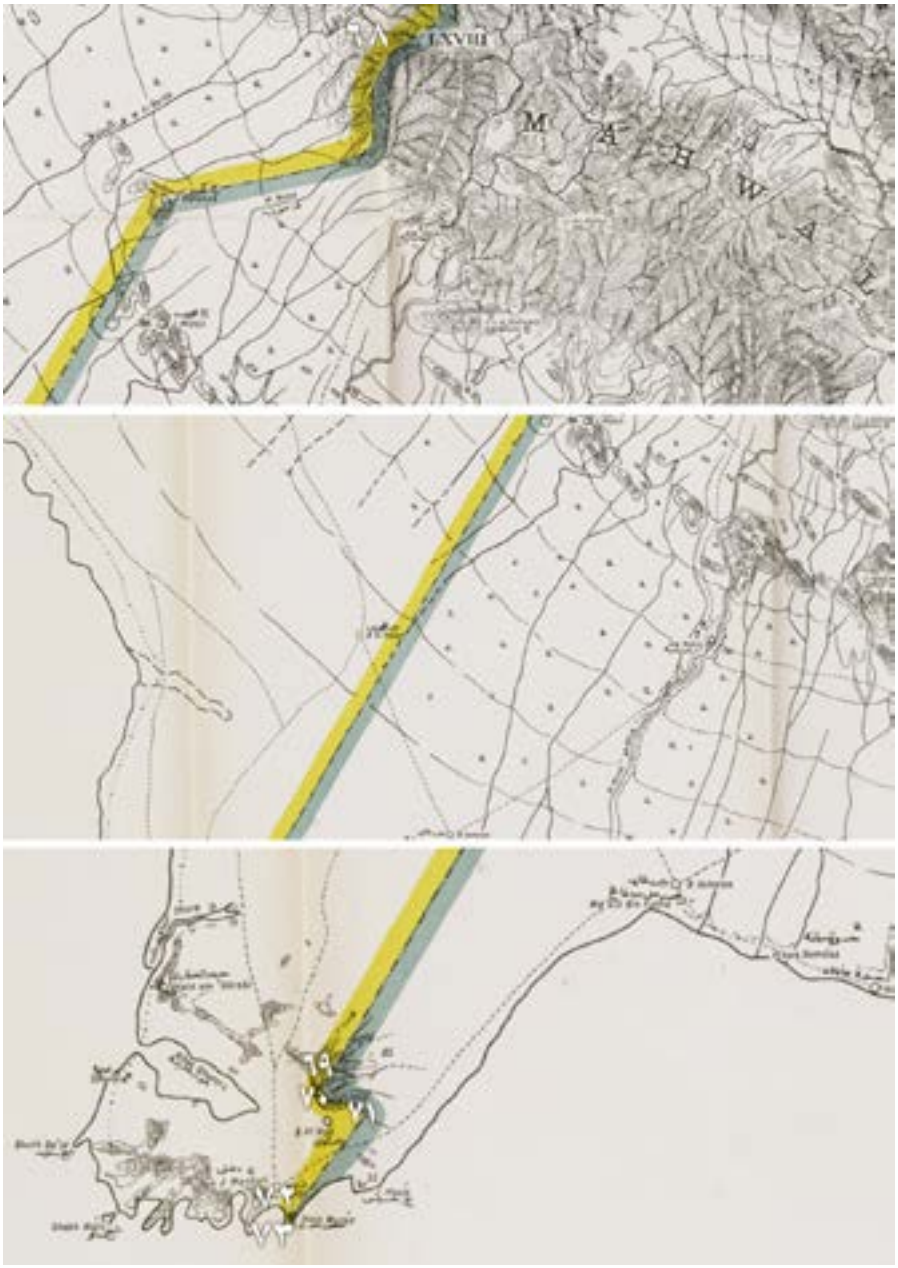

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

اتفاقية ترسيم الحدود باللغة الفرنسية والإنجليزية

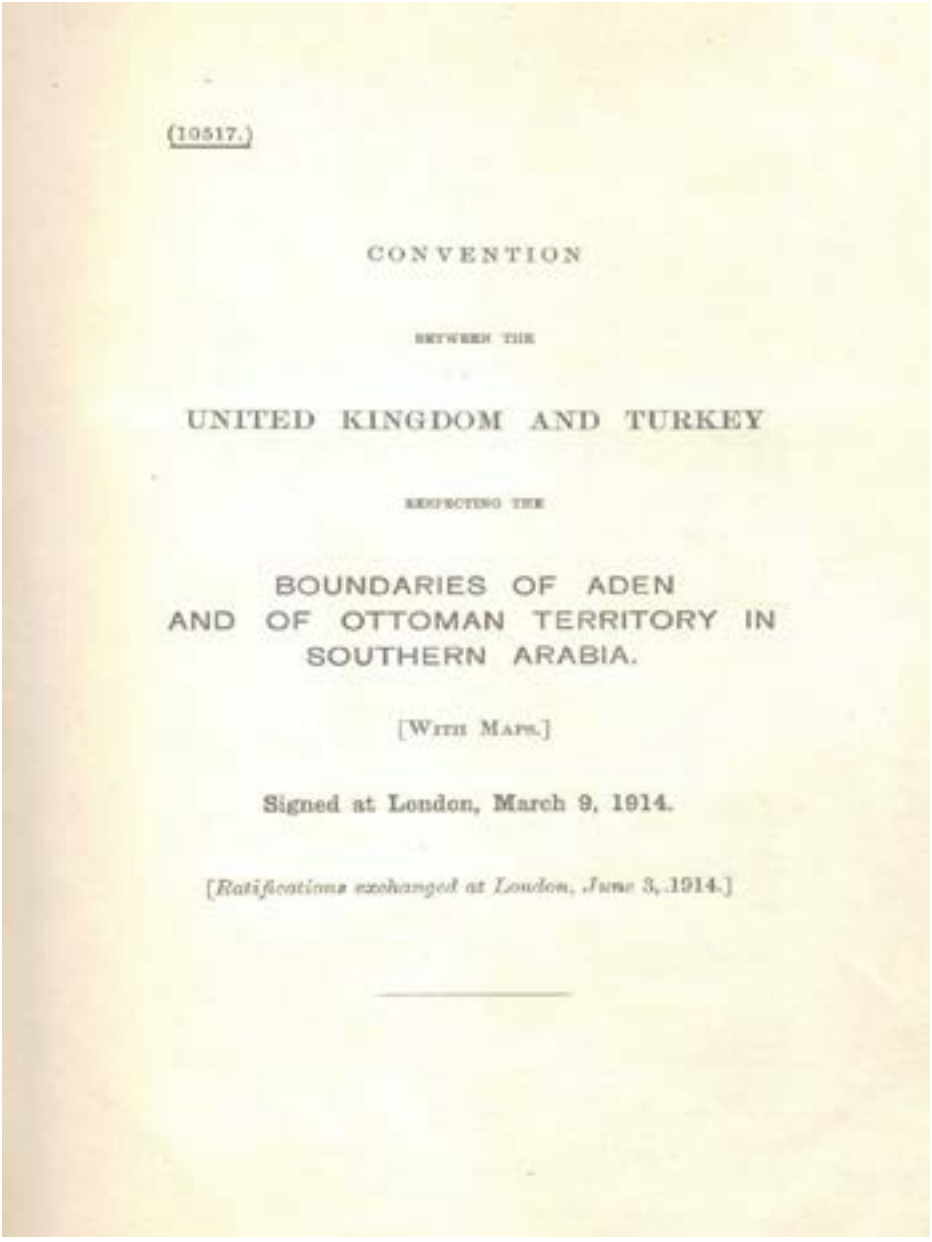

(10517.)

CONVENTION

BETWEEN THE

UNITED KINGDOM AND TURKEY

RESPECTING THE

BOUNDARIES OF ADEN
AND OF OTTOMAN TERRITORY IN
SOUTHERN ARABIA.

[With Maps.]

Signed at London, March 9, 1914.

[*Ratifications exchanged at London, June 3, 1914.*]

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

TABLE OF CONTENTS.

	PAGE
Anglo-Turkish Convention of March 9, 1914	1
Annex (A). Delimitation Protocols of Aden Boundary—	
(1.) Protocol of 1903	4
(2.) Protocol of 1904	9
(3.) Protocol of 1904	12
(4.) Protocol of 1905	16
Annex (B). 4 Maps.	
Annex (C). 1 Map.	

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ANGLO-TURKISH CONVENTION RESPECTING THE BOUNDARIES OF ADEN AND OF OTTOMAN TERRITORY IN SOUTHERN ARABIA.

Signed at London, March 9, 1914.

[*Ratifications exchanged at London, June 3, 1914.*]

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et des Territoires Britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes, d'une part; et

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans, d'autre part;

Désireux tous deux de compléter et de ratifier les protocoles signés (Annexe (A)) par les Commissaires ottoman et britannique en 1903, 1904 et 1905 pour indiquer la ligne de démarcation de la frontière arrêtée par eux pour séparer le vilayet du Yémen du territoire des neuf cantons d'Aden telle qu'elle est indiquée en bleu sur les quatre cartes annexées (Annexe (B));

Ont nommé pour leurs Plénipotentiaires, savoir:

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et les Territoires Britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes: Le Très Honorable Sir Edward Grey, Baronnet du Royaume-Uni, Chevalier du Très Noble Ordre de la Jarretière, Membre du Parlement, Principal Secrétaire d'Etat de Sa Majesté pour les Affaires Etrangères;

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans: Son Altesse Ibrahim Hakki Pacha, ancien Grand Vézir, décoré des Grands Cor-

[83]

(Translation.)

His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, on the one part; and

His Imperial Majesty the Sultan of Turkey, on the other part;

Being both desirous to complete and to ratify the protocols (Annex (A)) signed by the Ottoman and British Commissioners in 1903, 1904, and 1905 to show the line of demarcation of the boundary determined by them to separate the Yemen vilayet from the territory of the nine cantons of Aden, as marked in blue on the four maps annexed hereto (Annex (B));

Have named as their Plenipotentiaries, that is to say:

His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India: The Right Honorable Sir Edward Grey, Baronet of the United Kingdom, Knight of the Most Noble Order of the Garter, Member of Parliament, His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs;

His Imperial Majesty the Sultan of Turkey: His Highness Ibrahim Hakki Pasha, late Grand Vizier, Grand Cordon of the

H 2

dons des Ordres Impériaux de l'Osmanié et du Medjidié en brillants ;

Lesquels, s'étant communiqué leurs pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1er.

Les Hautes Parties contractantes confirment et ratifient les protocoles signés par les Commissaires ottoman et britannique en 1903, 1904 et 1905, dont le texte se trouve à l'Annexe (A) de la présente Convention.

ARTICLE 2.

Pour confirmer l'engagement pris à l'alinéa 1er du protocole en date du 29 avril, 1905, Sa Majesté l'Empereur des Ottomans déclare qu'il n'aliénera pas de quelque manière que ce soit le territoire, d'une étendue d'environ 550 milles anglais carrés, contigu à la ligne Djébel Nouman-Hosn Mourad et situé dans les limites de l'ancien canton des Soubéha. Ledit territoire est indiqué en jaune sur la carte qui forme l'Annexe (C) de la présente Convention.

ARTICLE 3.

Le point No. 1 du Ouadi Bana indiqué sur la première des cartes annexées (Annexe (B)) à la présente Convention, étant le dernier point du côté de l'est délimité sur les lieux, il est convenu entre les Hautes Parties contractantes et arrêté, conformément audit protocole, et sous réserve des conditions et

Imperial Orders of the Osmanieh and the Medjidieh in brilliants ;

Who, having communicated to each other their respective full powers, found in good and due form, have agreed upon the following :—

ARTICLE 1.

The High Contracting Parties confirm and ratify the protocols signed by the Ottoman and British Commissioners in 1903, 1904, and 1905, the text of which forms Annex (A) to this Convention.

ARTICLE 2.

In order to confirm the undertaking given in paragraph 1 of the protocol of the 29th April, 1905, His Imperial Majesty the Sultan of Turkey declares that he will not alienate in any manner whatsoever the territory, of an extent of about 550 English square miles, adjoining the Jebel Numan-Husn Murad line and lying within the limits of the old Subaihi canton. The said territory is marked in yellow on the map which forms Annex (C) to this Convention.

ARTICLE 3.

Point No. 1 of the Wadi Bana, marked on the first of the maps annexed (Annex (B)) to this Convention, being the last point on the eastern side delimited on the spot, it is agreed by the High Contracting Parties and determined, in accordance with the said protocol and subject to the conditions and

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

spécifications y contenues, que la frontière des territoires ottomans suivra une ligne droite qui ira du Lekmet-el-Choub vers le nord-ouest au désert de Ruba-al-Khali avec une inclinaison de 45°. Cette ligne rejoindra dans le Ruba-al-Khali, sur le parallèle 20°, la ligne droite et directe vers le sud qui part d'un point sur la rive méridionale du golfe d'Oudjeir et qui sépare le territoire ottoman du sandjak de Nedjd du territoire d'El Katr, en conformité de l'article 11 de la Convention anglo-ottomane du 29 juillet, 1913, relatif au Golfe Persique et aux territoires environnants.

La première des deux lignes est indiquée en violet et la seconde en bleu sur la carte spéciale ci-jointe (Annexe (C)).

ARTICLE 4.

La présente Convention sera ratifiée et les instruments de ratification en seront échangés à Londres aussitôt que faire se pourra, et au plus tard dans un délai de trois mois.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé la présente Convention et y ont apposé leurs cachets.

Fait à Londres, en double original, le 9 mars, 1914.

(L.S.) E. GREY.
(L.S.) I. HAKKY.

specifications therein contained, that the boundary of Ottoman territory shall follow a direct line which shall pass from Lakmat-ash-Sh'ub north-eastwards to the desert of Ruba'-al-Khaila at an angle of 45°. This line shall join in the Ruba'-al-Khaila, upon parallel 20°, the straight and direct line southwards which leaves the Gulf of Ojeir at a point on the south coast, and which separates the Ottoman territory of the Nejd sanjak from the territory of El Katr, in accordance with article 11 of the Anglo-Ottoman Convention of the 29th July, 1913, relative to the Persian Gulf and the surrounding territories.

The first of the two lines is marked in violet and the second in blue on the special map annexed hereto (Annex (C)).

ARTICLE 4.

This Convention shall be ratified and the instruments of ratification shall be exchanged in London as soon as possible, and at the latest within three months.

In witness whereof the respective Plenipotentiaries have signed this Convention and have affixed thereto their seals.

Done at London, in duplicate, the 9th March, 1914.

(L.S.) E. GREY.
(L.S.) I. HAKKI.

برتوكولات الاتفاقية

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

4

Annexe (A).*

(1.)

Protocoles de Délimitation de la Frontière d'Aden.

Delimitation Protocols of the Aden Boundary.

Protocol of 1903.

I.

La frontière commence au nord à un point sur la rive méridionale (droite) du fleuve Bana, dit Ouadi Bana, en amont de la jonction du Ouadi Ara'ar avec le Bana indiqué I sur la carte ci-jointe. Ce point est approximativement N.N.E. du Ras-Ilaf et n'est pas marqué par une borne.

I.

The boundary commences on the north at a point on the south (right) bank of the river called the Wadi Bana, up-stream from the junction of the Wadi Ara'ar and Bana, marked I on the accompanying map.† This is approximately north-north-east from Ras Ilaf, and is not marked by a pillar.

II.

Du point I la ligne va directement au sommet du Ras-Ilaf, Ras-Ilaf, marqué II sur la carte, est le point le plus élevé d'une colline située à l'ouest (côté gauche) du Ouadi Ara'ar. Ce point n'est pas marqué par une borne.

Du Ras-Ilaf la frontière va, en ligne droite, à Lekemet-ul-Muabir.

II.

From Point I the line runs straight to the top of Ras Ilaf. Ras Ilaf, marked II on the map, is the highest point of a knoll on the west (left side) of the Wadi Ara'ar. The point is not marked by a pillar.

From Ras Ilaf the boundary runs in a straight line to Lakmat-al-Mawabir.

III.

Lekemet-ul-Muabir, marqué III sur la carte, est un contrefort à la rive occidentale (gauche) du Ouadi Ara'ar.

De Lekemet-ul-Muabir la frontière va directement à Zira-al-Michrak.

III.

Lakmat-al-Mawabir, marked III on the map, is on a spur on the west (left) bank of the Wadi Ara'ar.

From Lakmat-al-Mawabir the boundary runs direct to Zira'-al-Mishrak.

IV.

Zira-al-Michrak, marqué IV sur la carte, est une crête à la rive occidentale (gauche) du Ouadi Ara'ar. Il n'est pas marqué par une borne.

De Zira-al-Michrak la frontière

IV.

Zira'-al-Mishrak, marked IV on the map, is a spur on the west (left) bank of Wadi Ara'ar. The point is not marked by a pillar.

From Zira'-al-Mishrak the

* Referred to in Article 1 on p. 2 above.

† Annexe (B).

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

suit une ligne droite jusqu'à Kubat-ul-Aru'ar en traversant la partie inférieure du ravin dit Djihas (Sufal-ul-Djihas).

V.

Kubat-ul-Aru'ar, marqué V sur la carte, est un moadjid en ruine situé sur un contrefort entre le Ouadi Ara'ar et le Ouadi Kabi. Ce point n'est pas marqué par une borne.

De Kubat-ul-Aru'ar, la frontière passe en ligne droite à Darb-u-Dinat.

VI.

Darb-u-Dinat, marqué VI sur la carte, est une ruine sur un contrefort entre les Ouadis Sofa et Nasran, qui, en aval de leur jonction, forment le Ouadi Ara'ar. Ce point est indiqué par une borne en pierre non taillée et d'une hauteur d'environ 2 mètres. De Darb-u-Dinat la frontière passe en ligne droite à la jonction des Ouadis Nasran et Sélala, laissant la cultivation à la jonction à Mazîs.

VII.

La jonction des Ouadis Nasran et Selala, marqué VII sur la carte, n'est pas indiquée par une borne. De cette jonction la frontière suit le thalweg du Ouadi Selala jusqu'à la tête de ce Ouadi.

VIII.

La tête de Ouadi Selala, marqué VIII sur la carte, n'est pas indiquée par une borne. D'ici la frontière suit la ligne du

boundary runs in a straight line to Kubat-al-Ara'ar, crossing the lower portion of the Jihas ravine (Sufal-al-Jihas).

V.

Kubat-al-Aru'ar, marked V on the map, is a ruined "masjid" (shrine) on a spur running between Wadi Ara'ar and the Wadi Kabi. The point is not marked by a pillar.

From Kubat-al-Aru'ar the boundary runs in a straight line to Darb-ad-Dinat.

VI.

Darb-ad-Dinat, marked VI on the map, is a ruin on a spur between the Wadis Sofa and Nasran, which form below their junction the Wadi Ara'ar. The point is marked by a pillar of plain rough stone, about 2 metres in height.

From Darb-ad-Dinat the boundary runs in a straight line to the junction of the Wadis Nasran and Selala, leaving the cultivation at the junction to Mazos.

VII.

The junction of the Wadis Nasran and Selala, marked VII on the map, is not marked by a pillar. From this junction the boundary follows the thalweg of the Wadi Selala up to the head of this Wadi.

VIII.

The head of the Wadi Selala, marked VIII on the map, is not marked by a pillar. From here the boundary follows the water-

partage des eaux du col dit Nedjd Messanah jusqu'à l'extrémité orientale du Djébel-Djémimeh.

IX.

Djébel Djémimah, marqué IX sur la carte, est une colline bien désignée entre les villages du Marves-Saghis (Murêts) et d'Ekziz (Chouaib). La frontière est ici désignée par une borne de pierre taillée en ciment. La base est un carré dont chaque côté a 80 cm. de longueur. La hauteur de la borne est de 1 m. 50 cm. Elle se trouve à l'extrémité N.E. du sommet et environ 10 mètres du point le plus élevé de la colline.

De Djébel-Djémimeh la frontière passe en ligne droite à Djos-al-Esaved (Dthithâba).

X.

Djos-al-Esaved, marqué X sur la carte, est situé sur le contrefort entre les Ouadis Huaver et Mutéara. Il a été marqué par une borne de pierre non taillée sans mortier.

De Djos-al-Esaved la frontière passe en ligne droite à Nedjd-i-Mutéara.

XI.

Nedjd-i-Mutéara, marqué XI sur la carte, est un endroit plat sur le col formant la ligne de partage des eaux des Ouadis Mutéara et Al Djoo. Une borne de pierre en ciment, dont la base est un carré, chaque côté ayant 80 cm. de longueur et dont la hauteur est 1 m. 50 cm., a été construite pour indiquer l'endroit, mais, par accord entre les Commissaires des deux côtés, on l'a trouvée inutile et elle a été démolie.

shed of the ridge called Nijd Masanah to the eastern point of Jebel Jamima.

IX.

Jebel Jamima, marked IX on the map, is a well-marked hill between the villages of Marsi-as-Saghir (Mares) and Ekdid (Shuaib). The boundary here is marked by a pillar of cut stone in cement, 80 centim. square at the base, 1 m. 50 c. high, built on the north-eastern edge of the summit, and about 10 metres from the highest point of the hill.

From Jebel Jamima the boundary runs in a straight line to Jos-al-Aswad (Dthithaba).

X.

Jos-al-Aswad, marked X on the map, is on a spur between Wadis Huswar and Mutarah. It was marked by a dry stone pillar.

From Jos-al-Aswad the boundary runs in a straight line to Nijd-al-Mutarah.

XI.

Nijd-al-Mutarah, marked XI on the map is a flat spot on the col forming the watershed between the Wadis Mutarah and Al Jao. A pillar of stone in cement, 80 centim. square at the base and 1 m. 50 c. high, was built to mark the spot, but it was considered unnecessary, and was demolished, by agreement between the Commissioners of both sides.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

De Nedjd-Mutéara la frontière passe en ligne droite à Lekemet-ul-Djetham.

XII.

Lekemet-ul-Djetham, marquée XII sur la carte, est un monticule formant le point le plus élevé de Lekemet-ul-Djetham lui-même. Une borne de pierre en chaux a été érigée sur un point environ 30 m. au sud-est du point décidé par la Commission, c'est-à-dire du point le plus élevé de Lekemet-ul-Djetham, mais, comme ce point était en dispute entre les habitants du Murâis et Chouaib, cette borne a été démolie par ordre de la Commission.

De Lekemet-ul-Djetham la frontière passe en ligne droite à Lekemet-ul-Hamra, traversant le Ouadi Djarb.

XIII.

Lekemet-ul-Hamra, marqué XIII sur la carte, est un contrefort entre les champs de cultivation de l'Al Hakl et du Ouadi Djarb. Ce point n'est pas marqué par une borne. De Lekemet-ul-Hamra la frontière passe en ligne presque droite à travers Lekemet-n-Soda et les champs de l'Al Hakl, sous un figuier (Beles) jusqu'à ce qu'elle se joigne avec la route entre la cultivation dite Al Hakl et le pied du Djébel-Havabil. Une borne (appelée la borne de "Beles" par la Commission) y a été érigée.

XIV.

La borne "Beles," marquée XIV sur la carte, est près de la lisière méridionale de la cultiva-

From Nijd-al-Mutarah the boundary runs in a straight line to Lakmat-al-Jitham.

XII.

Lakmat-al-Jitham, marked XII on the map, is a small knoll forming the highest point of the hill so called. A pillar of stone in lime was built on a point some 30 metres to the south-east of the point decided on by the Commission, i.e., the highest point of Lakmat-al-Jitham, but as this latter spot was in dispute between the Mares and Shuaib tribesmen, the pillar was demolished by order of the Commission.

From Lakmat-al-Jitham the boundary runs in a straight line to Lakmat-al-Hamra, crossing the Wadi Jurb.

XIII.

Lakmat-al-Hamra, marked XIII on the map, is a spur between the cultivated fields of Al Hakl and the Wadi Jurb. It is not marked by a pillar.

From Lakmat-al-Hamra the boundary runs in a nearly straight line through Lakmat-n-Soda and the fields of Al Hakl, under a fig-tree ("balas"), until it joins the road between the Al Hakl cultivation and the foot of the Jebel Awabil. A pillar (called by the Commission "Balas" pillar) was erected at this point.

XIV.

"Balas" pillar, marked XIV on the map, is near the southern edge of the Al Hakl fields, a

tion Al Hakl, un peu au sud du figuier. Ce point est marqué par une borne de pierre en chaux ; sa base est carrée, chaque côté ayant 80 cm. de longueur ; la hauteur à peu près de 1 m. 70 cm. De la borne Bekes la frontière suit la lisière méridionale de la cultivation dite Al Hakl jusqu'à Djos-ul-Hada-ul-Essved.

XV.

Djos - ul - Hada - ul - Essved, marqué XV sur la carte, est un grand rocher noir à l'ouest de Ouadi Hadah et au pied du contrefort au N.E. de Haid-ul-Khatm. Ce point n'est pas marqué par une borne. De Djos-ul-Hada-ul-Essved la frontière suit la ligne du partage des eaux du Haid-Khatm jusqu'à son point le plus élevé.

XVI.

Haid-ul-Khatm, marqué XVI sur la carte, est le point le plus élevé de la montagne connue sous ce nom et située entre le Ouadi Arach et le Ouadi Hadah. Ce point est marqué par une borne de pierre taillée en ciment des mêmes dimensions que No. IX.

Fait en double, à Kataba, le 18 octobre, 1903.

R. A. WAHAB,
Colonel, Commissaire britannique.
MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.

---

little south of the fig-tree. The point is marked by a pillar of stone in lime, 80 centim. square at the base and about 1 m. 70 c. high.

From "Rakas" pillar the boundary runs along the southern edge of the cultivation of Al Hakl to Jos-al-Hadah-al-Aswad.

XV.

Jos - al - Hadah - al - Aswad, marked XV on the map, is a large black rock to the west of Wadi Hadah, and at the foot of a spur to the north-east of Haid Khatm. The point is not marked by a pillar. From Jos-al-Hadah-al-Aswad the boundary follows the watershed of Haid Khatm to its highest point.

XVI.

Haid Khatm, marked XVI on the map, is the highest point on the hill so called between the Wadi Arush and Wadi Hadah. The point is marked by a pillar of dressed stone of the same dimensions as No. IX.

Done in duplicate, at Kataba, the 18th October, 1903.

R. A. WAHAB,
Colonel, British Commissioner.
MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(2.)

Protocol of 1904.

De Haïd Khatm la ligne de frontière passe à la tête du vallon dit Tinama (XVII), laissant la cultivation à Atebat et puis se dirige en ligne droite au point dit Zira-un-Néisse (XVIII), d'où elle passe droit au Ras Nakil Adané (XIX); de là par Minsama à Rihab-al-Verde (XX); de là à Zahir Nakil Suvéida (XXI), et puis en ligne droite à Nedjd-i-Mavsel (XXII), d'où elle suit, la ligne de partage des eaux jusqu'au sommet du Djébel Barkan (XXIII).

De ce point elle descend au monticule de Lekemet-al-Kourbié (XXIV), d'où elle passe directement au Lekemet Kiesm Serav (XXV), marqué par une borne en ciment, et de là au sommet d'un petit monticule (XXVI), situé sur le versant méridional du Djébel Djarrad, et marqué aussi par une borne en ciment.

D'ici elle passe directement à Habil Zireh (XXVII), marqué par une borne en ciment et de là à un point (XXVIII) sur l'extrémité occidentale du Habil Bedr près du Nedjd-al-Aslum, marqué aussi par une borne en ciment.

D'ici la ligne va directement à un point (XXIX) près de l'extrémité occidentale du Habil Sourmi, marqué par une borne en ciment, et de là traverse le Ouadi à un point (XXX) sur Habil-al-Amoudi, marqué par une borne en mortier; de là elle va en ligne directe à un point sur Habil Djerdoumi (XXXI), marqué par une borne en mortier; et puis traverse le Ouadi Abara en ligne directe à un point sur Habil Khadar (XXXII), marqué aussi par une borne en mortier.

From Haïd Khatm the boundary runs to the head of the Tinama valley (XVII), leaving the cultivated fields to Atabat, and thence in a straight line to a point called Zira-un-Nees (XVIII), thence it runs direct to Ras Nakil Adana (XIX); thence by Minsama to Rihab-al-Ward (XX); thence to Zahir Nakil Sueda (XXI), and thence in a direct line to Nijd-i-Mawad (XXII), whence it follows the watershed to the summit of Jebel Birkan (XXIII).

Thence it descends to the hillock of Lakmat-al-Kurbiah (XXIV), whence it runs direct to the Lakmat Kish Siran (XXV), marked by a pillar in cement, and thence to the top of a little hillock (XXVI) on the southern slope of the Jebel Jirrad, likewise marked by a pillar in cement.

Thence it runs direct to Habil Zireh (XXVII), marked by a pillar in cement, and thence to a point (XXVIII) at the western edge of of the Habil Badr near Nijd-al-Aslum, likewise marked by a pillar in cement.

Thence the line runs direct to a point (XXIX) near the western end of the Habal Surmi, marked by a pillar in cement, and thence it crosses the Wadi to a point (XXX) on the Habil-al-Amudi, marked by a pillar in mortar; thence it runs in a straight line to a point on the Habil Jardumi (XXXI), marked by a pillar in mortar; thence it crosses the Wadi Abara and runs in a straight line to a point on Habil Khadr (XXXII), likewise marked by a pillar in mortar.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

De ce point la ligne passe tout droit à un point sur Habil Daver (XXXIII), marqué par une borne en ciment, et de là en ligne droite à Nedjd-un-Nuss (XXXIV), où une borne en ciment a été érigée.

R. A. WAHAB,
Colonel, Commissaire britannique.
MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.

From this point the line runs direct to a point on Habil Duwar (XXXIII), marked by a pillar in cement, and thence in a straight line to Nijd-an-Nus (XXXIV), where a pillar in cement has been erected.

R. A. WAHAB,
Colonel, British Commissioner.
MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.

D'ici elle va en ligne directe à Lekenet-u-Tourab (XXXV), marqué par une borne en ciment; de là à un point (XXXVI) sur Habil Raha, marqué pareillement par une borne en ciment, et puis tout droit au tombeau Véli Umr Ismail (XXXVII), d'où elle passe entre Kouléat-ul-Oulia et Kouléat-us-Soufla à un point sur Habil Haver (XXXVIII)—marqué par une borne en mortier—de façon à laisser la cultivation du côté de Kouléat-us-Soufla à Dakkam. De ce point la ligne passe tout droit au sommet du Djébel Sarir (XXXIX), et de là au point dit Mansoureh (XL) de façon à laisser la route de Hesha entre (XXXIX) et (XL), entièrement à la Turquie.

De Mansoureh la ligne passe au point dit Fenana (XLI), laissant la cultivation du village de Hefa du côté de Hesha.

R. A. WAHAB,
Colonel, Commissaire britannique.
MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.

Thence it runs in a straight line to Lakmat-at-Turab (XXXV), marked by a pillar in cement; thence to a point (XXXVI) on the Habil Raha, likewise marked by a pillar in cement; thence direct to the tomb of Wali 'Umr Ismail (XXXVII), whence it passes between Kulia-al-Uliya and Kulia-as-Sufla to a point on the Habil Hawar (XXXVIII)—marked by a pillar in mortar—leaving the cultivation near Kulia-as-Sufla to Dakkam. From this point the line runs direct to the top of Jebel Sarir (XXXIX), and thence to a point called Mansura (XL), leaving the path from Hasha between (XXXIX) and (XL) entirely on the Turkish side.

From Mansura the line runs to a point called Fanana (XLI), leaving the cultivation of the village of Hefa on the side of Hasha.

R. A. WAHAB,
Colonel, British Commissioner.
MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

De Fenana la frontière descend par le contrefort à Ras Hafasa; de là elle suit la crête du contrefort, en passant par Lekemet-es-Shijja et Lekemet Hnah, jusqu'au sommet du Djébel Rima (XLII). D'ici elle suit la ligne de partage des eaux jusqu'à Lekemet Kaima, en passant par Lekemet Jol Akarba, et puis traverse le Ouadi Haura en laissant le village de Sani à la Turquie, et le village Ghania, et le tombeau Ghani-bin-Ibrahim du côté d'Ahmadi. D'ici elle monte jusqu'à Rahwat-el-Fasih, et de là passe en ligne droite à Kod Esswed (XLIII).

D'ici elle passe par la ligne de partage des eaux à Ras Dakhar, et de là à Habil Sharja, qu'elle traverse, jusqu'à Lekemet Shibah, d'où elle passe à Lekemet-es-Shajfa (XLIV), en traversant le Ouadi Tusan à sa jonction avec le Ouadi Mukheilan. D'ici la frontière suit la ligne de partage des eaux jusqu'à Lekemet-al-Basesa en traversant les points appelés Lekemet Sarayn, Lekemet Mushammar, Ranwat Hilhal, Lekemet-al-Husun, Lekemet-al-Mintar (XLV; point où se rencontrent les frontières des Haushabi, Ahmadi, et de Kama'ira), Lekemet Kasiba, Lekemet-al-Jonbel, et Lekemet-el-Kafla.

De point Basesa (XLVI) elle descend le contrefort par Shibon et Rahwat Nodjd à Tavilé (XLVII), marqué par une borne en ciment. D'ici elle passe entre les villages de Kharumin (Haushabi), et Es Sareh (Kama'ira) à Rahwat Asekh; de là à Ras Maharib et puis, contournant la tête du Ouadi Sheboua, arrive à Aresma (XLVIII), marqué par une borne en ciment placée au nord de Sheboua. De là elle passe au sommet des

From Fanana the boundary descends the spur to Ras Hafasa; thence it follows the crest of the spur, passing by Lakmat-as-Shijja and Lakmat Hnah to the summit of Jebel Rima (XLII). Thence the line follows the watershed at Lakmat Kaima, passing through Lakmat Jol Akarba, and then crosses the Wadi Haura, leaving the village of Sania on the Turkish side and the village of Ghania and the tomb of Ghani-bin-Ibrahim on the Armadi side. From here it ascends to Rahwab-al-Fasih, and thence in a straight line to Kod Aawad (XLIII).

Thence the line follows the watershed by Ras Datchar and Habil Sharja, which it crosses, to Lakmat Shibah, and thence to Lakmat-as-Shijfa (XLIV), crossing the Wadi Tusan at its junction with the Wadi Mukailan. Thence the boundary follows the watershed to Lakmat-al-Basesa, crossing the points named Lakmat Sarayn, Lakmat Mushammar, Rahwat-Hilhal, Lakmat-al-Husn, Lakmat Mintar (XLV; where the boundaries of the Haushari, Armadi, and Kama'ira tribes meet), Lakmat Kasiba, Lakmat-al-Jubel, and Lakmat-al-Kafla.

From the point Basesa (XLVI) the line descends the spur by Shibon and Rahwat Nijd to Tawila (XLVII), marked by a pillar in cement. From this point it runs between the villages of Kharumin (Haushabi) and As Sarih (Kamaira) to Rahwat Usek; thence to Ras Maharib, and then, skirting the head of the Wadi Shabwa, reaches Aresma (XLVIII), marked by a pillar in cement placed north of Shabwa. Thence

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

monticules Taoual et Ouakadie (XLIX), marqué par une borne en ciment, et puis suit les hauts points de Habil Arabi jusqu'à Mesdjid Arabi.

D'ici elle passe en ligne droite à Asfal Amsheri (L) marqué par une borne en ciment, et de là suit la crête du contrefort jusqu'à Djébel Koulat et puis la ligne de partage des eaux jusqu'à Ras Namis (LI).

R. A. WAHAB,
Colonel, Commissaire britannique.
MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.

it runs to the top of the hillock, Tawal and Wakadiya (XLIX), marked by a pillar in cement and thence follows the high points of Habil Arabi to Masjid Arabi.

Thence it runs in a direct line to Asfal Amshari (L), marked by a pillar in cement, and follows the crest of the spur to Jebel Koulat and thence along the watershed to Ras Namis (LI).

R. A. WAHAB,
Colonel, British Commissioner.
MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.

(3.)

Protocol of 1904.

De Ras Namis (LI) frontière passe par Mourdiffa et suit le Selat Nashama jusqu'à sa jonction avec le Ouadi Hakab (LII), d'où elle passe au sommet de Djébel Akour en laissant le village de Medfana aux Hanchabi. De Djébel Akour elle suit la ligne de partage des eaux entre le Ouadi Kharf et le Ouadi Wouhid jusqu'à Djébel Shab Ali, et puis passe entre les hameaux de Doména (Koumaïra) et Mikla (Hanchabi), en suivant le sommet du précipice inférieur jusqu'au col dit Rikabet Tinsoum, d'où elle passe à la jonction du Shab Tinsoum avec le Ouadi Sodan (LIII), laissant le vallon appelé Shab Tinsoum avec sa cultivation au canton de Koumaïra. De ce point elle passe au sommet de Farch Harda, laissant le village de Harda aux Hanchabi, et de là passe tout droit au sommet de Farch Khemouli, d'où elle traverse le Warezan et continue au sommet du monticule appelé Dar-ul-Kahir (LIV), laissant le village de Tarian aux Hanchabi. De Dar-ul-Kahir elle passe à Dj. Houmala, dont elle suit le

From Ras Namis (LI) the boundary runs past Murdiffa and follows the Selat Nashama to its junction with the Wadi Hakab (LII), whence it runs to the top of Jebel Akur, leaving the village of Midfana to the Hanshabi tribe. From Jebel Akur it follows the watershed between the Wadi Kharf and the Wadi Wuhid to Jebel Sheb Ali, and then passes between the hamlets of Domena (Kumaira) and Mikla (Hanshabi) following the top of the lower precipice to the pass of Rakabat Tinsum, whence it runs to the junction of the Shab Tinsum with the Wadi Sodan (LIII), leaving the small valley called Shab Tinsum with its cultivation to the canton of Kumaira. From this point the line runs to the top of the Farsh Harda, then crosses the Warezan and runs to the top of the hillock named Dar-ul-Kahir (LIV), leaving the villag e of Tarian to the Hanshabi tribe. From Dar-ul-Kahir it runs to Jebel Humala, the top of which it follows to Nijd Rahwat, and thence runs to the Dar

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

sommet jusqu'à Nijd Rahoual et de là passe à Dar Ouâled (LV). D'ici elle passe au haut point dit Mahoumi, ou Makbouba, et descend la rive gauche du Selat Lassab jusqu'à Lekemet Moukaibiri (LVI), situé à la jonction du Selat Lassab et le Ouadi Sébi. D'ici elle monte la rive du Ouadi Sébi et suit la ligne de partage des eaux le long du Djébel Ghéfan jusqu'à son sommet, et à Nijd Nijmis, d'où elle suit la ligne de partage des eaux jusqu'à Ras Djébel Saraf (LVII) en passant par les points dit Mouléika et Nijd Thoudjihat.

De Ras Djébel Saraf (LVII) la ligne de frontière passe tout droit à Nedjd Mouzamma, laissant Dar Nasir Harbi aux Hawashib et le hameau de Saraf aux Yousifiyin; de là elle passe par la ligne de partage des eaux de Charîef jusqu'à Nedjd Chahab, et, de là, passe en ligne droite, à travers Rikabéin et Kinhan, à Kilat Noub.

De ce point elle franchit le contrefort occidental du Djébel Kourra à mi-chemin entre le Nedjd Béeou et le sommet du Djébel Kourra, et descend au Ouadi Hidaba entre les hameaux Haouadi (appartenant à Koubeïta) et Saruf; puis traverse le Ouadi Hidaba et remonte entre la maisonnette dite Salim Beles et Chab Choudjh jusqu'au sommet de ce dernier, et suit le contrefort, qui passe au-dessus de Nobat Ouden Thouveïra au haut point dit Mouharrika, en laissant Oubéïba et tous les autres villages avec leur cultivation à Koubeïta.

MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.
R. A. WAHAB,
Colonel, Commissaire britannique.

Watid (LV). Thence it runs to the high point named Mahoumi, or Makbuba, and descends along the left bank of the Selat Lassab to Lakmat Mukaibéri (LVI) at the junction of the Selat Lassab and the Wadi Sebi. From this point the line rises along the right bank of the Wadi Sebi and follows the watershed along the Jebel Ghefan to the top and to Nijd Nijmia, whence it follows the watershed to Ras Jebel Saraf (LVII), passing through the points called Muleyika and Nijd Thujahat.

From Ras Jebel Saraf (LVII) the boundary runs direct to Nijd Muwazma, leaving Dar Nasir Harbi to the Hawashib tribe and the hamlet of Saraf to the Ynsifyin; thence it runs along the Sharirch watershed to Nijd Shahab, and thence runs in a straight line through Rahaben and Kinhan to Kilat Nub.

From this point it rises into the western spur of the Jebel Kurra half-way between Nijd Baru and the top of the Jebel Kurra, and drops down to the Wadi Hidaba between the hamlets of Hawadi (belonging to Kubati) and Saruf; then crosses the Wadi Hidaba and passes between the small house called Salim Beles and Shab Shudjh to the top of the latter, and follows the spur which runs above Nobat Ouden Thouveïra to the high point called Muharrika, leaving Ueba and all the other villages with their cultivation to Kubati.

MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.
R. A. WAHAB,
Colonel, British Commissioner.

De Mouharrika (LVIII) elle descend, et passe tout droit à Tor-am-Khoulèva et 'Irk-el-Esswed, laissant le Ghail Souveida aux Soubeiha, et monte au sommet du Djébel Aslah; de là elle va tout droit à Kouroun Sarh, et encore tout droit à L. Houmeïra (LIX).

De L. Houmeïra elle monte le contrefort par L. Touveïra à un point 1 kilom. au sud de Nedjd Bura, laissant Koutin à Koubeïta et passe à Rikab (Ras Ouadi Tokar), et, suivant la rive gauche du Ouadi Tokar jusqu'à un point situé environ 1 kilom. en amont de la jonction du Chab Soukmi avec Ouadi Tokar, passe tout droit à Nedjd Houssein et à Nedjd Moutarid.

De Nedjd Moutarid elle descend par le contrefort au Ouadi Sehr, qu'elle traverse à mi-chemin entre Nobat Maha et Habil-ve-Lakma et remonte à Koubet-el-Aussja (LX), et puis passe presque tout droit à Nedjd Ja'ma et Nedjd Cha'b.

De Nedjd Cha'b elle contourne la tête du Ouadi Cha'b en suivant la crête jusqu'au haut point dit Rakina (LXI), 4,640 pieds en hauteur, en laissant les villages Méralèha au canton de Koubeïta. De ce point elle suit les crêtes à la droite du Ouadi Cha'b jusqu'au sommet du Djébel Nébat (LXII), se défléchissant un peu au sud de façon à laisser le Nobat Absi dans le Ouadi Doka au canton de Koubeïta.

Du sommet du Djébel Nébat la ligne descend en contournant le côté oriental du Habil 'Usha à Harcha (maisonnette en ruines), d'où elle passe tout droit à un point sur la rive occidentale du Ouadi Ma'dîn (Mefalisse), aligné entre Harcha et Rouhas-ibn-Alvan. De ce point elle passe presque en ligne droite

From Muharrika (LVIII) the line descends and runs straight to Tor-am-Khuleva and 'Irk-al-Aswad, leaving the Ghail Suweda to the Subeiha tribe, and rises to the top of Jebel Asla; thence it runs direct to Kurun Sara and straight on to L. Humeira (LIX).

From L. Humeira it ascends the spur over L. Tuwer to a point 1 kilom. south of Nijd Bara, leaving Kutim to Kubatin and runs to Rikab (Ras Wadi Tukar), and, following the left bank of the Wadi Tukar to a point about 1 kilom. above the junction of the Shab Sukmi with the Wadi Tukar, continues straight to Nijd Husein and Nijd Mutarid.

From Nijd Mutarid it descends the spur to the Wadi Sihr, which it crosses half-way between Nobat Maha and Habil-wa-Lakma, and rises again to Kubbat-al-'Aussja (LX), and thence runs almost straight to Nijd Ja'ama and Nijd Sh'ab.

From Nijd Sh'ab the boundary skirts the head of the Wadi Sh'ab following the crest to the high point called Rakena (LXI), 4,640 feet high, leaving villages of Maraléha to the canton of Kubatin. From this point it follows the crests on the right of the Wadi Sh'ab to the top of the Jebel Nabat (LXII), turning slightly southward so as to leave Nobat Absi in the Wadi Doka to the canton of Kubatin.

From the top of the Jebel Nabat the line descends and follows the eastern side of the Habil 'Usha to Harsha (a small house in ruins), thence it runs straight to a point on the west bank of the Wadi Ma'din (Mefalisse), in a line between Harsha and Rubas-ibn-Alvan. From this point it runs almost

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

au sommet de Moudavvera ; de là, au sommet du Djébel Havar, et puis passant par les points nommés Ras Fehdan-Alkourb (Makraba)-Ras Hejat-el-Hamra-Nedjid - Masjid - Ras Suleb-Nouzeihi, et 'Abar-al-Koumia, arrive au Véli Othman (LXIII).

(Paraffé) M. R.
R. A. W.

in a direct line to the top of of Mudaverra ; thence to the top of the Jebel Havar, and then passing over the points called Ras Fehdan, Alkurb (Makraba), Ras Hejat-al-Hamra, Nijd Masjid, Ras Suleb, Nuzeihi, and 'Abar-al-Kumia, reaches Wali'-uthmam (LXIII).

(Initialled) M. R.
R. A. W.

N.B.—Dans le Ouadi Ma'din les Soubeiha auront le droit, d'après l'ancien usage tribal, de poursuivre la source du Ghail Mola' en amont du Ouadi jusqu'à l'endroit appelé Humera Makhzouj.

Passant à l'est et tout près du Véli Othman, la ligne de frontière monte à Hejat Noub, et de là suit les crêtes entre le Ouadi Ma'bak et le Ouadi Chaouar jusqu'à Ras Iraf (LXIV).

De Ras Iraf elle descend le contrefort jusqu'à un point sur la rive gauche du Ouadi Adim, au nord de Nobat Rachid, et suit la rive gauche jusqu'au point dit Bousseli, laissant la cultivation aux Zoureka.

De Bousséli elle passe au nord du village de Khibaun jusqu'à Barh-am-Fouttika, et de là au rocher dit Absl, sur le Ouadi Kehnau, lequel elle traverse, et suit le lit du Ouadi Am Handjerch jusqu'à Ras 'Akrabi. D'ici elle descend à la jonction du Cha'b Douveima avec le Ouadi Ubl, et remonte à Ras Hejat-am-Rumf et puis suit les crêtes par le point dit Karkahil jusqu'à Barh - am - 'Ashara (Khourj) (LXV).

(Paraffé) M. R.
R. A. W.

N.B.—In the Wadi Ma'din the Subaihi tribesmen shall have the right, in accordance with ancient tribal usage, to follow the source of the Ghail Mola' up the Wadi to a point called Humera Makhzuj.

Passing eastward and quite close to Wali'uthman, the boundary rises to Haijit Nuh, and thence follows the crests between the Wadi Ma'bak and the Wadi Shawar to Ras Traf (LXIV).

From Ras Traf the line descends the spur to a point on the left bank of the Wadi Adim, north of Nobat Rashid, and follows the left bank to the point called Busuli, leaving the cultivation to the Zoreki.

From Busuli it runs north of the village of Khabuna to Barh-am-Futtika, and thence to the rock called Absl on the Wadi Kehnau, which it crosses and follows the bed of the Wadi Am Henjara to Ras 'Akrabi. Thence it drops down to the junction of the Sh'ab Duweima with the Wadi Ubl, and rises again to Ras Hejat-am-Rumf, and thence follows the crest through a point called Karkahil to Birh-am-Ashara (Khurj) (LXV).

(Initialled) M. R.
R. A. W.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(4.)

Protocol of 1905.

Présents :

Pour la Turquie—
Moustapha Remzi Bey, Colonel d'État - Major, Commissaire ottoman.

Pour la Grande-Bretagne—
Mr. G. H. Fitzmaurice, Commissaire britannique.

APRÈS discussion des détails de la frontière des Soubéïha de Barh-am-'Asbara (Khourj), marquée LXV et 69 sur la carte, et examen des documents et autres preuves s'y référant, Mr. Fitzmaurice, commissaire britannique, déclare que, bien que ces documents et preuves, ainsi que le témoignage des habitants qu'on a interrogés l'année dernière sur les lieux, aient démontré que la frontière occidentale des Soubéïha s'étend jusqu'à 'Akama et de là passe par 'Akkar pour gagner l'endroit appelé Kouslam, le Gouvernement britannique, animé d'un esprit de conciliation et de ses sentiments traditionnels d'amitié envers le Gouvernement Impérial ottoman, ne l'a pas jugé opportun, lors du travail de délimitation, d'insister sur le maintien effectif des droits des cheïkhs du canton des Soubéïha sur tout le territoire réclamé par eux jusqu'à la susdite ligne d'Akama, 'Akkar, et Kouslam, et, par conséquent, a approuvé la proposition de ses commissaires de délimiter sur la base d'une ligne qui, partant de Barh-am-'Asbara (LXV), atteint, à une distance de 25 kilom. au nord-ouest de Bahr-am-'Asbara, le sommet de Djébel Nouman, se trouvant sur la ligne de partage des eaux entre la Mer Rouge et le Golfe d'Aden, à la condition, toutefois, que le Gouvernement Impérial otto-

Present :

On behalf of Turkey—
Mustapha Remzi Bey, Colonel of the General Staff, Ottoman Commissioner.

On behalf of Great Britain—
Mr. G. H. Fitzmaurice, British Commissioner.

AFTER discussion of the details of the Subaihi border from Barh-am-'Asbara (Khurj), marked LXV and 69 on the map, and examination of the documents and other pertinent proofs, Mr. Fitzmaurice, British Commissioner, declared that, despite the fact that these documents and proofs, together with the evidence of the natives interrogated on the spot the previous year, had shown that the western border of the Subaihi extended to Akama, and thence ran through 'Akkar to a place called Kudam, yet the British Government, inspired by a conciliatory spirit and by their traditional feelings of friendship towards the Imperial Ottoman Government, had not judged it opportune at the moment of demarcation to insist upon the effective maintenance of the rights of the sheikhs of the Subaihi canton over all the territory claimed by them up to the aforesaid Akama, 'Akkar, and Kudam line, and, consequently, had approved the suggestion of their Commissioners to carry out the delimitation of the basis of a line which, starting from Barh-am-'Asbara (LXV), reached, at a distance of 25 kilom. north-west of Barh-am-'Asbara, the top of Jebel Numan, on the line of the watershed between the Red Sea and the Gulf of Aden; on the condition, however, that the

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

man s'engage à ne jamais aliéner à une tierce Puissance le territoire situé entre cette dernière ligne et la ligne susmentionnée d'Akama, 'Akkar et Koudam ; qu'à la suite de pourparlers entre les deux Gouvernements amis, l'Ambassade britannique à Constantinople vient de lui faire savoir que des instructions dans le sens susdiqué ont été envoyées par la Sublime Porte au commissaire ottoman.

M. le Colonel Mustapha Remzi Bey déclare qu'en effet il a reçu, en date du 6 (19) mars, par l'entremise du Ministère Impérial de la Guerre, des instructions basées sur un Iradé Impérial de Sa Majesté le Sultan l'ordonnant de délimiter la frontière du canton des Soubéha par une ligne aboutissant à Hasn Mourad et que, d'après les instructions lui parvenues, la Sublime Porte s'engage à ne jamais aliéner à une tierce Puissance le territoire contigu à la ligne Nouman–Hasn Mourad et situé au nord de cette ligne.

Là-dessus les deux commissaires rédigent une description détaillée de la section de la ligne de frontière qui, partant de Bath-am-'Asbara (LXV), aboutit à Hasn Mourad, et tracent la ligne sur les cartes qu'ils signent et échangent.

Quant à la partie de la frontière au nord-est du point marqué No. 1 sur le Ouadi Bana, c'est-à-dire la ligne qui, selon l'Iradé Impérial du 30 janvier, 1318 (v.s.) (12 février, 1903 (n.s.)), part de Lekemet-el-Chouh et se dirige dans la direction nord-est jusqu'au désert, Mr. Fitzmaurice, Commissaire britannique, déclare qu'une partie de cette ligne, à savoir, la frontière entre Mourêis et Chouaïb, avant déjà été dé-

Imperial Ottoman Government undertook never to alienate to a third Power the territory lying between the latter line and the aforesaid Akama, 'Akkar, and Kudam line; that, as the result of the discussions between the two friendly Governments, the British Embassy at Constantinople had just informed him that instructions in the above sense had been despatched by the Sublime Porte to the Ottoman Commissioners.

Colonel Mustapha Remzi Bey declared that he had in fact received, through the Imperial Ministry of War, instructions, dated the 6th (19th) March, based on an Imperial Iradé of His Majesty the Sultan, ordering him to delimit the boundary of the Subaibi canton by a line ending at Hasn Murad, and that, according to instructions which had reached him, the Sublime Porte undertook never to alienate to a third Power the territory adjoining the Nouman–Hasn Muran line, and lying north of that line.

Thereupon the two Commissioners drew up a detailed description of the section of the boundary which, starting from Bahr-am-'Asbara (LXV), ends at Hasn Murad, and drew the line upon the maps which they signed and exchanged.

As regards that part of the boundary north-east of the point marked No. 1 on the Wadi Bana, i.e., the line which, according to the Imperial Iradé of the 30th January, 1318 (o.s.) (12th February, 1903 (n.s.)), starts from Lakmat-es-Shuh and runs north-eastward to the desert, Mr. Fitzmaurice, the British Commissioner, declared that one part of that line, namely, the boundary line between Mures and Shuaib, having already

limitée, il reste à fixer une base pour la prolongation de cette ligne jusqu'au désert; qu'en vertu de l'Iradé Impérial précité, cette partie de la démarcation doit suivre, en général, la ligne droite de Lekemet-el-Choub nord-est jusqu'au désert, sauf toujours les déviations exigées par la nature du terrain; et que les documents et autres preuves fournis par les Cheikhs des Yafa' démontrent incontestablement que les endroits appelés Roubéatein, Na'wa et Dhabiani forment partie du canton des Yafa', tandis que les Aulaki (pluriel, Awâlik), avec toutes leurs sous-divisions et dépendances, ainsi que tout autre district de Yafa se trouvant au sud et à l'est de la susdite ligne nord-est, appartiennent aux "neuf cantons."

M. le Colonel Moustapha Remzi Bey, commissaire ottoman, répond que, selon les instructions reçues de son Gouvernement, il reconnaît que la base de la démarcation du point 1 sur le Ouadi Bana, en vertu de l'Iradé Impérial du 30 janvier, 1318 (v.s.) (12 février, 1903 (n.s.)), est en général la ligne N. 45° E. de Lekemet-el-Choub jusqu'au désert; qu'à la condition que l'ouzlé de Djouban reste du côté du caza de Rida il reconnaît que les ouzlés de Roubéatein, Na'wa et Dhabiani forment partie du canton des Yafa', et que les Awâlik avec toutes leurs sous-divisions et dépendances, ainsi que tout autre district de Yafa' se trouvant au sud et à l'est de la susdite ligne nord-est, appartiennent aux "neuf cantons."

Le commissaire ottoman ajoute que dans le voisinage de Cheikh Saïd, les indigènes, et

been demarcated, there remained the question of fixing a basis for prolonging that line to the desert; that, in virtue of the Imperial Iradé quoted above, that part of the demarcation should follow, generally, a straight line from Lakmat-es-Shub north-eastward to the desert, except of course such deviations as the features of the ground might necessitate; and that the documents and other proofs furnished by the Sheikhs of Yafa established indisputably that the places called Rubeaten, Na'wa, and Dabiani formed part of the canton of Yafa, whereas the Aulaki (plural, Awâlik) with all their subdivisions and dependencies, and every other Yafa district to the south and to the east of the aforesaid north-eastern line, belonged to the "nine cantons."

Colonel Mustapha Remzi Bey, the Ottoman Commissioner, replied that, in accordance with the instructions received from his Government, he recognised that the basis of demarcation from point 1 of the Wadi Bana, in virtue of the Imperial Iradé of the 30th January, 1318 (o.s.) (12th February, 1903 (n.s.)), was, generally, the line N. 45° E. from Lakmat-es-Shub to the desert; that provided the uzlé of Juban remained on the side of the caza of Rada, he recognised that the uzlés of Rubeaten, Na'wa, and Dabiani formed part of the canton of Yafa, and that the Awâlik with all their subdivisions and dependencies, and every other Yafa district to the south and to the east of the above-mentioned north-western line, belonged to the "nine cantons."

The Ottoman Commissioner added that in the neighbourhood of Sheikh Said, the natives

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

autres, du côté ottoman ont eu l'habitude de se faire procurer de l'eau des sources se trouvant du côté des Soubéha, et qu'il espère qu'il n'y ait aucun inconvénient à ce qu'on continue à l'avenir de se servir de ces sources, comme par le passé.

Mr. Fitzmaurice déclare que, de la part de son Gouvernement, il ne saurait y avoir aucun inconvénient à cet égard.

Les commissaires des deux Gouvernements amis, étant d'accord sur le contenu de ce procès-verbal, le signent en double et échangent les copies conformes.

MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.
G. H. FITZMAURICE,
Commissaire britannique.

Touréd (Cheikh Saïd), le 20 avril, 1905.

and others on the Turkish side had been in the habit of having water brought from the springs on the Subuhi side, and that he trusted that there would be no objection if they continued to utilise these springs in the future, as heretofore.

Mr. Fitzmaurice declared that his Government would have no objection on that score.

The Commissioners of the two friendly Governments, having agreed to the contents of this record, signed it in duplicate and exchanged two copies thereof.

MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.
G. H. FITZMAURICE,
British Commissioner.

Touréd (Sheikh Saïd), April 20, 1905.

Du point LXV la ligne de frontière s'étend dans une direction générale nord-ouest et suit le côté septentrional de la route qui court le long du pied du Djébel-am-Ibdar et le côté gauche du Ouadi Khasana (52) jusqu'au col appelé Nijd Mashrak (37) et numéroté LXVI sur la carte.

De là elle monte à un point sur le contrefort septentrional du Djébel Tafâsn (47) et, franchissant Ouadi Ghoréf (29) à un point situé un demi-kilomètre à l'ouest du hameau de Khabal (36), monte au sommet du Djébel Nouman (LXVII).

De ce point elle tourne dans une direction sud-ouest et suit la ligne de partage des eaux etre la mer Rouge et le golfe d'Aden en passant par les points

From point LXV the boundary stretches in a generally north-westerly direction, and follows the northern side of the road running along the foot of Jebel-am-Ibdar and the left side of the Wadi Khasana (52) to the col called Nijd Mashrak (37), numbered LXVI on the map.

Thence it ascends to a point on the northern spur of Jebel Tufâsn (47) and, crossing Wadi Ghoréf (29) at a point half a kilometre to the west of the hamlet of Khabal (36), ascends to the top of Jebel Numan (LXVII).

From this point the line turns in a south-westerly direction and follows the watershed between the Red Sea and the Gulf of Aden, passing through the

للنسخة الورقية أو كلم WWW.DARALWEFAQ.NET أو 00201008170225

Barham-Rouès (34), Djébel-am-Najaj (39), Djébel Séf, Barh-al-Haima (un col qui se trouve à une distance de 1½ kilom. au sud du hameau d'Al Haima) (49), Nijd-am-Rahaz (54), Djébel Sin Sanfa, jusqu'au sommet du Djébel Jariba (LXVIII).

La ligne descend ensuite par le contrefort sud-ouest du Djébel Jariba et, prenant une direction vers l'ouest, passe tout droit au sommet du Djébel Kalahab et, de là traverse la région déserte en ligne directe jusqu'au sommet du Djébel Kuwah (LXIX), laissant le puits d'Al Hajari du côté turc.

Du sommet du Djébel Kuwah (voir la carte du Cheikh Said, grande échelle 1 : 4000) la ligne de frontière suit les hauteurs jusqu'au plus haut point sur le contrefort au sud-est du Djébel Kuwah. Ce point, numéroté LXX et marqué par une borne, est situé environ 600 yards, c'est-à-dire à peu près 550 mètres à l'ouest et sud de la colline appelée Djébel Mijliya sur la carte. De ce dernier point elle passe en ligne droite au monticule rocheux (LXXI), marqué par une borne le plus au nord des deux monticules situés au nord et à l'ouest du Djébel Suédiya ; de là se dirige, en ligne directe, au point (numéroté LXII et marqué par une borne) le plus élevé du promontoire connu sous le nom de Husn Mourad (appelé aussi Cheikh Mourad), et, suivant sa crête, atteint le bord de la mer au point numéroté LXXIII sur la carte.

MUSTAPHA,
Colonel, Commissaire ottoman.
G. H. FITZMAURICE,
Commissaire britannique.

Le 23 avril, 1905.

points Bar-ar-Ruwes (34), Jebel-am-Najaj (39), Jebel Sef, Barh-al-Haima (a col 1½ kilom. to the south of the hamlet of Al Haima) (49), Nijd-am-Rahaz (54), Jebel Sin Sanfa, to the top of Jebel Jariba (LXVIII).

The line then descends the south-west spur of Jebel Jariba and, taking a westerly direction, runs straight to the top of Jebel Kahhab, from which point it crosses the track of desert country in a straight line to the top of Jebel Kuwah (LXIX), leaving the well of Al Hajari on the Turkish side.

From the top of Jebel Kuwah (see the large-scale map of Sheikh Said) the boundary line follows the heights to the highest point on the south-eastern spur of Jebel Kuwah. This point, numbered LXX and marked by a pillar, is situated about 600 yards, i.e., nearly 550 metres, to the west and south of the hill called Jebel Mijliya on the map. From the latter point the boundary runs in a straight line to the rocky hillock (LXXI), marked by a pillar on the northernmost of the two hillocks lying to the north and west of Jebel Suedliya; thence, in a straight line, to the highest point (numbered LXXII and marked by a pillar) of the headland called Husn Murad (also called Sheikh Murad), and, following the crest, reaches the water's edge at a point marked LXXIII on the map.

MUSTAPHA,
Colonel, Ottoman Commissioner.
G. H. FITZMAURICE,
British Commissioner.

April 23, 1905.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المصادر والمراجع

أولًا العربية:

أ - المخطوطات:

- أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي (ت: 1055هـ/ 1645م): اللآلي المضيئة في أخبار الأئمة الزيدية، مخطوطة مسجلة على مكروفلم رقم 34 بالمكتبة الوطنية، عدن.
- عامر بن محمد بن عبدالله بن عامر الرشيد (ت: 1135ه/ 1723م): بغية المريد وأنس الفريد، مخطوطة مسجلة على ميكروفلم رقم 38 مكتبة الجامع الكبير، صنعاء.
- محسن بن الحسن بن القاسم بن أحمد أبوطالب. (ت: 1170هـ/ 1756م): السحر المبين وفتور الحاظ العين فميا سنح من أخبار اليمن وأهله الميامين مخطوطة مسجلة على مكرو فلم رقم 425، المكتبة الوطنية عدن، مصورة عن دار الكتب القاهرة.
- يحيى بن الحسين بن القاسم: (ت: 1100هـ/ 1689م): عقيلة الدِمن المختصر من أبناء الزمن في أخبار اليمن، مخطوطة مسجلة على ميكروفلم رقم:321، المكتبة الوطنية عدن.

ب - الكتب المطبوعة:

- أ.إل. بلاي فير: تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ترجمة: د. سعيد عبد الخير النوبان وعلي محمد باحشوان، منشورات جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1999م.
- أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، مصر، المطبعة المحمدية، الطبعة الثانية 1964م.

- أحمد فضل بن علي محسن العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية 1980م.
- أمين الريحاني: ملوك العرب، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، ط8.
- انجرامس: حضرموت (1934ـ1935م)، تعريب د. سعيد عبد الخير النوبان، جامعة عدن، ط1، 2001م.
- ثابت صالح اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت (1845 – 1919م)، دار جامعة عدن، دار الثقافة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002م
- جاد طه (د): سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، 1969م.
- جه. دبليو. ميروثر: (مساعد المقيم السياسي في عدن). سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، 1909م، مطبوع بالإستنسل.
- حسن صالح شهاب: عدن فرضة اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، 1990م.
- حسين بن أحمد العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، مصر، مطبعة البرتيري،1939م.
- حمزة علي لقمان: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة، 1960م
- خالد سالم باوزير: ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية الشارقة ـ جامعة عدن، الطبعة الأولى 2001،
- سالم بن محمد سالم الكندي: تاريخ حضرموت "العدة المفيدة"، تحقيق عبد الله الحبشي.
- سعيد عوض باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1957م.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

- سي. يو. ايتشيسن: مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن) ترجمة: د. أحمد زين و د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الأولى 1984م.
- سيد مصطفى سالم (د): الفتح العثماني الأول لليمن، معهد الدراسات والبحوث العربية، ط2، 1974م.
- السير توم هيكنبوثام: عدن، ترجمة د. منال حلبوب، بدون مكان وتاريخ نشر.
- صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، مطبعة مصطفى الحلبي، 1949م.
- عادل رضا: تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، دار الهنا، القاهرة، 1971م.
- عبد الواسع بن يحيى الواسعي: (تاريخ اليمن) المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة، 1346ه.
- عبدالله عبد الكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، دار الكتاب الحديث، بيروت الطبعة الثانية، 1984م.
- عبدالله عبدالوهاب الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، صنعاء، دار الكلمة، الطبعة الثالثة، 1985م.
- عزيز خودا بيرديف: الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، موسكو، دار التقدم، 1990.
- فاروق عثمان أباظة (د): الحكم العثماني في اليمن 1872 - 1918، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- فاروق عثمان أباظة (د): عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (1839 - 1967م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.
- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002م.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

- فرد هوليداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة جازم صاغية، سعد محيو، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1975م.
- مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، مطبوع بالاستانسل، مكتبة مركز الظفاري، جامعة عدن.
- محمد إسماعيل الكبسي: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، مصر، 1983م.
- محمد بن هاشم. تاريخ الدولة الكثيرية، الجزء الأول، 1948م.
- محمد عبد الكريم عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (1839 – 1918م)، دار ابن رشد، عمان الأردن، ط1، 1985م.
- محمود علي السالمي (د): اتحاد الجنوب العربي، خلفية وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها، دار الوفاق، عدن، الطبعة الأولى 2010م.
- محمود علي السالمي: محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول، المركز العربي، دمشق، ط1، 2000م.
- الموزعي: الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان، تحقيق عبد الله الحبشي، منشورات المدينة، ط1، 1986م.
- هارولد يعقوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، دار العودة، بيروت، 1983م.

ثانيا المراجع الأجنبية:

أ - الوثائق:

- Aden delimitation: the history of the question and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali [and replies to Sir W Lee - Warner's questions]. Brig - Gen P J Mait-

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية ز ز WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

land, 28 - 29 Jul 1902, British Library: India Office Records and Private Papers, Archive reference, IOR/L/PS/18/B137.

- Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and Adjacent Territories, (With Maps), Signed at London, July 29 1913', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/741.
- Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation' [175r] (7/22), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156.
- Monograph on the Aden Hinterland as touching the States of Dthala, Yafa', Alawi, etc., by Major H F Jacob, late Political Agent, Dthala.' [15v] (35/48), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/20/283.
- Note by Sir William Lee - Warner on the Aden Demarcation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B136.
- R.A Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate.
- Records of Yemen: Editors: Doreen and Leila Ingrams, Volume, 4.
- South Arabia, Anglo - Turkish Boundary: Sheet No. 1' [46r] (1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f 46.
- South Arabia, Anglo - Turkish Boundary: Sheet No. 2' [45r] (1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f 45.
- Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156. P10 - 11.

ب – الكتب والدراسات:

- Donald Foster: Lands Cape with Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton Books, First Published, London, 1960.
- Europa Publications: The Middle East and North Africa, London, 1969 - 1970.
- Gordon Waterfield: Sultans of Aden, John Murray, London, 1968.
- Ingrams: The Yemen, Imams Rulers and Revolution, John Murray, London.1963.
- J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909.
- R. W. Canning Large: The Extension of British Influence in and around the Gulf of Aden, 1865 - 1905, Ph.D. thesis, University of London, June l974.
- R. Yaccob: " Anglo - Ottoman rivalries in Southwest Arabia prior to and during the first world war: 1906 - 1919 " Ph.D. thesis, University of London, 1995.
- R.J. Gavin: Aden under British rule, 1939 - 1967, London, 1975.
- R.W.C. Large: "The Extension of British Influence In and around the Gulf of Aden 186S - 190S" Ph.D. thesis, University of London, 1974.
- Richard H. Sanger: the Arabian Peninsula, New York, 1954.
- Sir Pernard Reilly: Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960.
- Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

المقدمة **5**

الفصل الأول أوضاع اليمن قبل السيطرة البريطانية على الجنوب والعثمانية على الشمال **9**

شمال اليمن وجنوبه في عهد الحكم العثماني الأول لليمن..... 11

شمال اليمن وجنوبه في عهد الدولة القاسمية 15

جنوب اليمن في مرحلة ما قبل الاحتلال البريطاني..... 22

شمال اليمن في مرحلة ما قبل الحكم العثماني الثاني 31

الفصل الثاني: أوضاع اليمن في بداية الاستعمار البريطاني في الجنوب والحكم العثماني في الشمال 1839 - 1890م **37**

أولا: أوضاع الجنوب في بداية عهد الاستعمار البريطاني 1839 – 1873م..... 39

ثانيًا: أوضاع الشمال في بداية عهد الحكم العثماني الثاني 54

الفصل الثالث: النزاع الحدودي البريطاني العثماني 1873 - 1892م... **65**

التوغل العثماني في الجنوب 68

بعثة هنتر لتحديد الحدود 1880 81

تجدد التهديد العثماني..... 82

يعرض هذا الكتاب الظروف التاريخية والسياسية التي أسهمت في الفصل بين شمال اليمن وجنوبه، ويستعرض النزاع البريطاني العثماني على مناطق النفوذ في الجنوب، أو ما عرف بمناطق النواحي التسع، وقد استند في ذلك على عدد كبير من وثائق الأرشيف البريطاني، ومنها ما لم تدرس أو تنشر من قبل. وهو مقسم إلى خمسة فصول: الفصل الأول تناول أوضاع اليمن شماله وجنوبه في عهد الحكم العثماني الأول وحكم الدولة القاسمية، وكيف كانت الأوضاع العامة في اليمن قبيل التدخل البريطاني والعثماني الثاني. وتناول الفصل الثاني الأوضاع العامة في اليمن في بداية مرحلة السيطرة البريطانية على عدن. وتناول الفصل الثالث النزاع الذي دار بين البريطانيين في عدن والعثمانيين في صنعاء على السيادة على مناطق الجنوب، وتناول الفصل الرابع عملية ترسيم الحدود بين العثمانيين الذين كانوا يسيطرون على الشمال، والبريطانيين الذي كانوا يفرضون نفوذهم على الجنوب، أما الفصل الأخير فقد تناول اتفاقية ترسيم الحدود وبروتكولاتها، وصور الخرائط التي أعدها فريق المسح، والتي وضحت المواقع التي مر بها الخط، والعلامات والأرقام التي تم وضعها على تلك المواقع الحدودية.

دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع
واتس آب: +2001008170225
دار الوفاق
DAR AL WEFAQ
9786202312922